جمهورية العراق
البنك المركزي العراقي
دائرة الإحصاء والأبحاث

التقريـــر الإقتصادي الســـنوي

للبنك المركزي العراقي 2017

Central Bank of Iraq

Annual Report 2017

Statistic & Research Department

www.cbi.iq

أسماء اعضاء مجلس إدارة البنك المركزي العراقي
كما في عام 2018

رئيـس مجلـس الإدارة

السيد علي محسن إسماعيل

المحافـظ / وكالة

الأعضـــــاء

الدكتور منذر عبد القادر الشيخلي

نائب المحافظ / وكالة

السيد وليد عيدي عبد النبي

المستشار وكالة

الدكتور احمد ابريهي علي

خبير اقتصادي

الدكتور مظهر محمد صالح

مستشار السيد رئيس الوزراء

الدكتور موفق عبد الحسين الشهيب

محاسب قانوني ومراقب حسابات

الدكتور ماجد محمد حسن الصوري

خبير اقتصادي

الدكتور نوار دهام مطر الزبيدي

مستشارقانوني

موجز المؤشرات الاقتصادية للعراق لعام 2017
Summary of Iraqi Economic Indicators for 2017

Statement	2017	2016	البيان
Currency (Iraqi Dinar)			العملة (الدينار العراقي)
Gross Domestic Product in Current Prices (GDP) (trillion ID)	226.0	203.9	الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية (تريليون دينار)
Gross Domestic Product in Constant Prices (GDP) (trillion ID)	201.5	199.5	الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة (تريليون دينار)
GDP Per Capita in Constant Prices (Million ID)	5.5	5.5	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة (مليون دينار)
GDP Per Capita in Current Prices (Million ID)	6	5.6	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية (مليون دينار)
Electricity Output Rate (mica watts)	11323.0	10718.7	معدل انتاج الطاقة الكهربائية (ميكا واط)
Core Inflation Rate	% 0.5	%1.5	معدل التضخم الاساس
Average for Consumer Price Index (CPI):(point)	104.3	104.1	معدل الرقم القياسي لاسعار المستهلك العام (نقطة)
Average for Consumer Price Index after exclusion (point)	105.1	104.5	معدل الرقم القياسي لاسعار المستهلك بعد الاستبعاد(نقطة)
Daily Average Oil Export (million barrels)	3.3	3.3	المعدل اليومي لتصدير النفط (مليون برميل)
Average price per Barrel of Oil ($ / barrel)	49.3	36	متوسط سعر برميل النفط (دولار/ برميل)
Money Supply (M1) (trillion ID)	71.2	70.7	عرض النقد بالمفهوم الضيق (تريليون دينار)
Money Supply (M2) (trillion ID)	89.4	88.1	عرض النقد بالمفهوم الواسع (تريليون دينار)
Net Foreign Assets With the Banking System (billion ID)	68334	64203	صافي الموجودات الاجنبية لدى الجهاز المصرفي (مليار دينار)
Average of (CBI)Interest Rates	%4	%4	متوسط سعر فائدة البنك المركزي
Iraqi Dinar Exchange Rate against the US dollar in Market Price(ID)	1258	1275	معدل سعر صرف الدينار العراقي تجاه الدولار في السوق الموازي (دينار)
Total Deposits of Commercial Banks (trillion ID)	67.0	62.4	إجمالي ودائع المصارف التجارية (تريليون دينار)
Total Cash Credit by Commercial Banks (trillion ID)	38.0	37.2	إجمالي إئتمان المصارف التجارية (تريليون دينار)
Total Capital of Operating Banks (trillion ID)	14.5	11.7	مجموع رؤوس اموال المصارف العاملة (تريليون دينار)
Number of Operating Banks (Bank)	69	65	عدد المصارف العاملة (مصرف)
Actual/ General Revenue (trillion ID)	77.3	54.4	الإيرادات العامة/ الفعلية (تريليون دينار)
Actual /Public Expenses (trillion ID)	75.5	67.1	النفقات العامة/الفعلية (تريليون دينار)
Iraq's quota in the IMF (million SDR)	1663.8	1663.8	حصة العراق في IMF (مليون وحدة حقوق سحب خاصة)

المحتويات
Contents

الموضوع	رقم الصفحة
الفصل الأول: التطورات الاقتصادية العالمية والعربية	8-1
أولاً/ التطورات العالمية	5-1
ثانياً / التطورات العربية	8-6
الفصل الثاني: تطورات القطاعات الاقتصادية المحلية	16-9
اولاً/ الناتج المحلي الاجمالي لعام 2017	11-10
ثانياً/الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة والجارية حسب مجموعات الانشطة السلعية، التوزيعية والخدمية	14-12
ثالثاً/ الانشطة الرئيسية المساهمة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي	16-15
الفصل الثالث:التطورات النقدية والمصرفية	42-17
أولاً/ التطورات النقدية	22-18
الموازنة الموحدة للبنك المركزي العراقي	24-23
ثانياً/ تطورات ادوات السياسة النقدية غير المباشرة	29-25
1- نافذة بيع وشراء العملات الاجنبية	27-25
2- التسهيلات القائمة	28-27
3- الاحتياطي الالزامي	29-28
4- حوالات البنك المركزي العراقي	29-29
دور البنك المركزي في تحفيز عملية التنمية	31-30
ثالثاً: التطورات المصرفية	42-32
1- هيكل الجهاز المصرفي	34-34
2-الوضع المالي للجهاز المصرفي	35-34
3- الموازنة الموحدة للمصارف التجارية العاملة في العراق	38-36
4- الودائع المصرفية	40-39
5- الائتمان المصرفي	42-40
الفصل الرابع: تطورات قطاع المالية العامة	48-43
- تطورات المالية العامة	44-44
- الايرادات العامة	46-45
- النفقات العامة	48-46
الفصل الخامس: تطورات القطاع الخارجي وميزان المدفوعات العراقي	57-49
اولاً/ التجارة الخارجية	54-50
ثانياً/ ميزان المدفوعات	57-54
الفصل السادس: نظام المدفوعات العراقي	61-58
الملاحق	78-62

المقدمة

يسر دائرة الاحصاء والابحاث في البنك المركزي العراقي اصدار التقرير الاقتصادي السنوي لعام 2017 ضمن سلسلة التقارير الاقتصادية التي تحرص هذه الدائرة على إعدادها ونشرها سنوياً ، ليتضمن التقرير احدث البيانات والاحصاءات المتاحة والمتعلقة بجوانب الاداء الاقتصادي العراقي لهذا العام ، ويعرض التقرير تلك التطورات ضمن ستة فصول ، يتناول كل منها موضوعاً رئيسياً بالقدر المناسب من التفصيل، وكما ياتي :-

1- التطورات الاقتصادية العالمية والعربية
2- تطورات القطاعات الاقتصادية المحلية
3- التطورات النقدية والمصرفية
4- تطورات قطاع المالية العامة
5- تطورات القطاع الخارجي وميزان المدفوعات
6- تطورات نظام المدفوعات العراقي

- يعكس الفصل الاول التطورات العالمية والعربية التي توضح اهم التغيرات في المؤشرات الاقتصادية لعام 2017 والمتوقعة لعامي 2018 و2019 (التضخم ، النموالاقتصادي ، سعر الفائدة ، التجارة الخارجية) ، فيما يتناول الفصل الثاني تطورات القطاعات الاقتصادية المحلية، إذ يشير الى الاتجاهات الرئيسة لأداء الاقتصاد العراقي بشأن معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي بالاسعار الجارية والثابتة لعام 2017 مقارنة بعام 2016.
- يستعرض التقرير في الفصل الثالث التطورات النقدية والمصرفية الرئيسية ونشاط البنك المركزي العراقي في مجالي السياسة النقدية والرقابة المصرفية ، وذلك من خلال عرض لأهم التطورات التي شهدتها المؤشرات النقدية الرئيسية (عرض النقود والعوامل التي يمكن أن تؤثر فيه) يضاف الى ذلك ادواته المتمثلة بـ(الاحتياطي الالزامي،عمليات السوق المفتوحة، سعر الخصم، نافذة بيع وشراء العملة الأجنبية والتي تندرج ضمن عمليات السوق المفتوحة إذ حققت هدفين رئيسيين هما إستقرار سعر صرف الدينار العراقي تجاه الدولار اضافة الى بناء احتياطيات اجنبية لضمان حالة الإستقرار.
- يتابع التقرير الاقتصادي في الفصل الرابع تطور اوضاع المالية العامة في ضوء ماتشير اليه بيانات الموازنة العامة للدولة لعام 2017 ومقارنتها بعام 2016 ، أما الفصل الخامس من التقرير فيتناول تطورات العلاقات التجارية والمالية للاقتصاد العراقي مع الاقتصادات الاخرى ، وذلك كما تعكسها إحصاءات التجارة الخارجية وميزان المدفوعات العراقي خلال عام 2017 مقارنة بعام 2016 ، واخيراً يرصد الفصل السادس من هذا التقرير تطور إداء نظام المدفوعات العراقي لعام 2017 .

Introduction

The Statistics and Research Department at the Central Bank of Iraq is pleased to issue the annual economic report for 2017 within aseries of economic reports that this Department is keen to prepare and publish annually, to include the latest available data and statistics on aspects of the Iraqi economic performance for this year. The report presents these developments within six chapters, Each of which is a major theme in the appropriate detail, as follows:

1- Global and Arab economic developments
2- Developments of local economic sectors
3- Monetary and banking developments
4- Developments in the public finance sector
5- External sector developments and balance of payments
6- Developments of the Iraqi payment system

- Chapter I reflects the global and Arab developments that illustrate the most important changes in the economic indicators for 2017 and the expected for 2018 and 2019 (inflation, economic growth, interest rate, foreign trade), while the second chapter deals with the developments of domestic economic sectors, pointing to the main trends of the performance of the Iraqi economy on rates of Growth in GDP at current and constant prices for 2017 compared to 2016.

-The report reviews in the third chapter main monetary and banking developments the activities of the Central Bank of Iraq in the areas of monetary policy and banking supervision, Through presenting the most important developments that the main monetary indicators witnessed (money supply and factors that can affect it) open market operations, discount rate, the window for buying and selling foreign currency which fall within the open market operations, this window achieved two main objectives the stability of the Iraqi dinar exchange rate against the dollar in addition to building foreign reserves to ensure the stable state.

-The economic report in chapter 4 follows the development the state of public finances in the light of what the data of the state budget indicates for the year 2017 in comparison with 2016. The fifth chapter deals with the development of trade and financial relations of the Iraqi economy with other economies, as reflected by the statistics of foreign trade and balance of payments during 2017 compared to 2016, finally the sixth chapter monitors the evolution of the performance of the Iraqi payment system for 2017.

الفصل الاول

التطورات الاقتصادية العالمية والعربية

Global and Arab Economic Developments

التطورات الاقتصادية العالمية والعربية

اولاً : التطورات العالمية

شهد الاقتصاد العالمي تحسناً واضحاً في الأداء والنمو خلال عام 2017 وتشير التقديرات إلى نمو الناتج العالمي بمعدل (3.7%) ، ويعد اعلى نمو مسجل للاقتصاد العالمي في اعقاب الازمة المالية العالمية، وقد جاءت معظم مكاسب النمو كنتيجة لارتفاع مستوى النشاط الاقتصادي في ثلثي دول العالم مدفوعةً بتحسن أنشطة الاستثمار والتجارة، حزم السياسات التيسيرية، تعزيز مستويات الثقة، الأوضاع المؤاتية للأسواق المالية وانحسار دورة تراجع أسعار السلع الاساسية . وساهم في تعزيز النمو انتعاش الاستثمار في الاقتصادات المتقدمة، واستمرار النمو القوي في اسيا الناشئة، إضافة إلى خروج بعض دول العالم من حالة الركود التي شهدتها عام 2016.ومن المتوقع ان يستمر النمو العالمي بالارتفاع عامي 2018–2019 ليبلغ (3.9%) لاسيما في ضوء الأثر الايجابي المتوقع للتخفيضات الضريبية التي أقرتها الولايات المتحدة الامريكية على أنشطة التجارة والاستثمار في البلدان المتقدمة.

وتبدو المخاطر المحيطة بتنبؤات النمو العالمي متوازنة إلى حد كبير على المدى القصير، لكن كفة التطورات السلبية لا تزال هي الأرجح على المدى المتوسط. فمن الناحية الإيجابية، قد يحدث تعافٍ دوري أقوى من المتوقع على المدى القريب وتحقيق أوضاع مالية أكثر يسرا. ومن الناحية السلبية، تشير تقييمات الأصول وفروق علاوات العائد على الاستثمارات طويلة الأجل إلى إمكانية حدوث تصحيح في الأسواق المالية، مما يمكن أن يضعف النمو ويؤثر على الثقة. وقد يكون أحد العوامل المسببة هو ارتفاع التضخم الأساس وأسعار الفائدة في الاقتصادات المتقدمة بمعدلات أسرع من المتوقع مع تسارُع معدل الطلب. وهناك مخاطر أخرى قد تتسبب في تطورات سلبية، وهي السياسات الانغلاقية، والتوترات الجغرافية–السياسية، وعدم اليقين السياسي في بعض البلدان.

أدى تحسن آفاق النمو العالمي، والظواهر الجوية التي شهدتها الولايات المتحدة، وتمديد العمل باتفاقية (أوبك) لتخفيض إنتاج النفط، والتوترات الجغرافية–السياسية في منطقة الشرق الأوسط، إلى دعم أسعار النفط الخام التي ارتفعت بنحو (20%) بين شهر آب 2017 ومنتصف كانون الاول 2017 لتتجاوز 60 دولارا للبرميل.

ولاتزال **معدلات التضخم**، على الرغم من تحسنها، أدنى من المستوى المستهدف مع ضعف نمو الأجور خصوصاً في الاقتصادات المتقدمة ومنطقة اليورو واليابان تحديداً.فبعد أن سجلت نسبة التضخم العالمية (2.8 %) عام 2016، ارتفعت إلى (3.1 %)عام 2017، ومن المتوقع أن تبلغ (3.3 %) عام 2018.

وسجلت الإقتصادات المتقدمة متوسط نسبة تضخم خلال العام 2016 بلغت (1 %)، ارتفعت الى (1.4 %) عام 2017. وسجلت منطقة اليورو نسبة تضخم منخفضة جداً بلغت (0.2%) عام 2016، (1.7 %) عام 2017. كما أدى الضعف في الإستهلاك المحلي، الذي يشكل (60 %) من حجم الناتج المحلي الإجمالي في اليابان، إلى بقاء معدل التضخم منخفضاً عند (0.4 %) عام 2017 ، بعيداً عن مستوى الـ (2%) المستهدف من قبل البنك المركزي. وبالنسبة للإقتصادات الناشئة والنامية فقد سجلت متوسط نسبة تضخم (4.3%) عام 2016، و(4.2 %) عام 2017 .

أما بخصوص **أسعار الفائدة** فقد ارتفعت توقعات السوق لمسار أسعار الفائدة الأساسية لدى الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي في شهر آب 2017، انعكاسا للارتفاع الكبير الذي سجلته أسعار الفائدة في شهر ايلول وعلى النحو المتوقع، وستستمر بالارتفاع التدريجي على مدار العامين 2018 و2019. ورفع بنك إنكلترا سعر الفائدة الأساس للمرة الأولى منذ 2008 نظرا لتقلص حجم التراخي في الاقتصاد وتجاوُز التضخم للمستوى المستهدف مدفوعا بانخفاض سعر الجنيه الاسترليني في الفترة الماضية، كما أعلن البنك المركزي الأوروبي أنه سيبدأ الإلغاء التدريجي لعمليات شراء الأصول الصافية. غير أن البنك المركزي الأوروبي ينوي الحفاظ على أسعار الفائدة الأساسية عند مستوياتها الحالية التي تعد الأدنى تاريخيا إلى ما بعد نهاية التيسير الكمي، كما ينوي زيادة برنامج شراء الأصول من حيث الكم والمدة إذا انخفض التضخم عن المستوى المستهدف.

وفيما يخص **أسعار الصرف والتدفقات الرأسمالية** ارتفع سعر الصرف الحقيقي للدولار الأمريكي بحوالي (18%) بين عامي 2012 و 2016 ،فيما انخفض بنسبة (0.6 %) عام 2017 لعدة أسباب، منها الآثار التي تبعت قانون الضرائب لإدارة الرئيس الأميركي دونالد ترمب، فضلاً عن السياسة الخارجية المتقلبة للإدارة الأميركية التي فتحت فرصاً استثمارية أفضل للذهب خارج الولايات المتحدة، اما اليورو فقد سجل ارتفاعات كبيرة مقابل الدولار، حيث بلغ مستويات قياسية في الشهور الأخيرة من هذا العام، وتراجع سعر صرف الين الياباني بنسبة (5%) على خلفية اتساع فروق أسعار الفائدة، بينما ارتفع سعر الجنيه الاسترليني بنحو (4%) مع قيام بنك إنكلترا برفع أسعار الفائدة في تشرين الثاني في ظل زيادة توقعات التوصل إلى اتفاق بشأن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. وبالنسبة لعملات الأسواق الناشئة ارتفع سعر اليوان الصيني بنحو(2%)، وارتفع سعر الرينغيت الماليزي بنحو (7%) على خلفية تحسن آفاق النمو وارتفاع أسعار السلع الأولية، كما ارتفع الراند الجنوب إفريقي بنحو (6%) بناء على

التصورات السائدة بانخفاض عدم اليقين السياسي. وفي المقابل، انخفض سعر البيزو المكسيكي بنسبة (7%) نظرا لتجدد عدم اليقين المرتبط بالمفاوضات الجارية حول اتفاقية أمريكا الشمالية للتجارة الحرة (نافتا)، كما انخفض سعر الليرة التركية بنسبة (4.5%) نظرا لارتفاع قراءات التضخم. وظلت التدفقات الرأسمالية إلى الاقتصادات الناشئة قوية حتى نهاية الربع الثالث من 2017، مع استمرار قوة تدفقات استثمارات الحافظة الداخلة من غير المقيمين.

وفيما يتعلق بحجم **التجارة العالمية** فقد ارتفع لعام 2017 مسجلاً اعلى مستوى له منذ الازمة المالية العالمية إذ بلغ (3.5%) يدعمها ارتفاع الاستثمارات ونمو الطلب على الواردات في دول شرق اسيا مع تحسن الطلب الداخلي نتيجة للسياسات التيسيرية، ويتوقع أن تواجه التجارة الدولية تحديات عامي 2018–2019 في ظل إعادة التفاوض بشأن عدد من الاتفاقيات التجارية ما بين المملكة المتحدة وايرلندا من جهة، والمملكة المتحدة والاتحاد الأوربي من جهة أخرى. كما يمكن ان تؤدي الإجراءات الحمائية والحواجز غير التعريفية إلى عرقلة أنشطة الاستثمار والتجارة عامي 2018–2019.

الاقتصادات المتقدمة

سجل النشاط الاقتصادي في الدول المتقدمة نمواً بنسبة (2.3%) خلال عام 2017 مقابل (1.7%) عام 2016، نتيجة نمو الاستثمارات مع سياسة نقدية متكيفة وتوقعات جيدة تساعد على تحرير الطلب المكبوت على السلع الرأسمالية. ومن المتوقع ارتفاع معدل النمو إلى (2.5%) عام 2018 وفق توقعات البنك الدولي. بالمقابل ارتفع معدل التضخم عام 2017 إلى (1.7%) مقابل (0.8%) عام 2016 مع توقع استمراره بالارتفاع خلال عامي 2018–2019 ليصل إلى(2.0%، 1.9%) على التوالي.

وعلى مستوى دول المجموعة، من المتوقع استمرار تحسن الأداء الاقتصادي في **الولايات المتحدة**، إذ سجل الاقتصاد الأمريكي نسبة نمو بلغت (2.3%) عام 2017 مقابل (1.5%) لعام 2016، فيما يتوقع مواصلته الارتفاع للعام المقبل ليبلغ (2.9%)، ويعود سبب ارتفاع مستويات الناتج إلى تسارع وتيرة الاستثمارات المنفذة والتراكم الرأسمالي لاسيما في قطاع النفط الصخري المدفوع بالتحسن النسبي لأسعار النفط. ومن أهم العوامل المؤثرة على اتجاهات النمو الاقتصادي هو عدم اليقين بشأن مسارات السياسات الاقتصادية، إذ من المتوقع أن توفر التخفيضات الضريبية المرتقبة وزيادة مستويات الانفاق على البنية الأساسية دعما قويا للنمو خلال العام المقبل ومن جهة اخرى، تأثر معدل نمو الاقتصاد الأمريكي بتبني سياسات تجارية حمائية. كما اتجه مجلس الاحتياطي الفيدرالي خلال عام 2017 بأجراء ثلاثة جولات لرفع أسعار الفائدة بواقع (25) نقطة أساس لكل منها في إطار العودة لمسارات السياسة النقدية التقليدية في ظل تحسن الأوضاع الاقتصادية، وانخفاض معدلات البطالة، وبدء اتجاه معدلات التضخم نحو الارتفاع ،إذ بلغ (2.1%) عام 2017 مقابل (1.3%). ويتوقع ارتفاعه إلى

(2.5%) عام 2018 نتيجة الزيادة في مستويات الانفاق العام، والاثر الناتج عن التخفيضات الضريبية التي تم إقرارها.

وعلى صعيد منطقة اليورو، سجل النمو الاقتصادي ارتفاعاً خلال عام 2017 ليبلغ (2.3%). إذ شهد النشاط الاقتصادي دعماً نتيجة ارتفاع مستويات الاستثمار والتجارة الدولية وكذلك بفعل السياسات النقدية التيسيرية. ساهمت تلك التطورات في خفض معدل البطالة ليصل إلى (10%) عام 2017 بعد أن كان قد سجل أعلى مستوى له بلغ (13%) عام 2013. ويخفي هذا التحسن في معدلات البطالة تبايناً كبيراً بين دول المنطقة، ففي الوقت الذي فيه لاتزال معدلات البطالة مستقرة عند مستويات مرتفعة تبلغ (19.3% ،23.2%) في كل من اليونان واسبانيا على التوالي، نجحت دول اوربية أخرى في خفض معدل البطالة بشكل ملموس ليصل إلى (4.2%) في المانيا و (5.1%) في هنغاريا.

وفي اليابان بلغ معدل النمو (1.7%) خلال عام 2017، ومن المتوقع تباطأ هذا المعدل إلى (1.2%) عام 2018، ومازالت التحديات كبيرة لتحريك عجلة النمو المتباطئة للاقتصاد الياباني. وفي المقابل اثر ارتفاع قيمة الين سلباً على مستوى الأداء الاقتصادي ويحول دون ارتفاع معدل التضخم إلى المستويات المستهدفة من قبل البنك المركزي بالرغم من ارتفاعه إلى (0.5%) خلال عام 2017 مقابل (0.1-%) عام 2016، ومن المتوقع ارتفاع معدل التضخم إلى (1.1%) لعام 2018 ولكن يبقى دون المستوى المستهدف من قبل البنك المركزي البالغ (2%)، في ظل التوقعات باستمرار البنك المركزي في تبني سياسات نقدية تيسيرية يبقي في اطارها على سعر الفائدة عند مستويات صفرية بهدف دعم النمو. يتكامل مع هذه السياسات حزمه من سياسات التحفيز المالي تقدر قيمتها بنحو (28) ترليون ين تتمثل في زيادة مقررة لمستويات الانفاق العام وارجاء زيادة الضرائب على الاستهلاك التي كانت مقررة في شهر نيسان 2017 إلى شهر تشرين الأول 2019 بما يمثل ثالث أكبر حزمه تحفيز مالي يتم تبنيها في اليابان على مستوى السنوات الماضية بهدف رفع معدل النمو الاقتصادي إلى (0.4%) سنوياً. وتشكل قضية الدين العام مشكلة أخرى تواجه اليابان، حيث أصبح يمثل ضعف الناتج المحلي الإجمالي .

واجه **الاقتصاد البريطاني** العديد من الصعوبات وهو يتوجه للخروج من أوربا وسط تباطؤ النمو الاقتصادي وتعثر مفاوضات الخروج من الاتحاد الأوربي وتدني معدل الإنتاجية، وتعد أولى المؤشرات على هذه الصعوبات تراجع حجم الاقتصاد البريطاني إلى المركز السادس في ترتيب أكبر الاقتصادات بالعالم عام 2017 والذي أثر على النمو في المملكة المتحدة ليهبط إلى (1.8%) في عام 2017 مقابل (1.9%) عام 2016، ويتوقع أن يتراجع إلى (1.6%) عام 2018. ويعزى هذا التباطؤ إلى نمو أضعف في الاستهلاك الخاص أثر تراجع قيمة الجنيه الإسترليني. إنّ توقعات النمو على المدى المتوسط غير مؤكدة إلى حد كبير وتعتمد جزئياً على العلاقات الاقتصادية الجديدة مع الاتحاد الأوربي ومدى الزيادة في الحواجز أمام التجارة والهجرة والنشاط المالي عبر الحدود، ويعتبر موقف السياسة النقدية التيسيرية الحالي مناسباً لمعالجة التباطؤ في النمو.

اقتصادات الاسواق الناشئة والنامية

تساهم اقتصادات الأسواق الناشئة والإقتصادات النامية بأكثر من ثلثي النمو العالمي، إذ ارتفع النمو فيها من (4.4 %) عام 2016 الى (4.8 %) عام 2017 ومن المتوقع ان يصل إلى (4.9 %) عام 2018، مدعوماً بتحسن العوامل الخارجية – البيئة المالية العالمية المؤاتية وتعافي الإقتصادات المتقدمة، بالإضافة إلى إستمرار الإنتعاش في النشاط الإقتصادي في الدول المصدرة للسلع الأولية.

ففي بلدان **اسيا الناشئة والنامية** لاتزال المنطقة تساهم بأكثر من نصف النمو العالمي، وبالرغم من ارتفاع النمو في **الصين** ليصل إلى مستوى (6.9%) عام 2017 ومن المتوقع أن يتراجع النمو تدريجيا إلى (6.6%) عام 2018، مع خفض المخاطر المالية وتعميق الإصلاح الاقتصادي، إذ عكفت الصين على تكثيف جهودها لتقليل المخاطر المالية وتحويل الاقتصاد من التحفيز واسع النطاق إلى الاستهلاك والخدمات والابتكار، اذ بين المحللون أن مثل هذه الإصلاحات الهيكلية يمكن أن تساعد البلاد في الحفاظ على نمو اقتصادي أكثر استدامة على المدى الطويل. وفي **الهند** أدى الانفاق القوي الى تعديل النمو عام 2017 ليبلغ (6.7%)، ومن المتوقع ان يستمر بالارتفاع عام 2018 ليصل إلى (7.4%). وفي **اقتصاديات جنوب شرق اسيا** تعزز النمو عام 2017 ليبلغ (5.3%)، ومن المتوقع عدم تغيره في عام 2018. اما في **أمريكا اللاتينية والكاريبي** فقد ارتفع نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى (1.3%) عام 2017، ومن المتوقع أن يرتفع إلى (2.0%) عام 2018 ،إذ ظهرت بوادر لتحسن الأوضاع التي لا تزال صعبة في عدد من الدول المصدرة للسلع الأولية في أميركا اللاتينية. وشهد النمو تحسناً في كل من روسيا والبرازيل، مقابل الإنكماش الحاد خلال العامين الماضيين.

أما فيما يتعلق بدول **الكومنولث المستقلة**، فقد ارتفع معدل النمو عام 2017 ليصل إلى (2.1%) مقابل (0.4%) عام 2016، وتشير التوقعات إلى بلوغ معدلات النمو (2.2%) عام 2018.

وفي دول **افريقيا وجنوب الصحراء الكبرى** ارتفع معدل النمو هذا العام ليصل إلى (1.3%)، ومن المتوقع أن يصل إلى (1.5%) في 2018 مع وجود اختلافات كبيرة بين البلدان. ومن المتوقع أن تخرج نيجيريا من ركود عام 2016 بسبب انخفاض أسعار النفط ، إذ بلغ معدل النمو (0.8%) عام 2017، ويتوقع أن يصل إلى (2.1%) عام 2018 بسبب ارتفاع اسعار النفط.

وعلى صعيد دول **الشرق الأوسط وشمال افريقيا وأفغانستان وباكستان**، فقد تباطئ النمو بشكل كبير عام 2017 ليسجل (2.6%) مقابل (4.9%) عام 2016، ومن المتوقع أن يرتفع عام 2018 ليصل إلى (3.4%).

ثانيا: الاقتصادات العربية

تأثر أداء الاقتصادات العربية خلال هذا العام بعوامل رئيسية عدة تضمنت التطورات فى أسواق النفط العالمية واجراءات التكيف مع أسعار النفط المنخفضة وتأثير الصراعات الإقليمية الدائرة، ففى البلدان المصدرة للنفط لا تزال تداعيات أسعار النفط المنخفضة وإجراءات الضبط المالى تشكل عبئا على النمو غير النفطى بينما يظل النمو الكلى مكبوحاً على أثر اتفاق خفض الإنتاج النفطى الذي تقوده منظمة أوبك، إذ سجل معدل النمو فى الدول العربية ما نسبته (3.6%) عام 2017 قياسا بالعام السابق ويعد هذا المعدل منخفضاً نتيجة للتطورات التى تشهدها البلدان المصدرة للنفط والتى من المتوقع أن يتسارع النمو فيها بالتدريج على المدى المتوسط ، ولكنه سيظل في كثير من الحالات دون المستوى، فلا تزال كفة التطورات السلبية هي الأرجح فى ميزان المخاطر المحيطة بالآفاق المتوقعة نحو التطورات السلبية ومن هذه المخاطر احتمال حدوث تضييق حاد للأوضاع المالية العالمية وتصاعد التوترات التجارية، والتوترات الجغرافية–السياسية – في حين لا تزال الآفاق المتوقعة لأسعار النفط ضعيفة ومحاطة بدرجة كبيرة من عدم اليقين وإذا تحققت هذه المخاطر، فقد تؤدي إلى تعرض بلدان كثيرة في المنطقة لضغوط مالية وتمويلية كبيرة، مما يؤثر على آفاق استمرار الضبط المالي والتعافي الاقتصادي.

وفى البلدان المستوردة للنفط، تشير التوقعات إلى ارتفاع النمو مدعوما بزيادة الطلب المحلي والتعافي الدوري في الاقتصاد العالمي والذي يمثل عاملاً رئيسياً في التخفيف من أثر تباطؤ النمو فى الاقتصادات النفطية على معدل نمو الدول العربية كمجموعة واحتمالات استقرار أسعار النفط فوق مستوى (50) دولارا للبرميل.

وفيما يخص اتجاهات تطور الأسعار المحلية في الدول العربية فقد ارتفع معدل التضخم في الدول العربية إلى (7.5%) عام 2017 مقابل (5%) عام 2016، نتيجة عدة عوامل متباينة التأثير فمن جهة أدى التحسن النسبي في الأسعار العالمية للنفط، وتوجه العديد من الدول العربية إلى اصلاح نظم دعم السلع الأساسية، والاتجاه إلى فرض الضرائب وزيادة الرسوم الحكومية لتحقيق الانضباط المالي إلى توليد ضغوط تضخمية أدت إلى ارتفاع أسعار عدد من المجموعات السلعية والخدمية. في المقابل ساهم تباطؤ الطلب الكلي، والاتجاه إلى تشديد السياسة النقدية في امتصاص جانباً من الضغوط التضخمية في بعض البلدان. ويتوقع ان ينخفض معدل التضخم خلال عامي 2018 و2019 إلى (9%) و (8%) على التوالي عاكساً الأثر المتوقع لتواصل تشديد السياسة النقدية في الدول ذات نظم أسعار الصرف الثابتة بما يتماشى مع الرفع المتوقع للفائدة على الدولار للحفاظ على استقرار نظم الصرف، واتجاه المصارف المركزية في الدول العربية ذات نظم أسعار الصرف المرنة إلى تبني تدابير هادفة إلى احتواء الزيادات في المستوى العام للأسعار، والمضي قدماً في تنفيذ سياسة استهداف التضخم.

اما بخصوص اوضاع المالية العامة فقد استمرت خلال هذا العام اجراءات الضبط المالي لاغلب الدول العربية المتمثلة بخفض الانفاق العام والاستثمار وتقييد الاجور بغية تصحيح

اوضاعها بشكل تدريجي على المدى القصير للحد من الاثار السلبية على النمو واجراء مزيد من التخفيضات على النفقات الرأسمالية وزيادة الايرادات غير النفطية ولاسيما استحداث ضرائب القيمة المضافة وضريبة السلع الانتقائية الى جانب الاستمرار في استخدام سندات الدين لتمويل العجز على الصعيدين المحلى والدولى .

وعلى صعيد التطورات النقدية خلال هذا العام فأن الارتفاع الحاصل فى أسعار النفط ابتداءا من الفصل الرابع سينعكس فى ارتفاع الودائع وسيتيح الفرصة لتوجيه قدراً أكبر من الائتمان للقطاعات غير النفطية لزيادة مستويات الناتج المحلى من خلال سياسة التنويع الاقتصادى، وسيحد نسبياً من حالة الركود في ظل جولات الرفع المرتقب لأسعار الفائدة الأمريكية خلال عامى 2017 و2018.

أما فى *(الدول العربية المستوردة للنفط، من المتوقع استمرار تأثر عدد من تلك الدول بأوضاع التمويل المحلى والخارجى خاصة على ضوء الرفع المرتقب لأسعار الفائدة الأمريكية ووصول أسعار الفائدة فى بعضها لمستويات مرتفعة).

وسيبقى تحسن الأوضاع النقدية فى بعض دول المجموعة مرتبطاً بتحسن مستويات الطلب الخارجى وهو ما سيدعم صافى الأصول الأجنبية ويساعد على توفير الائتمان المحلي وخفض أسعار الفائدة، ويساعد على تراجع الضغوط فى سوق الصرف الأجنبى .

اما بالنسبة للقطاع الخارجى، يتوقع خلال هذا العام ان يتحسن أداء ميزان المعاملات الجارية لاغلب الدول عامة نتيجة الارتفاع المتوقع للأسعار العالمية للنفط، كذلك فإن تطورات الأوضاع الداخلية فى بعض الدول سينعكس على تحسن مستويات الإنتاج فيها. أما الواردات، فمن المتوقع أن تتأثر بارتفاع أسعار النفط العالمية والزيادة في الواردات من السلع الوسيطة المرتبطة بالقطاعات الإنتاجية في بعض الدول.

وعلى مستوى دول المجموعة فقد شهد اقتصاد **المملكة العربية السعودية** لعام 2017 انكماشاً بالناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة بنسبة تصل إلى (0.5%) بسبب انكماش الناتج في القطاع النفطي بنسبة (4%)، في المقابل خفف النمو الايجابي المسجل في القطاع غير النفطي بنسبة (1.5%) من أثر تراجع النشاط في القطاعات النفطية على مستويات الناتج الاجمالية المحققة في المملكة، ومن المتوقع ان تشهد مؤشرات الاداء الاقتصادي تحسناً خلال عام 2018 و2019 ليبلغ معدل النمو (1.0%,2.0%) على التوالي. كما سجل معدل التضخم تراجعا بنسبة (0.1%) خلال عام 2017، يعزى ذلك لتأثر المستوى العام للأسعار في المملكة بالسياسات والاجراءات التي اتخذتها السلطة بهدف توسيع مجالات التوظيف امام المواطن السعودي ليحل محل العمالة الوافدة وتوطين كثير من القطاعات، الامر الذي أثر على مستوى الطلب من السلع والخدمات وبالتالي تراجع اسعار عدد من السلع والخدمات. ويتوقع ان يرتفع معدل التضخم في السعودية خلال عام 2018 إلى (5.7%) متأثراً بتطبيق ضريبة القيمة المضافة والاستمرار في سياسات إصلاح أسعار الطاقة والمياه.

* صندوق النقد العربي /تقرير حول توقعات الأداء الاقتصادي للدول العربية لعامي 2017 و 2018.

أما في **الكويت** فقد شهد الاقتصاد انخفاضاً في معدل النمو بنسبة (1.0%) عام 2017 بالمقارنة مع معدله المسجل عام 2016 البالغ (3.0%)، جاء ذلك عاكساً لانخفاض الناتج في القطاع النفطي أثر تراجع كميات الإنتاج بنسبة (8.5%)، في المقابل تأثر النشاط في القطاع غير النفطي بتراجع مستويات الانفاق الاستهلاكي، إلا انه استفاد من جانب اخر من تواصل وتيرة الانفاق الرأسمالي الداعم للنمو ولتنويع الهياكل الإنتاجية والمحفز لأنشطة القطاع الخاص في إطار الخطط التنموية المتضمنة في رؤية الكويت لعام 2035. ومن المتوقع تعافي الاقتصاد الكويتي في عام 2018 ليبلغ معدل النمو (1%). وفيما يخص المستوى العام للأسعار فقد تراجع معدل التضخم عام 2017 إلى (1.5%) كمحصلة للارتفاع الذي شهدته الأسعار العالمية للنفط وإعادة تسعير بعض السلع والخدمات الحكومية، الكهرباء والمياه. ومن المتوقع ان يبلغ معدل التضخم (3.1%) خلال عام 2018.

فيما يخص **الاقتصاد القطري** فقد سجل الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعاً بنسبة (2.5%) عام 2017 بعد أن سجل للمرة الأولى منذ عشرين عاماً تباطؤا خلال عام 2016 في ظل الانخفاض الحاصل بأسعار النفط ومن المتوقع ان يبلغ معدل النمو (3.0%) في عام 2018، أما فيما يخص التضخم فقد شهد انخفاضا عام 2017 ،إذ بلغ (0.9%) مقابل (2.7%) عام 2016 ومن المتوقع أن يعاود الارتفاع في عام 2018 ليبلغ (4.8%).

اما بخصوص **الاقتصاد المصري** فقد أدى قرار البنك المركزي بتحرير سوق الصرف نهاية عام 2016 في القضاء على السوق الموازية للنقد الأجنبي، وعمل على تحفيز معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، الذي استمر في التسارع ليسجل (4.3%) عام 2017 وهو اعلى معدل نمو منذ عام 2010. كما سجل معدل التضخم (30.7%) خلال عام 2017 بحسب تقديرات صندوق النقد العربي جاء ذلك كمحصلة لارتفاع أسعار المنتجات البترولية، والكهرباء وتطبيق ضريبة القيمة المضافة. ومن المتوقع أن يتقلّص الدين العام المصري من (101%) من الناتج المحلي الإجمالي عام 2017 إلى نحو (89 %) عام 2018.

على الرغم من الظروف الإقليمية الحافلة بالتحديات، شهد **الاقتصاد الأردني** انتعاشاً طفيفاً في عام 2017 بفضل التحسن في قطاعات السياحة والتعدين والمحاجر. ولكن هذا الوضع يشوبه استمرار الشكوك فيما يتصل بالأزمات في دول الجوار ، والمدة التي سيستغرقها التباطؤ الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي من ناحية، وبطء وتيرة الإصلاحات الهيكلية من ناحية أخرى.

بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (2.3%) عام 2017، مسجلاً زيادة طفيفة قدرها (0.3%) عن مستواه المسجل عام 2016. وما زالت الخدمات المحرك الرئيسي لنمو الناتج المحلي الإجمالي ، ويعود سبب ذلك للأداء القوي لقطاع السياحة الذي سجل نمواً يزيد على (10%) نتيجة لزيادة عائدات السياحة والزيادة في اعداد السائحين الوافدين في النصف الأول للعام، وفي جانب الطلب، من المتوقع أن تستعيد معدلات الاستهلاك الخاص، والاستثمار الخاص (العقاري) زخمها في الأمد المتوسط بعد فترات من الركود، ذلك على الرغم من الإجراءات النقدية الانكماشية للبنك المركزي الأردني .

الفصل الثاني

تطورات القطاعات الاقتصادية المحلية

Developments of Local Economic Sectors

اولاً:- الناتج المحلي الإجمالي لعام 2017

شهد الاقتصاد العراقي تطوراً في معدل النمو الاقتصادي بنسبة (1 %) بالاسعار الثابتة وبنسبة قدرها (10.9 %) بالاسعار الجارية، ويعود ذلك لارتفاع اسعار النفط إذ سجل سعر برميل النفط (49.3) دولار مقابل (36) دولار عام 2016 .

تشير التقديرات الأولية لمؤشرات الناتج المحلي الإجمالي في العراق لعام 2017 إلى :

- ارتفاع قيمة الناتج المحلي الإجمالي مع النفط بالأسعار الثابتة بنسبة (1 %) قياساً بعام 2016، ليسجل (201.5) تريليون دينار مقابل (199.5) تريليون دينار لعام 2016، وذلك لارتفاع كميات إنتاج النفط الخام بنسبة بلغت (2.5 %) في حين انخفضت قيمة الناتج المحلي الإجمالي باستثناء النفط بنسبة (1.7- %) لتبلغ (77.1) تريليون دينارعام 2017 مقابل (78.4) تريليون دينار عام 2016 كما هو مبين في ملحق الجدول (1).
- ارتفاع قيمة الناتج المحلي الإجمالي مع النفط بالأسعار الجارية بنسبة (10.9 %) قياساٍ بعام 2016 ليسجل (226) تريليون دينار مقابل (203.9) تريليون دينار لعام 2016، فيما انخفض الناتج المحلي الإجمالي باستثناء النفط بنسبة (1.9-%) ليسجل (142.9) تريليون دينار مقابل (140.2) تريليون دينار عام 2017، كما هو مبين في ملحق الجدول (2).
- ارتفع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية الى (6) مليون دينار لعام 2017 مقابل (5.6) مليون دينار لعام 2016، أي بنسبة ارتفاع بلغت (7.1 %) كما هو مبين في جدول (1).

شكل (1) الناتج المحلي بالإسعار الثابتة والجارية لعامي 2016 -2017

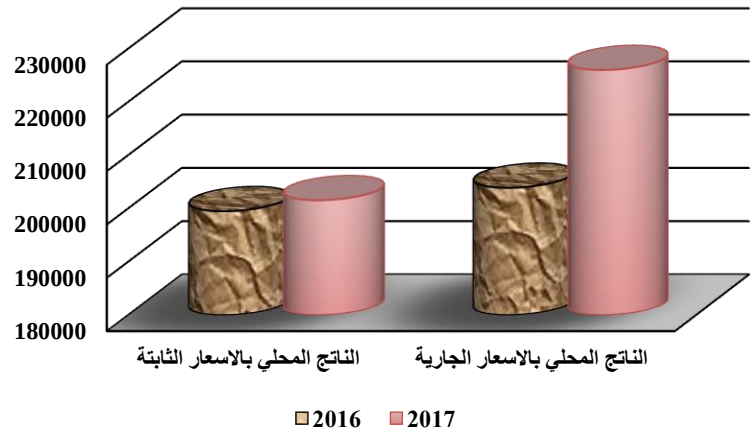

جدول (1)

الناتج المحلي الإجمالي بالاسعار الثابتة والجارية ومتوسط نصيب الفرد لعامي 2016 – 2017

التفاصيل	2016	2017*	معدل النمو %
الناتج المحلي بالإسعار الثابتة (ترليون دينار) سنة أساس (100=2007)	199.5	201.5	1.0
الناتج المحلي بالاسعار الجارية (ترليون دينار)	203.9	226.0	10.8
متوسط نصيب الفرد بالاسعار الجارية (مليون دينار)	5.6	6	7.1

المصدر: وزارة التخطيط / الجهاز المركزي للاحصاء

* تقديرات سنوية اولية.

- بلغت الأهمية النسبية لنشاط قطاع النفط الخام بالأسعار الثابتة ما نسبته (61.5 %) مقابل (60.4 %) للعام السابق، وتعد الأعلى قياسا بباقي الانشطة الأخرى، وهذا يعكس أهمية نشاط هذا القطاع بوصفه المصدر الرئيسي لإيرادات الدولة، في حين بلغت الأهمية النسبية للقطاعات الأخرى (الغير نفطية) ما نسبته (38.5 %) مقابل (39.6 %) لعام 2016، كما هو مبين في جدول (2).

جدول (2)

المساهمة النسبية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للقطاع النفطي وبقية القطاعات الأخرى لعامي (2016 – 2017)

القطاعات	2016	2017*
نسبة المساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي%	60.4	61.5
نسبة المساهمة القطاع غير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي%	39.6	38.5
المجموع	100.0	100.0

المصدر: وزارة التخطيط/ الجهاز المركزي للإحصاء.

* تقديرات سنوية اولية.

ثانياً: الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة والجارية حسب مجموع الانشطة (السلعية، التوزيعية والخدمية) وكالأتي:

1- <u>الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للأنشطة الرئيسية (السلعية، التوزيعية والخدمية)</u>

سجلت نسب المساهمة والنمو للانشطة الرئيسه في الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة تفاوتاً خلال عام 2017، اذ سجل معدل نمو الانشطة السلعية ارتفاعاً طفيفاً بلغت نسبته (0.3 %)، اي مايعادل (14.4) ترليون دينار مقابل (14.3) ترليون دينار لعام 2016 وذلك يعود للتحسن الملحوظ في نمو نشاط الصناعة التحويلية بنسبة (25.4 %) ونشاط الكهرباء والماء بنسبة (11.8%) وبذلك احتلت المرتبة الاولى من حيث الاهمية النسبية في الناتج المحلي الاجمالي والبالغة (70.9%)، في حين ارتفعت نسبة نمو الانشطة التوزيعية بنسبة (5.2 %) مقارنة بعام 2016 لتبلغ القيمة المضافة لها (32.1) ترليون دينار مقابل (30.5) ترليون دينار عام 2016 وذلك يعود للارتفاع الملحوظ لنشاط قطاع البنوك والتأمين بنسبة (70.9 %)، فيما سجلت الانشطة الخدمية انخفاضاً في معدل نموها السنوي وبنسبة طفيفة بلغت (0.2- %) لتسجل (26.7) ترليون دينار مقابل (26.8) ترليون دينار لعام 2016 وبذلك تكون الانشطة التوزيعية قد احتلت المرتبة الثانية من حيث الاهمية النسبية من الناتج المحلي الاجمالي وبنسبة (15.9%) واحتلت الانشطة الخدمية المرتبة الثالثة بنسبة (13.2%)، كما مبين في جدول (3).

جدول (3)

المساهمة النسبية في نمو الناتج المحلي للأنشطة الرئيسة بالأسعار الثابتة لعامي (2017 – 2016)

مليار دينار

الانشطة	2016	2017*	معدل النمو%
الانشطة السلعية	143169.4	143634.5	0.3
المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي%	71.4	70.9	
الانشطة التوزيعية	30519.2	32097.7	5.2
المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي%	15.2	15.9	
الانشطة الخدمية	26781.2	26739.6	-0.2
المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي%	13.4	13.2	
الناتج المحلي الاجمالي بحسب الانشطة	200469.8	202471.8	1.0
مجموع النسب المساهمة	100.0	100.0	

المصدر : وزارة التخطيط/ الجهاز المركزي للأحصاء.

* تقديرات سنوية اولية.

شكل (2) المساهمة النسبية في نمو الناتج المحلي الاجمالي للقطاعات الرئيسية بالأسعار الثابتة لعامي 2016 - 2017

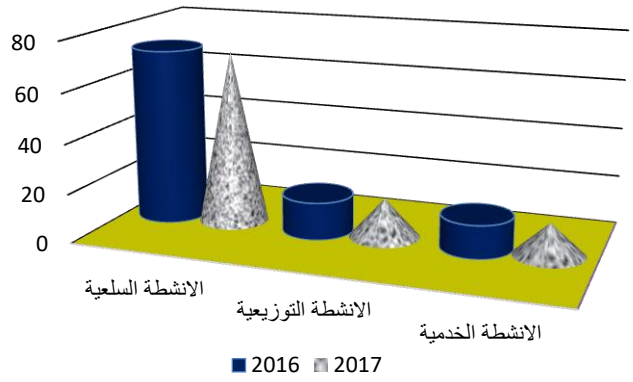

2- الناتج المحلي الإجمالي بالأسعارالجارية للأنشطة الرئيسة (السلعية ، التوزيعية والخدمية)

شهدت الانشطة السلعية بالاسعار الجارية لعام 2017 ارتفاعاً ملحوظاً بنسبة (24.1 %)، أي مايعادل (122.6) ترليون دينار مقابل (98.8) ترليون دينار لعام 2016، ويعود ذلك الى النمو الحاصل في نشاط قطاع النفط بنسبة (40.7 %) وارتفاع نشاط قطاع الكهرباء والماء والصناعة التحويلية بنسبة (30.7 %، و27.9%) على التوالي لتحتل المرتبة الاولى من حيث اهميتها النسبية في الناتج المحلي الاجمالي، إذ شكلت (24.1 %)، كذلك سجلت الأنشطة التوزيعية ارتفاعاً بنسبة (5.5 %) لتبلغ (46.6) ترليون دينار مقابل (44.2) ترليون دينار لعام 2016 وذلك لارتفاع نشاط قطاع البنوك والتأمين بنسبة (70.6 %)، بينما سجلت الانشطة الخدمية انخفاضاً في قيمتها المضافة بنسبة (6.6- %) لتبلغ (58.5) ترليون مقابل (62.7) ترليون دينار لعام 2016 وبذلك تكون الانشطة الخدمية قد احتلت المرتبة الثانية من حيث اهميتها النسبية في الناتج المحلي الأجمالي وبنسبة (25.7 %) فيما احتلت الأنشطة التوزيعية المرتبة الثالثة وبنسبة مساهمة بلغت (20.5 %)، كما موضح في الجدول (4).

جدول (4)

المساهمة النسبية في نمو الناتج المحلي للأنشطة الرئيسة بالأسعار الجارية لعامي

(2017 – 2016)

مليار دينار

الانشطة	2016	2017*	معدل النمو %
الانشطة السلعية	98817.8	122588.1	24.1
المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي%	48.0	53.8	
الانشطة التوزيعية	44198.3	46618.9	5.5
المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي%	21.5	20.5	
الانشطة الخدمية	62663.4	58504.0	-6.6
المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي%	30.5	25.7	
الناتج المحلي الاجمالي بحسب الانشطة	205679.5	227711.0	10.7
مجموع النسب المساهمة	100.0	100.0	

المصدر : وزارة التخطيط/ الجهاز المركزي للأحصاء.

* تقديرات سنوية اولية.

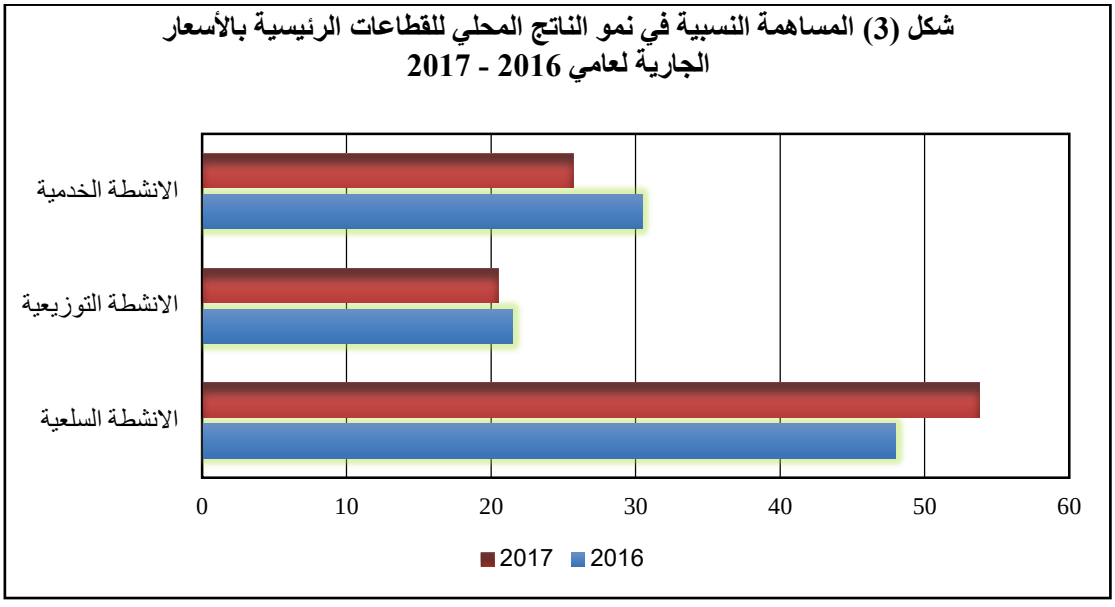

ثالثاً:- اهم الأنشطة الاقتصادية المساهمة في تكوين الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة بحسب اهميتها النسبية

1- نشاط قطاع التعدين والمقالع:

لايزال نشاط هذا القطاع المساهم الرئيسي في توليد الناتج المحلي الاجمالي وبأهمية نسبية أحتلت الصدارة بين الانشطة الاخرى لتبلغ (61.5 %)، إذ سجلت القيمة المضافة بالاسعار الثابتة (12.5) ترليون دينار مقابل (12.1) ترليون دينار لعام 2016، ويعود ذلك الى ارتفاع نشاط قطاع النفط الخام بنسبه (2.8 %) ليبلغ (12.4) ترليون دينار مقابل (12.1) ترليون دينار لعام 2016.

2- نشاط قطاع خدمات التنمية الإجتماعية والشخصية:

على الرغم من اهمية هذا القطاع الا أن نسبة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي لاتزال دون المستوى المنشود، اذ شكلت (9.4 %)، فيما سجل انخفاضاً ضئيلاً وبنسبة (0.4-%) عن العام السابق 2016، ويعزى التراجع بالدرجة الاساس الى تراجع الخدمات المقدمة من قبل الحكومة وبنسبة (0.7-%) وذلك بسبب الازمة المالية التي يمر بها البلد على إثر الانخفاض الحاصل في اسعار النفط في الاسواق العالمية وانخفاض التخصيصات للانفاق على هذا القطاع فيما سجلت الخدمات الشخصية ارتفاعاً بسيطاً بلغت نسبته (0.5 %).

3- نشاط قطاع النقل والاتصالات والخزن:

سجلت القيمة المضافة لنشاط هذا القطاع ارتفاعاً بنسبة (2.7 %) قياساً بالعام السابق، لتبلغ (15.7) ترليون دينار مقابل (15.3) ترليون دينار لعام 2016. ويعزى ذلك الى اتساع خدمات الاتصالات لاسيما (خطوط شبكات الانترنيت) وزيادة نشاط خطوط النقل لاسيما بين بغداد والمحافظات، فيما بلغت الاهمية النسبية لنشاط هذا القطاع (7.8 %) من الناتج المحلي الاجمالي.

4- نشاط تجارة الجملة والمفرد والفنادق:

على الرغم من اهمية نشاط قطاع التجارة في مجمل النشاط الاقتصادي إلا أن نسبة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي والبالغة (7.3 %) لا تزال دون المستوى المطلوب، أذ سجلت القيمة المضافة لهذا النشاط (14.7) ترليون دينار مقابل (14.3) ترليون دينار لعام 2016، أي بنسبة ارتفاع (3.5 %) ومن الجدير بالذكر الاشاره الى انتعاش التجارة

الالكترونية عبر المواقع على الانترنيت يدعمها توافر وسائل الدفع الالكتروني من خلال شركة محفظة العراق المشرفة على خدمة (زين كاش) والتي اطلقتها شركة زين العراق للاتصالات بالتعاون مع البنك المركزي لشراء السلع المعروضة على المواقع الالكترونية بالاضافة الى شراء تطبيقات الهواتف المحمولة، والتي يؤول مستقبلاً اتساعها من خلال استعمال الماستر كارد او الفيزا كارد.

5- نشاط قطاع البناء والتشييد:

تراجع نشاط هذا القطاع هذا العام وبنسبة كبيرة بلغت (25.0-%) قياساً بعام 2016 بالاسعار الثابتة لتسجل القيمة المضافة له (10.0) ترليون دينار مقابل (13.4) ترليون دينار لعام 2016 ويعزى ذلك الى تراجع القدرة المالية لقطاع الحكومة للنهوض به وانحسار دور القطاع الخاص على أثر الازمة المالية المتمثلة بتراجع اسعار النفط، فيما سجلت نسبة مساهمة هذا النشاط في الناتج المحلي الأجمالي (5%).

فيما ساهمت باقي الأنشطة (المال والتأمين وخدمات العقارات و الاعمال، الزراعة والغابات والصيد وصيد الاسماك، الكهرباء والماء والصناعة التحويلية) بنسب متفاوتة بلغت (4.6%، 2.2%، 1.2%، و 1.1%) على التوالي ملحق جدول (1) ، وتجدر الاشارة الى تراجع القاعدة الانتاجية في العراق على المستوى الزراعي والصناعي والتي انعكست في تراجع نسب مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي فيما لايزال نشاط قطاع الكهرباء يعاني من عجز واضح والمتمثل بعدم قدرة الانتاج المحلي والبالغ (11323) ميكاواط على تلبية احتياجات الطلب البالغ (5680.6) ميكاواط.

شكل (4) مقارنة بين الانشطة الاقتصادية بالاسعار الثابتة لعامي 2016-2017

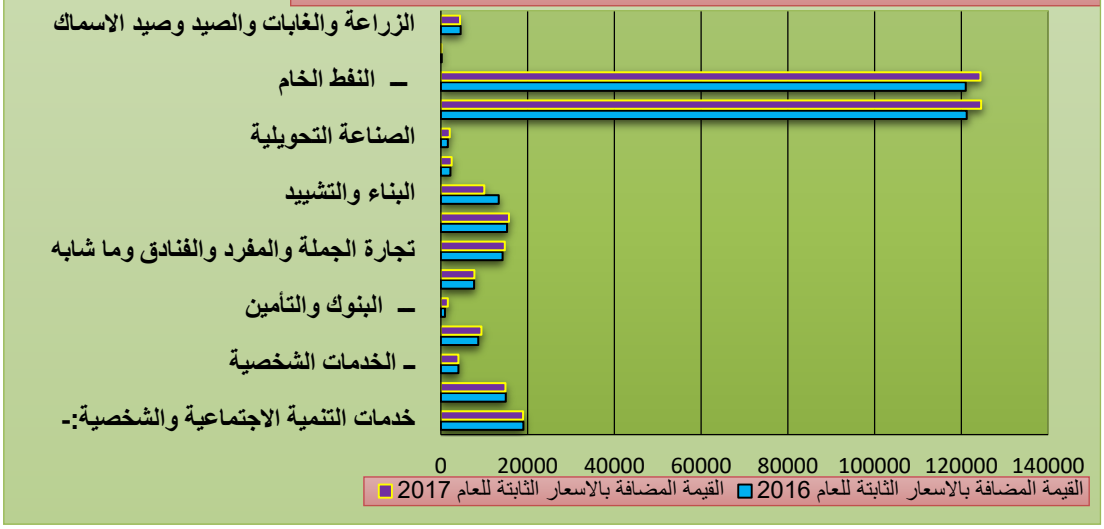

الفصل الثالث

التطورات النقدية والمصرفية

Monetary and Banking Developments

التطورات النقدية والمصرفية

أولاً/ التطورات النقدية

استطاع البنك المركزي العراقي خلال هذا العام من تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي رغم الظروف الصعبة والتحديات المتمثلة بالأزمة المالية الناجمة عن الانخفاض الحاصل في أسعار النفط في الأسواق العالمية، ضعف العمق المالي والحفاظ على المستوى المطلوب من احتاطياته من خلال التنسيق مع الإدارات الاقتصادية الكلية في العراق في إيجاد مصادر تمويل الموازنة وعبر أدوات مختلفة.

شهد هذا العام ارتفاعاً ضئيلاً في نمو عرض النقد بالمفهوم الضيق M1 بنسبة (0.6%) والذي يعزى الى النمو في الودائع الجارية، فيما سجل عرض النقد بالمفهوم الواسع M2 هو الاخر نمواً بنسبة (1.5%) عن العام السابق والذي يعود بالدرجة الأساس الى ارتفاع الودائع الأخرى بنسبة (5.4%). وسجل معامل الاستقرار النقدي ما نسبته (0.1%).

وتظهر الموازنة الموحدة للبنك المركزي ارتفاعاً في مجموع موجوداته/ مطلوباته بنسبة (7.6%) قياساً بعام 2016.

حافظ سعر الصرف الرسمي للدينار العراقي اتجاه الدولار الأمريكي خلال هذا العام عبر نافذة بيع العملة الأجنبية على قيمته البالغة (1190) دينار / دولار (نقد، تعزيز حسابات المصارف في الخارج) واستمر البنك المركزي بتنويع استثماراته لاسيما الخارجية منها لدعم استقرار سعر الصرف.

استمر عمل السياسة النقدية خلال هذا العام ضمن إطار تحفيز الاقتصاد وتعزيز الاستقرار المالي والنقدي من خلال أدوات مختلفة (حوالات الخزانة، سندات) إذ تم طرح السندات الوطنية (الاسمية) الاصدارية الثانية بالدينار العراقي بمبلغ (1) ترليون دينار وبفائدة (5%) تدفع على شكل كوبونات ولمدة سنتين.

انسجاماً مع توجهات السياسة النقدية ومرونتها العالية في اسناد التنمية الاقتصادية ولغرض دعم سيولة الجهاز المصرفي قام البنك المركزي العراقي خلال هذا العام بتعديل نسب الاحتياطي الالزامي على الودائع الجارية بنسبة (15%) و(10%) على ودائع التوفير والثابته للدينار العراقي والدولار الأمريكي سواء كانت حكومية او ودائع القطاع الخاص على ان يحتفظ بها لدى هذا البنك مع السماح للمصارف المجازة كافة باستثمار ما لا يزيد عن (50%) من (15%) من الاحتياطي الالزامي بالدينار العراقي في شراء حوالات الخزينة استحقاق سنة.

واصل البنك المركزي العراقي خلال هذا العام تنفيذ مشروعه التنموي المتضمن بتخصيص ستة ترليونات دينار عراقي لتمويل المشاريع الصغيرة المتوسطة والكبيرة والتي تنفذ عبر الجهاز المصرفي.

تطورات عرض النقد

أ- عرض النقد بالمفهوم الضيق (M1)

سجّل رصيد عرض النقد بمفهومه الضيق (M1) ارتفاعاً ضئيلاً بلغت نسبته (0.6 %) نهاية عام 2017 مقارنة بالعام الماضي، ليصل إلى (71.2) ترليون دينار مقابل (70.7) ترليون دينار عام 2016 ، مشكلاً ما نسبته (31.5 %) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، ويعزى ارتفاع عرض النقد إلى نمو الودائع الجارية بنسبة (7.5 %) قياساً بالعام الماضي لتسجّل (30.8) ترليون دينار ولتشكل مانسبته (43.3 %) من عرض النقد (M1) مقابل (40.5 %) لعام 2016، وسجّلت العملة خارج البنوك انخفاضاً بنسبة (4.1- %) لتبلغ (40.3) ترليون دينار مقابل (42.1) ترليون دينار لعام 2016 وهذا مؤشر جيد يدل على سحب النقد لصالح الايداعات لدى المصارف ، ولتشكل ما نسبته (56.7 %) مقابل (59.5 %) لعام 2016 من عرض النقد (M1)، وعلى النحو المبيّن في ملحق جدول (3) .

ب- عرض النقد بالمفهوم الواسع M2 (السيولة المحلية)

سجّل رصيد عرض النقد بمعناه الواسع (M2) (السيولة المحلية) نهاية عام 2017 ارتفاعاً بنسبة (1.5 %) عن العام الماضي ليصل إلى (89.4) ترليون دينار مقارنة بمستواه البالغ (88.1) ترليون دينار نهاية عام 2016، مشكّلاً نسبة (39.6 %) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية.

وتعود الزيادة في السيولة المحلية (M2) إلى نمو مكونيها الأساسين: عرض النقد (M1) بنسبة (0.6 %) ليصل إلى (71.2) ترليون دينار مقارنة بـ (70.7) ترليون دينار عام 2016، والودائع الأُخَرى (الودائع الثابتة، التوفير والبريد والتأمينات) بنسبة (5.4 %) لتسجّل (18.3) ترليون دينار عام 2017 مقابل (17.3) ترليون دينار عام 2016، على النحو المبيّن في ملحق الجدول (3).

من جانبه سجل معامل الاستقرار النقدي Coefficient of monetary stability ما نسبته (0.1%)، الأمر الذي يدل على حالة الركود في الاقتصاد العراقي.

ج- العوامل المؤثرة في عرض النقد

كان للعوامل الخارجية دور في زيادة عرض النقد خلال عام 2017 على النحو المبيّن في جدول (5)، إذ ارتفع رصيد صافي الموجودات الأجنبية من (64203) مليار دينار نهاية عام 2016 إلى (68334) مليار دينار نهاية عام 2017، أي بنسبة زيادة (6.4 %)، وقد تحققت هذه الزيادة من ارتفاع معدل سعر برميل النفط أثناء هذا العام بنسبة (36.9 %) ليبلغ (49.3) دولار للبرميل الواحد مقابل (36) دولار للبرميل الواحد في العام السابق.

أما العامل التوسعي الآخر فهو الزيادة الحاصلة في صافي الديون الحكومية بمقدار (2087) مليار دينار وكانت هذه الزيادة هي حصيلة زيادة الديون الحكومية بمقدار (2919) مليار دينار، أي بنسبة (7.2 %) وكذلك زيادة الودائع الحكومية بمقدار (832) مليار دينار، أي بنسبة (3 %) وجاء الأثر التوسعي لديون القطاع الخاص والقطاعات الأُخَر بمقدار (1193) مليار دينار وبنسبة (4.5 %) لتسجّل (27810) مليار دينار نهاية عام 2017 مقابل (26617) مليار دينار نهاية عام 2016، في حين شكّلت كُلٌّ من فقرة صافي الموجودات الأجنبية وصافي ديون الحكومة وديون القطاع الخاص والقطاعات الأُخَر ما نسبته (55.7 %)، (28.2 %) و(16.1 %) على التوالي من مجموع العوامل التوسعية البالغة (7411) مليار دينار.

ويظهر الأثر الانكماشي على عرض النقد من خلال فقرة الودائع الأُخَرى التي سجّلت ارتفاعاً بنسبة (5.4 %) لتسجّل (18133) مليار دينار نهاية عام 2017 مقابل (17209) مليار دينار نهاية عام 2016، وفقرة الموازنة التي سجّلت انخفاضاً بمقدار (6058) مليار دينار، أي بنسبة (38%) في حين شكّلت كلتا الفقرتين ما نسبته (13.2 %) و (86.8 %) على التوالي من مجموع العوامل الانكماشية البالغ (6982) مليار دينار.

جـدول (5)

عــرض النقـد والعـوامل المؤثرة فيه لعـامي 2016-2017

(مليار دينار)

	Dec. 2016	Dec.2017	مقدار التغير عن العام الماضي	نسبة النمو %
صافي الموجودات الأجنبية لدى الجهاز المصرفي(البنك المركزي+المصارف)	64203	68334	4131	6.4
ديون القطاع الخاص والقطاعات الأُخَر	26617	27810	1193	4.5
الديون الحكومية	40788	43707	2919	7.2
مجموع الموجودات	**131608**	**139851**	**8243**	**6.3**
عرض النقد	70733	71162	429	0.6
العملة خارج البنوك	42075	40343	(1732)	(4.1)
الودائع الجارية	28658	30818	2160	7.5
*الودائع الأخرى	17209	18133	924	5.4
الودائع الحكومية	27716	28548	832	3.0
فقرة الموازنة	(15950)	(22008)	(6058)	38.0
مجموع المطلوبات غير النقدية	60875	68689	7814	12.8
مجموع المطلوبات	131608	139851	8243	6.3

* لاتتضمن ودائع صناديق البريد.

الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي العراقي

وفقاً للبيانات الإحصائية سجّل رصيد الاحتياطيات الأجنبية نهاية عام 2017 ارتفاعاً مقداره (4.7) ترليون دينار وبنسبة (8.9 %) عن العام الماضي، ليبلغ (57.3) ترليون دينار مقارنة بـ(52.6) ترليون دينار نهاية عام 2016، مشكّلاً نسبة (25.4%) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، ويُعزى هذا الارتفاع إلى زيادة الاستثمارات الأجنبية في الخارج.

يُلاحظ من الجدول (6) ارتفاع رصيد الاستثمارات (في البنوك الأجنبية وبنك نيويورك) بمقدار (4.8) ترليون دينار وبنسبة (10.4 %) عن عام 2016 ليصل إلى (51.2) ترليون دينار نهاية عام 2017 مقابل (46.3) ترليون دينار نهاية عام 2016، في حين سجّل رصيد النقد الأجنبي الموجود في خزائن هذا البنك انخفاضاً بلغت نسبته (25.4- %) ليبلغ (1.7) ترليون دينار مقابل (2.3) ترليون دينار للعام السابق، أمّا رصيد الذهب الموجود في بغداد والخارج فقد بلغ ما يقرب من (4.4) ترليونات دينار مقابل (4) ترليون دينار نهاية عام 2016.

جدول (6)

المكونات الرئيسية للاحتياطيات الاجنبية نهاية عامي 2016 – 2017

مليار دينار

البند	2016	2017
النقد الاجنبي في خزائن البنك	2327	1736
الارصدة في البنوك الاجنبية ونيويورك	46334	51157
الذهب الموجود في بغداد والخارج	3957	4433
الاحتياطيات الاجنبية	52618	57326

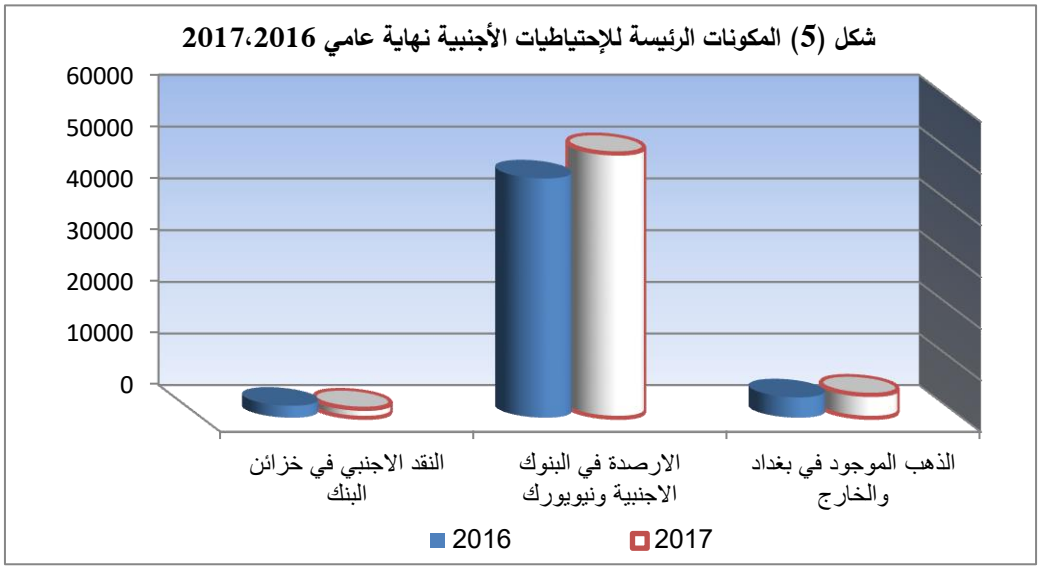

شكل (5) المكونات الرئيسة للإحتياطيات الأجنبية نهاية عامي 2016،2017

الموازنة الموحدة للبنك المركزي العراقي

تظهر الموازنة الموحدة للبنك المركزي العراقي لعام 2017، جدول رقم (7) إن مجموع موجوداته (مطلوباته) سجل ارتفاعاً بنسبة (7.6%) قياساً بعام 2016.

جانب الموجودات

تعد فقرة الموجودات الأجنبية من أبرز عناصر الموجودات للموازنة الموحدة للبنك المركزي، إذ شكلت ما نسبته (68.8%) من مجموع موجودات الموازنة والتي سجلت ارتفاعاً بنسبة (8.9 %) ويعود ذلك الى الارتفاع الحاصل في فقرة الذهب الموجود في بغداد والخارج بنسبة (12%) والى ارتفاع ارصدة البنك المركزي في البنوك الأجنبية ونيويورك بنسبة (10.4%)، فيما سجل النقد الأجنبي في خزائن البنك المركزي انخفاضاً بنسبة (25.4-%) قياساً بالعام السابق.

سجلت الديون الحكومية انخفاضاً طفيفاً بلغت نسبته (1-%) عن العام السابق لتبلغ (19.3) ترليون دينار مقابل (19.5) ترليون دينار للعام السابق 2016، والذي يعزى الى دفع وزارة المالية جزء من الدين المستحق الدفع في تموز / 2017 استناداً الى اتفاقية إعادة جدولة الترتيبات المصرفية بين وزارة المالية والبنك المركزي العراقي في 2016/3/18 فيما يظهر الجدول رقم (7) عدم اقتراض المصارف التجارية من البنك المركزي العراقي خلال هذا العام.

جانب المطلوبات

سجل الاحتياطي النقدي انخفاضاً بنسبة (3.3-%) قياساً بالعام السابق ليبلغ (60.5) ترليون دينار مقابل (62.6) ترليون دينار عام 2016، ويعود ذلك الى انخفاض كل من العملة خارج البنوك بنسبة (4.1-%)، واحتياطيات المصارف بنسبة (1.7-%) قياساً بالعام السابق.
وفيما يتعلق بالتسهيلات المصرفية فقد سجلت انخفاضاً بلغت نسبته (59.1-%) قياساً بالعام السابق ويعزى هذا الانخفاض الى إيقاف السماح بالاستثمار للمصارف الحكومية (الرافدين، الرشيد، المصرف العراقي للتجارة، الزراعي التعاوني، العقاري) في الادوات أعلاه بموجب قرار مجلس الإدارة المرقم (139) في 2017/11/7.
وسجلت الودائع الحكومة ارتفاعاً بنسبة كبيرة بلغت (79.7%) وهذا يعود الى زيادة عوائد الحكومية على اثر تحسن أسعار النفط في الأسواق العالمية. فيما سجلت ودائع المصارف بالدولار الأمريكي زيادة بنسبة (7.3%) عن العام السابق.
اما بخصوص فقرة راس المال والاحتياطيات فقد سجلت ارتفاعاً ملحوظاً بلغت نسبته (192.1%) قياساً بالعام السابق.

جدول (7)

الموازنة الموحدة للبنك المركزي العراقي لعامي 2016-2017

(مليون دينار)

الفقرات	2016	2017
الموجودات		
الموجودات الأجنبية	52617915	57325911
الديون الحكومية	**19534111**	**19334112**
-السندات والحوالات الحكومية	17178581	17178582
-القروض والسلف للدوائر	2355519	2155519
-حسابات تسوية	11	11
القروض والسلف للمصارف التجارية	0	0
الموجودات الأخرى	5257736	6653562
مجموع الموجودات او المطلوبات	**77409762**	**83313585**
المطلوبات		
الاحتياطي النقدي	62590610	60505750
التسهيلات المصرفية	2587500	1057650
الودائع بالدولار الأمريكي	2867858	3076814
الودائع الحكومية	3951325	7102141
المطلوبات الأجنبية	17616	19861
رأس المال والاحتياطيات	2199493	6423824
المطلوبات الأخرى	3195360	5127545

ثانياً / تطورات أدوات السياسة النقدية غير المباشرة

1- نافذة بيع العملة الأجنبية

إتخذ البنك المركزي العراقي نافذة بيع العملة الأجنبية وسيلة لضمان واستقرار سعر صرف الدينار وأعطى دوراً اكبر للمصارف الحكومية لبيع وشراء الدولار وتدقيق مصادر الأموال المستخدمة لأغراض شراء الدولار من نافذة بيع العملة الأجنبية. كما وضع البنك المركزي عدد من المعايير الاساسية في تنفيذ عمليات بيع الدولار للمصارف وشركات الصرافة والتحويل المالي كافة يتضمن مدى التزامهم بمتطلبات ومعايير الامتثال الدولية وقانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، عن طريق نتائج تقييم البنك المركزي لأداء مسؤولي الامتثال ووحدات الإبلاغ وإدارة المخاطر، فضلاً على إلزام المصارف وشركات التحويل المالي بتقديم كشف تفصيلي يبين اوجه الصرف الاسبوعي من البيع النقدي وتحديد الغرض من الصرف والتاكد من عدم وجود تشابه في الاسماء وجميع المعلومات المطلوبة من متطلبات الإفصاح عن مصادر أموال الزبائن (إعرف زبونك) والتحقق منها وتوثيقها من خلال التعرف على هوية العميل واوضاعه القانونية ونشاطاته ، وحصر التعامل بالمصارف المستفيدة والمراسلة (في الخارج) المصنّفة من إحدى وكالات التصنيف الدولية، ويتوجب على المصارف أيضاً التعاقد مع إحدى شركات التدقيق الدولية المعروفة لإجراء عمليات تقييم لمراكزهم المالية وجودة الموجودات الخاصة بهم، وأخيراً التزام المصارف بالمحافظة على ودائع الجمهور وتوفيرها عند الطلب، وإرسال كشوف بأسماء المستفيدين من شراء الدولار إلى البنك المركزي لإرسالها إلى كلٍّ من الهيئة العامة للضرائب والجمارك في الوقت المحدد.

حافظ سعر الصرف الرسمي للدينار العراقي تجاه الدولار الامريكي عبر نافذة بيع العملة الأجنبية على قيمته البالغة (1190) ديناراً عراقياً لكل دولار أمريكي (نقد، تعزيز حسابات المصارف في الخارج) لعام 2017، في حين بلغ معدل سعر صرف الدينار العراقي تجاه الدولار الأمريكي في السوق المحلية (1258) ديناراً لكل دولار أمريكي مقابل معدل (1275) ديناراً لكل دولار أمريكي عام 2016 مسجلاً نسبة انخفاض بلغت (1.3-%)، ملحق الجدول (4).

شكل (6)المعدل الشهري لسعر صرف الدينار العراقي تجاه الدولار الأمريكي في السوق المحلية لعامي 2016-2017

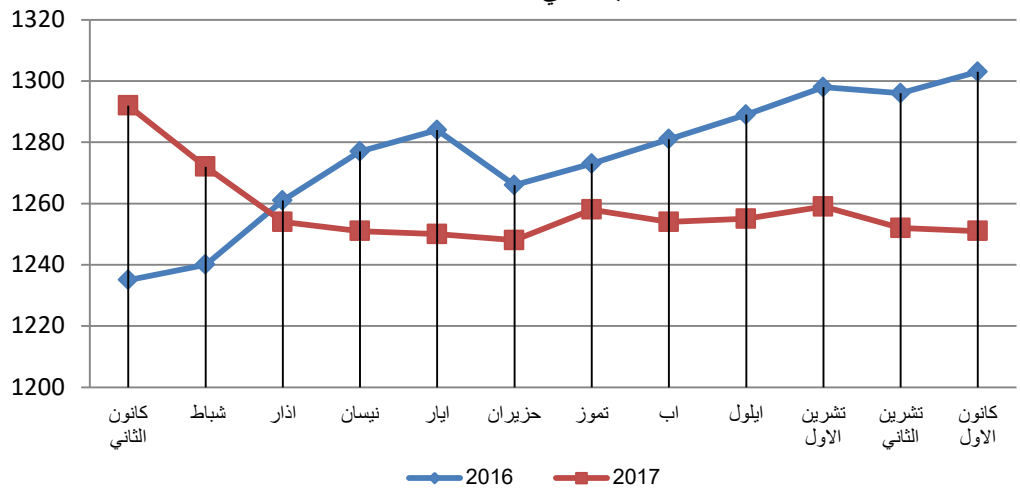

سجلت الكميات المباعة من الدولار في نافذة بيع العملة الأجنبية في البنك المركزي (نقداً، تعزيز حسابات المصارف في الخارج واعتمادات مستندية) ارتفاعاً بنسبة (25.9%) عن عام 2016، لتسجل (42.2) مليار دولار توزعت على مبلغ (31.4) مليار دولار بيعت كتعزيز رصيد في الخارج ، و(9.4) مليار دولار بيعت نقدا والكمية المتبقية (1.5) مليار دولار اعتمادات مستندية، إذ شكلت كل منهم (74.3%)، (22.2%)، (3.5%) على التوالي من إجمالي الكميات المباعة ، في حين سجلت مبيعات الدولار الأمريكي خلال عام 2016 مبلغ (33.5) مليار دولار منها (15.7) مليار دولار بيعت حوالة/ تعزيز رصيد في الخارج، و(13.1) مليار دولار اعتمادات مستندية و(4.7) مليارات دولار بيعت نقداً، شكلت كل منهما (46.9%)، (39.1%) و(14.0%) على التوالي من إجمالي المبيعات، وفقاً لما هو موضح في ملحق (5).

شكل (7) الكميات المباعة من الدولار عبر نافذة بيع العملة الاجنبية (نقد ، تعزيز رصيد في الخارج واعتمادات مستندية) لعامي 2016-2017

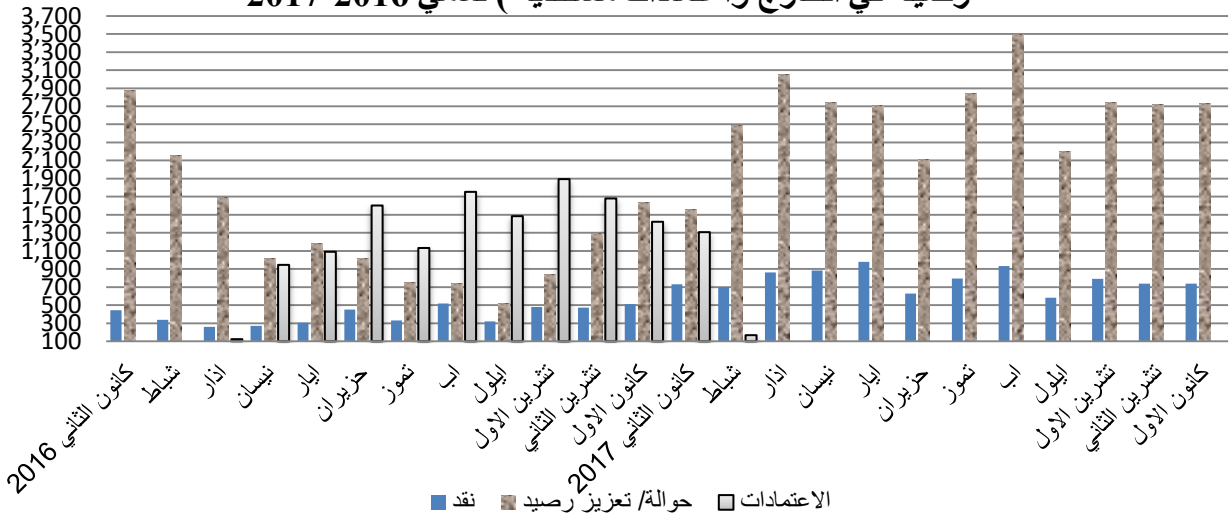

أما بالنسبة الى مشتريات البنك المركزي للدولار الأمريكي من وزارة المالية فقد سجلت ارتفاعاً بنسبة (57.3%) لتبلغ (40.4) مليار دولار خلال عام 2017 مقارنة بـ(25.7) مليار دولار عام 2016، وفقاً لما هو موضح بالملحق (6).

شكل (8) مبيعات ومشتريات الدولار الأمريكي خلال عامي 2016-2017

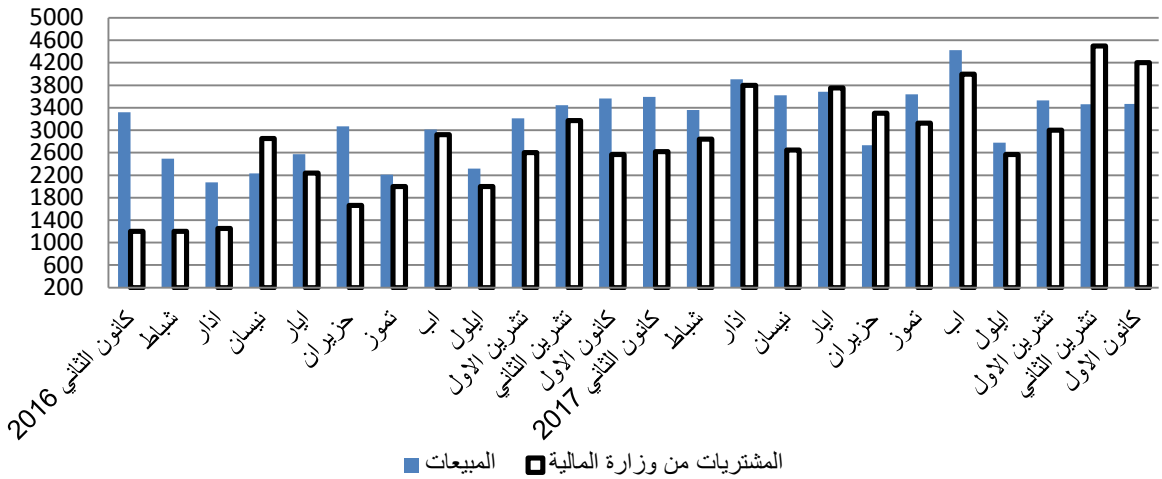

2- التسهيلات القائمة

واصل البنك المركزي في عام 2017 استخدام أدوات سياسته النقدية، بوصفها نافذة الاستثمار بالدينار العراقي، فضلاً عن الاستمرار باعتماد سعر الفائدة سعر السياسة النقدية (Policy-rate) البالغ (4 %) سنوياً، واستمر العمل أيضاً بحوالات البنك المركزي العراقي ليصبح سعر الفائدة المقدم من قبل المصارف بحسب العرض والطلب وذلك لأغراض شفافية المزاد مع استمرار العمل بنافذة الاستثمار بالدينار العراقي لمدة (7) أيّام و(14)، (30) يوماً وبسعر فائدة (0.50%)، (0.75%)، (1%) على التوالي سنوياً.

- **تسهيلات الإيداعات القائمة**

يتضح من ملحق الجدول (7) انخفاض أرصدة الودائع لآجل (7) أيّام بالدينار العراقي للمصارف الأهلية والحكومية بنسبة ملحوظة بلغت (69.1-%) لتسجّل (101) مليار دينار نهاية عام 2017 مقارنة بـ(327) مليار دينار نهاية عام 2016، وكذلك أرصدة الودائع بالدينار العراقي لمدة (14) و(30) يوماً فقد انخفضت بنسبة (88.4-%) و(34.5-%) على التوالي، لتسجّل رصيداً بلغ (112) و(845) مليار دينار على التوالي، ويعزى ذلك إلى إيقاف السماح بالاستثمار للمصارف الحكومية (الرافدين، والرشيد، والمصرف العراقي للتجارة، والصناعي، والزراعي التعاوني والعقاري) في الأدوات أعلاه بموجب قرار مجلس الادارة المرقم (139) في 2017/11/7.

شكل (9) تسهيلات الايداعات القائمة لمدة (7) ايام و(30،14) يوم لعامي 2016-2017

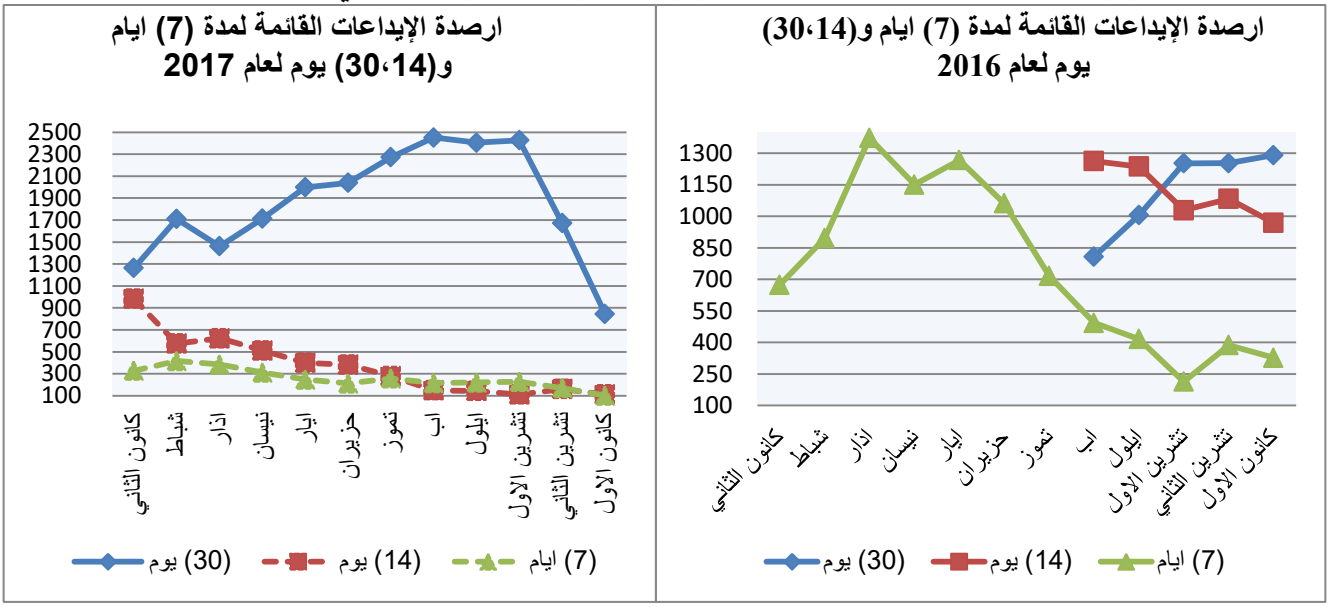

تسهيلات الإقراض القائمة

أما تسهيلات الإقراض القائمة فقد واصل البنك عمله بهذه الأداة تنفيذاً لأهداف سياسة البنك المركزي النقدية بهدف منح الائتمان إلى المصارف وبما يضمن السيطرة على السيولة المصرفية والتأثير فيها عن طريق معدلات الفائدة (الإشارات السعرية) التي وضعت لكل نوع منها ووفقاً لما يأتي :-

- الائتمان الأولي 6%سنوياً .
- الائتمان الثانوي 7% سنوياً .
- قرض الملجأ الأخير 7.5% سنوياً

ولم يقدَّم أي من المصارف الحكومية أو الخاصة على أي من هذه الائتمانات حتى اليوم .

3- <u>الاحتياطي الإلزامي</u>

انسجاماً مع توجهات السياسة النقدية ومرونتها العالية المعتمدة حالياً في إسناد التنمية الاقتصادية ولغرض دعم سيولة الجهاز المصرفي من حيث توفير السيولة، تم تعديل نسب الاحتياطي الإلزامي على الودائع الجارية بنسبة (15 %) و(10 %) على ودائع التوفير (الادخار) والثابتة بالدينار وبالدولار بموجب قرار مجلس الإدارة المرقم (6) في 2017/1/24، وتمَّ الاستمرار أيضاً بإطلاق نسبة (5 %) من نسب الاحتياطي الإلزامي البالغ (15 %) المفروض على إجمالي الودائع بالدينار العراقي والدولار الأمريكي للمصارف التي تواجه مشاكل سيولة لغرض:-

- مواجهة سحوبات زبائنها.
- تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة للمصارف التي لا تواجه مشاكل سيولة.

وانخفض الاحتياطي الإلزامي على الودائع الحكومية نهاية عام 2017 ليسجّل (4.6) تريليون دينار مقابل (5.8) تريليون دينار عام 2016، أي بنسبة انخفاض (20.9- %)، فضلاً عن انخفاض الاحتياطي الإلزامي على ودائع القطاع الخاص ليسجّل (1.9) تريليون دينار مقارنة مع (2.9) تريليون دينار في عام 2016 مسجّلاً نسبة انخفاض (34- %)، على النحو المبيّن في الملحق الجدول (8).

شكل (10) الاحتياطي الالزامي لودائع القطاعين (الحكومي والخاص) لعامي 2016-2017

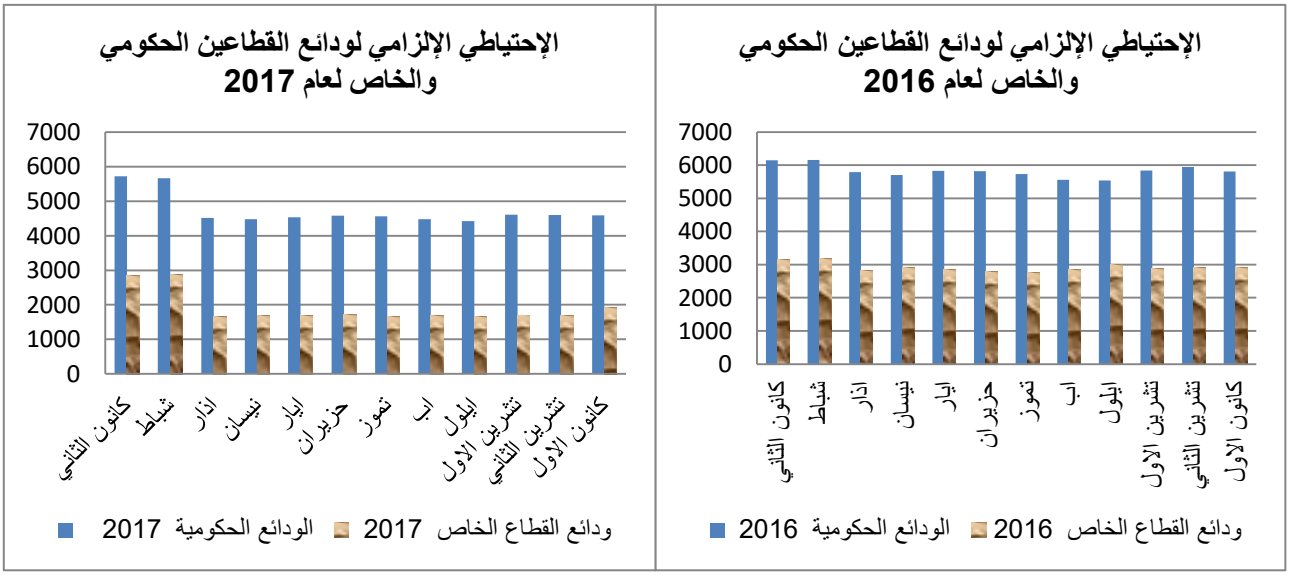

4-حوالات البنك المركزي

تنفيذاً للسياسة النقدية التي ينتهجها البنك المركزي والهادفة إلى تحقيق الاستقرار النقدي في إطار عمليات السوق المفتوحة عن طريق تفعيل أدواته النقدية غير المباشرة في إدارته السيولة العامة استمر العمل بمزاد حوالات استحقاق (91) و(182) يوماً، وفيما يأتي أهم المزادات التي أُقيمت في هذا العام:

- أقام البنك المركزي (6) مزادات لأجل (91) يوماً بمبلغ (100) مليار للإصدارية الواحدة، إذ بلغ المباع الفعلي (195) مليار دينار وبمعدل سعر قطع (1.5 %)، وبلغ المبلغ المسدّد لعام 2017 (50) مليار دينار.
- أقام البنك المركزي (9) مزادات لأجل (182) يوما بمبلغ (200) مليار دينار للإصدارية الواحدة، إذ بلغ اجمالي المباع الفعلي (735) مليار دينار وبمعدل سعر قطع (2.5 %)، في حين بلغ المسدّد (195) مليار دينار لعام 2017، ملحق الجدول (9).

دور البنك المركزي في تحفيز عملية التنمية

قدم البنك المركزي أكبر مبادرة اقراض في تاريخ العراق لتنشيط القطاعات الاقتصادية الحقيقية وتحقيق التنمية الاقتصادية وتوسيع نطاق الائتمان من خلال دعم سيولة المصارف التجارية المتخصصة (الزراعي، الصناعي، صندوق الإسكان) بمبلغ (5) ترليون دينار لتمكينها من تقديم القروض الى الصناعيين والزراعيين وتقديم القروض الاسكانية والعقارية دعماً للنشاط الاقتصادي وتوفير فرص العمل، وتخصيص مبلغ (1) ترليون دينار للمصارف التجارية الخاصة لتمويل المشاريع المتوسطة والصغيرة. ولأغراض توسيع القاعدة الانتاجية المحلية وتحريك عجلة الاقتصاد وخلق فرص العمل: -

1. ضمن خطة المبادرة لمبلغ (1) ترليون دينار لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة وللقطاعات كافة، تم اقراض المصارف مبلغ (18.6) مليار دينار، وذلك خلال عام 2017 لتمويل (616) مشروع، وكالآتي: -

أ. بلغ المبلغ المدفوع لمشاريع القطاع الزراعي (333) مليون دينار، تم من خلالها تمويل (14) مشروع زراعي، وبلغت نسبة التمويل الى هذا القطاع (1.8 %) من اجمالي المبلغ الممنوح.

ب. تمويل مشاريع القطاع الصناعي بمبلغ (1.3) مليار دينار، ولـ (60) مشروع صناعي، وقد بلغت نسبة التمويل الى هذا القطاع (7.1 %) من اجمالي المبلغ الممنوح.

جـ. مشاريع القطاع التجاري وقد بلغت (8.1) مليار دينار، تم من خلالها تمويل (428) مشروع تجاري، وبنسبة تمويل (43.8 %) من اجمالي المبلغ الممنوح.

د. تمويل قطاع الخدمات الصحية والتربوية والسياحية بمبلغ (3.9) مليار دينار، ولـ(114) مشروع خدمي، أي بلغت نسبة التمويل قطاع الخدمات (20.8 %) من اجمالي المبلغ الممنوح.

2. وضعت خطة المبادرة لقرض الـ (5) ترليون دينار التي تم تخصيصها لدعم سيولة المصارف التجارية المتخصصة (الزراعي، الصناعي، صندوق الإسكان، العقاري) ولأجل خمس سنوات. وفي سياق الإجراءات التي قام بها البنك المركزي العراقي عند توزيع قيم المبادرة على المصارف الأربعة المتخصصة والمذكورة أعلاه، فقد تم تقسيم المبالغ، وكالآتي: -

أ. المصرف الزراعي: تم تخصيص مبلغ (1666) مليار دينار، واستنفد منه مبلغ (15.1) مليار دينار خلال عام 2017 لتمويل المشاريع الزراعية وبنسبة (1%) من المبلغ المخصص.

ب. المصرف الصناعي: خصص له مبلغ (1666) مليار دينار، واستنفد منه مبلغ (17.7) مليار دينار، وبنسبة (1.1 %) من المبلغ المخصص، مع العرض إنه لم يتم تمويل أي مشروع صناعي خلال عام 2016.

جـ. المصرف العقاري: تم تخصيص مبلغ (834) مليار دينار، واستنفد منه مبلغ (400) مليار دينار خلال عام 2017 لتمويل المشاريع العقارية، اي تم دفع نسبة (48 %) من المبلغ المخصص للمشاريع المطلوبة.

د. صندوق الإسكان: تم تخصيص مبلغ (834) مليار دينار لتمويل مشاريع الإسكان، وقد استنفد هذا المبلغ بالكامل بواقع (400) مليار دينار في عام 2016، و(434) مليار دينار في عام 2017.

ومن متابعة ما تقدم أعلاه تبين الآتي:

1- ان المبلغ المستنفد من مبادرة (1) ترليون دينار الممنوحة من قبل البنك المركزي وللمدة من 2015-2017 هو (45.2) مليار دينار، أي بنسبة (4%) من مبلغ المبادرة.

2- اما المبلغ الذي استنفد من مبادرة (5) ترليون دينار الممنوحة من قبل البنك المركزي وللمدة من 2016-2017 فقد بلغ (1512.3) مليار دينار، وبنسبة (30%) من مبلغ المبادرة.

نجحت السلطة النقدية في احتواء حالة الركود للاقتصاد العراقي في ظل ظروف صعبة وبالغة التعقيد من خلال دعم الأنشطة الحقيقية (انتهاج سياسة نقدية تمثلت بتحفيز العرض) على الرغم من بعض المعوقات التي اعترت سياسة التنفيذ من قبل الجهاز المصرفي، إلا إنها تعد خطوة جبارة ومهمة في تفعيل عملية التنمية وتحفيز الاقتصاد العراقي.

ثالثاً/ التطورات المصرفية

اتخذ البنك المركزي خلال عام 2017 مزيداً من الإجراءات الرامية إلى تنظيم عمل المصارف وتعزيز دورها في تمويل النشاط الاقتصادي وضمان سلامة الجهاز المصرفي ومتانته ومن أهم الإجراءات والخطوات التي اتبعها هذا البنك :-

- الاستمرار بالسماح للمصارف باستثمار ما لايزيد عن (50%) من (15%) من الاحتياطي الالزامي للدينار العراقي فقط لشراء حوالات الخزينة لغرض توسع نطاق الائتمان من خلال تشجيع المصارف على الاستثمار في حوالات الخزينة وبما يخدم النهوض بعملية التنمية . وتصدر الحوالة من قبل وزارة المالية بشكل سنوي وبالتنسيق مع البنك المركزي.
- لغرض دعم سيولة الجهاز المصرفي استمر البنك المركزي العراقي بإطلاق نسبة الـ (5%) من نسب الاحتياطي الالزامي المفروض على اجمالي الودائع بالدينار العراقي والدولار الامريكي البالغ (15%) الى:
  - المصارف التي تواجه مشاكل سيولة لغرض مواجهة سحوبات زبائنها .
  - المصارف التي لاتواجه مشاكل سيولة لغرض تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة .
- تعديل نسب الاحتياطي الالزامي على الودائع الجارية بنسبة (15%) وودائع التوفير (الادخار) والثابتة بنسبة (10%) للدينار والدولار بموجب قرار مجلس الادارة المرقم (6) في 2017/1/24 .
- تطوير التنظيم في القطاع المصرفي وبناء إطار لحوكمة المصارف من خلال اعداد دراسة للمقارنة بين متطلبات الحوكمة الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي ومتطلبات بازل للحوكمة المصرفية مع منظومة التشريعات العراقية التي تحكم النظام المالي والتعليمات الصادرة عن المؤسسات الرقابية كالبنك المركزي وسوق العراق للأوراق المالية ومسجل الشركات واعداد دليل لحوكمة المصارف على وفق أفضل الممارسات الدولية.واجراء مسح في المصارف كافة لمعرفة مدى تطبيق مبادئ الحوكمة الى جانب اعداد اللوائح الارشادية للحوكمة وأعمامها على المصارف كافة.
- تعزيز ممارسات الإفصاح والشفافية من خلال وضع خطة للتحول التدريجي للمصارف نحو تطبيق معايير المحاسبة الدولية وإلزام المصارف كافة بتطبيقها وفق مدة محددة.وتعزيز مفهوم الشفافية والإفصاح في المعاملات المالية والمصرفية التي تقدمها البنوك الى عملائها وفي جميع القطاعات.
- دعم وتطوير الصناعة المصرفية الإسلامية.
- انشاء مؤسسة لضمان الودائع والسعي للانضمام الى المؤسسة الدولية لضمان (IADI) بما يساعد على بناء مؤسسة رصينة قادرة على طمأنة المودعين على سلامة أموالهم.
- تطوير قطاع الرقابة والإشراف من خلال إنجاز تقييم المصارف وتصنيفها في العراق على وفق النظم العالمية، تطوير مهام قسم إدارة المخاطر واعتماد متطلبات الرقابة الاشرافية في المصارف على وفق متطلبات بازل (III).

- تم تصنيف المصارف المراسلة للمصارف العاملة في العراق لاغراض نافذة بيع العملة الاجنبية، وذلك بمنح درجة لكل مصرف مراسل حسب تصنيفه الائتماني وفق خمسة معايير (A,B,C,D,E) على اساس معايير الامتثال وحالات الابلاغ عن غسيل الاموال.
- الالتزام بمتطلبات الافصاح عن مصادر اموال الزبائن وتطبيق مبدأ (اعرف زبونك) والتحقق منها وتوثيقها من خلال التعرف على هوية العميل والتحقق منها والحصول على نسخة من هذه الوثائق موقعة من قبل الموظف المختص لديه بما يفيد انها نسخة طبق الاصل .
- تعزيز الشمول المالي ،إذ ان اعمام الخدمات المالية ركيزة اساسية لتحقيق الرخاء المشترك وعنصراً محفزاً للحد من الفقر واتاحة فرص الحصول على الخدمات الاساسية التي يقدمها النظام المالي الرسمي لجميع شرائح المجتمع .

- تعزيز وتقوية القطاع المصرفي والمؤسسات المالية واستكمال البنى التحتية لأنظمة الدفع إذ تم على أساس ذلك الآتي:-

أ- بعد نجاح مشروع توطين رواتب موظفي البنك المركزي وبلوغه نسبة الانجاز (100%) ، تم تعميم المشروع على باقي الوزارات والمؤسسات الحكومية وتشكيلاتها.

ب-تفعيل نظام السوق الثانوية من خلال توفير سوق أو عدة أسواق لتبادل عمليات المتاجرة والخاصة بطلبات البيع والشراء للسندات الحكومية ، ويعتبر من الخطوات المهمة لتطوير نظام الحفظ المركزي للأوراق المالية CSD مما يسهل عمليات البيع والشراء بين المصارف.

جـ- وضع المؤشرات الخاصة بالشمول المالي لقياس نسبة الشمول المالي في العراق من خلال ارسال استمارات خاصة للمصارف العاملة في العراق وشركات التحويل المالي ومزودي خدمات الدفع الالكتروني.

د- توحيد ارقام الحسابات المصرفية في جميع المصارف العاملة في العراق من خلال توحيد تركيبة ومواصفات رقم الحساب داخل القطاع المصرفي باعتماد الرقم المصرفي الموحد (IBAN) والذي يتكون من (23) مرتبة.

هـ-اسناد وتحديث وصيانة البرامج للانظمة وحسب طلب الجهة المستفيدة مثل نظام تبادل المعلومات الائتمانية لقسم تبادل المعلومات الائتمانية لدائرة مراقبة الصيرفة والائتمان، نظام الاحتياطيات للبنك المركزي العراقي وحسابات (DFI) لدائرة الاستثمارات ، متابعة نظام (ICBS)، نظام الموجودات الثابتة والمخازن (IMAD) لدائرة المحاسبة .

و- انجاز الاعمال الخاصة بالشبكة الافتراضية (VPN) لربط المصارف باستخدام منظومة (Palo Alto VM-200)، وانجاز كافة الاعمال الخاصة بالمشاريع (BSRS) الرقابة المصرفية ، نظام (Microsoft) وفروعه .

ز-انشاء وإدارة المقسم الوطني (National Switch) للدفع بالتجزئة للمدفوعات عبر استخدام البطاقات والمدفوعات عبر الهاتف النقال والمشاركة في نظام الدفع الإقليمي العربي،توفير الضمانات للتحويلات عن طريق نظام المدفوعات.ومشروع الدينار الإلكتروني (ED) لتحصيل الفواتير الخاصة بمستحقات دوائر الدولة من خلال بطاقات الدفع المسبق.

1-هيكل الجهاز المصرفي لعام 2017

بلغ عدد المصارف التجارية العاملة في العراق نهاية عام 2017 (69) مصرفاً، شملت (7) مصارف حكومية تتوزع على :-

- (3) مصارف تجارية
- (3) مصارف متخصصة
- (1) مصرف اسلامي
- (62) مصرفاً أهلياً (خاصاً)، وهذه الأخيرة تتضمن (24) مصرفاً تجارياً محلياً و(15) مصرفاً أجنبياً و(23) مصرفاً إسلامياً منها (**19** محلي و4 أجنبي).

2- الوضع المالي للجهاز المصرفي

سجل إجمالي رؤوس اموال المصارف العاملة في العراق خلال عام 2017 ارتفاعاً بنسبة (23.9%) ليسجل مبلغ قدره (14.5) ترليون دينار مقابل (11.7) ترليون دينار عام 2016 .

تركزت النسبة الاكبر في رؤوس اموال المصارف الاهلية التي بلغت (11.1) ترليون وبنسبة (76.7%) من اجمالي رؤوس الاموال العاملة في العراق، احتلت المصارف الأجنبية المرتبة الأولى في هذه الزيادة بنسبة (81.6%) قياساً بالعام الماضي وبنسبة مساهمة (4.8%) من إجمالي رؤوس أموال المصارف، فضلاً عن ارتفاع رؤوس أموال المصارف الاسلامية بنسبة (37.1%) وبمساهمة (32.1%).

فيما سجلت رؤوس أموال المصارف التجارية المحلية ارتفاعاً طفيفاً بلغت نسبته (0.7%) لتبلغ نسبة مساهمتها (39.8%) من إجمالي رؤوس أموال المصارف التجارية .

وسجلت رؤوس اموال المصارف الحكومية ارتفاعاً مقداره (1.1) ترليون دينار أي بنسبة (50%) مقارنة بالعام السابق لتبلغ (3.4) ترليون دينار مقابل (2.3) ترليون دينار عام 2016 مشكلة نسبة (23.3%) من اجمالي رؤوس الاموال التجارية .

شكل (11) رؤوس اموال المصارف الحكومية والاهلية لعام 2017

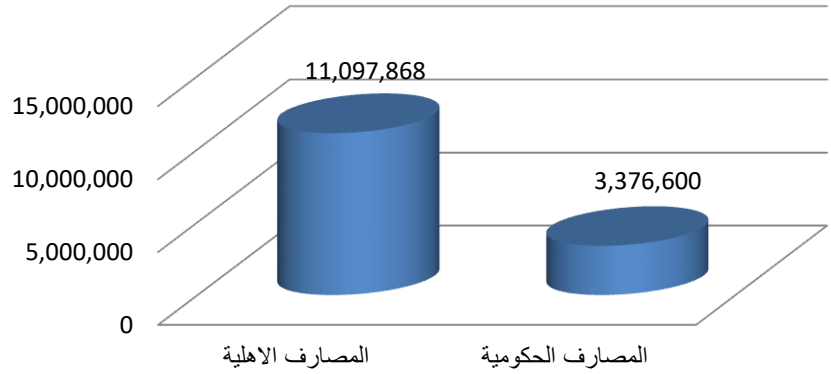

شكل (12) الاهمية النسبية لرؤوس اموال المصارف العاملة في العراق لعام 2017

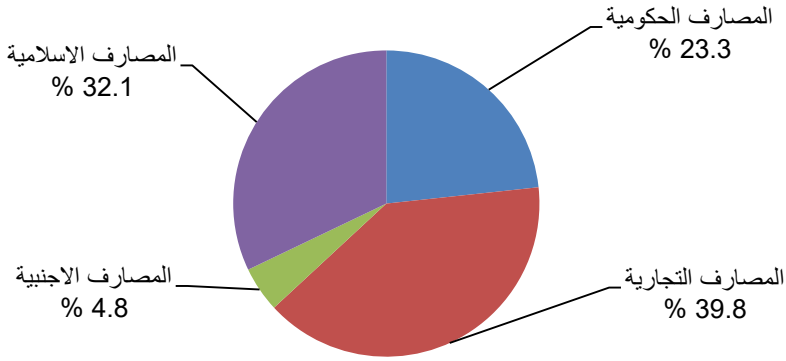

سجل مجموع موجودات المصارف التجارية انخفاضاً نهاية عام 2017 بنسبة (29.2-%) عن العام السابق، لتنخفض إلى (156.7) ترليون دينار مقابل (221.2) ترليون دينار لعام 2016، تحتل المصارف الحكومية (83.8%) من مجموع موجودات القطاع المصرفي و(16.2%) للمصارف الأهلية، تصدّر مصرف الرشيد النسبة الأكبر من حيث موجوداته البالغة (63.1) ترليون دينار وبنسبة (48.0%) من مجموع موجودات المصارف الحكومية ، وبنسبة (40.2%) من إجمالي الموجودات للقطاع المصرفي، يليه مصرف الرافدين والعراقي للتجارة حيث بلغت موجوداتهما (37.6)، (25) ترليون دينار وبنسبة (28.6%)،(19.1%) على التوالي من إجمالي الموجودات الحكومية، أما بالنسبة إلى المصارف الأهلية فقد تصدرت موجودات المصارف (المنصور، بغداد وكردستان الدولي للاستثمار والتنمية) النسب الأكبر من مجموع موجودات المصارف الأهلية البالغة (25.3) ترليون دينار، وبنسبة مساهمة بلغت (5.3%، 4.7% ، 4.3%) على التوالي من إجمالي موجودات المصارف الأهلية.

3-الموازنة الموحدة للمصارف التجارية العاملة في العراق

تشير البيانات المالية للمصارف التجارية في العراق نهاية عام 2017 الى تراجع الأداء المصرفي من خلال الموجودات (المطلوبات) بنسبة (21-%) قياساً بالعام السابق لتصل الى (148.2) ترليون دينار مقابل (187.6) ترليون دينار نهاية عام 2016 كما يظهر في جدول (8).

وقد جاء هذا الانخفاض كمحصلة لانخفاض الودائع الجارية لدى البنك المركزي العراقي، والموجودات الأجنبية والموجودات الأخرى مقابل انخفاض ودائع الحكومة والمطلوبات الأجنبية في جانب المطلوبات.

وفيما يلي تحليل للتطورات الحاصلة في موازنة المصارف التجارية لعام 2017:

جانب الموجودات

اظهر جانب الموجودات نهاية عام 2017 الى حدوث انخفاض كبير في بند الموجودات الاخرى بنسبة (47-%) مقارنة بالعام السابق لتبلغ نسبة مساهمتها (33.3%) من مجوع موجودات المصارف وسجلت الودائع الجارية لدى البنك المركزي العراقي انخفاضاً بنسبة (2.9-%) عن العام السابق لتبلغ (28.2) ترليون دينار مقابل (29) ترليون دينار للعام السابق وبنسبة مساهمة (19%) من مجموع موجودات المصارف، وسجلت فقرة الموجودات الأجنبية هي الاخرى انخفاضاً بنسبة (2-%) قياساً بالعام السابق 2016 لتسجل (11.9) ترليون دينار مقابل (12.1) ترليون دينار للعام السابق، فيما سجلت فقرة النقد في الصندوق نسبة مساهمته بلغت (2.6 %) من اجمالي الموجودات وحققت زيادة بنسبة (23.4 %) عن العام السابق.

اما بخصوص مديونية الحكومة فقد سجلت ارتفاعاً بنسبة (14.7%) قياساً بالعام السابق وارتفعت كذلك مديونية القطاع الخاص والقطاعات الأخرى بنسبة (4.5%) وبالتالي فقد شكلت مديونية الحكومة والقطاع الخاص ما نسبته (16.5%) و (18.8%) من اجمالي الموجودات، كما موضح في الجدول (8).

شكل (13) الأهمية النسبية لمكونات موجودات الموازنة الموحدة للمصارف التجارية لعام 2017

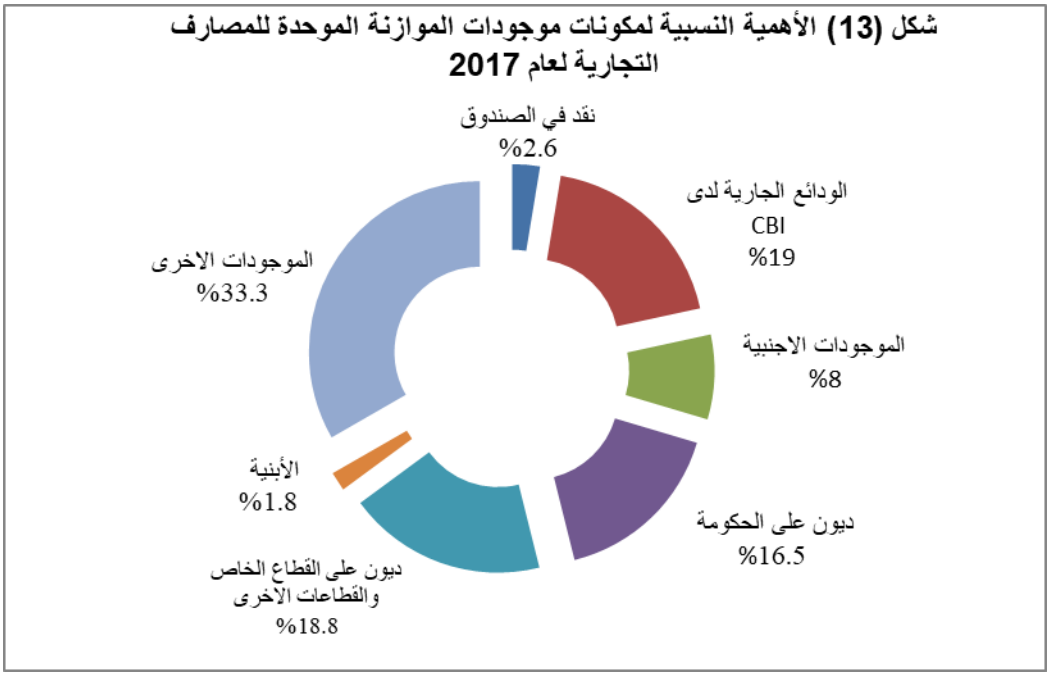

جانب المطلوبات

يلاحظ في جانب المطلوبات زيادة الودائع للقطاع الخاص كما في جدول (8)، اذ ازدادت الودائع الجارية بنسبة (7.5%) عن العام السابق لتسجل (30.8) ترليون دينار مقابل (28.7) ترليون دينار عام 2016، تليها ودائع التوفير والثابتة بنسبة (6.3%) ومن ثم ودائع الاعتمادات والكفالات التي سجلت ارتفاعاً ضئيلاً بلغت نسبته (0.1%) عن العام السابق 2016 ولتساهم كل منهما بنسبة (10.5%) و (1.7%) من اجمالي المطلوبات.

بالمقابل سجلت الودائع الحكومية انخفاضاً بنسبة (9.8-%) قياساً بالعام السابق لتسجل (21.4) ترليون دينار مقابل (23.7) ترليون دينار لعام 2016، فيما ساهمت بنسبة (14.5%) من اجمالي المطلوبات.

اما فيما يخص المطلوبات الأجنبية فقد شهدت هي الأخرى انخفاضا عن العام السابق بلغت نسبته (2.4-%)، لتسجل أدنى نسبة مساهمة بلغت (0.6%) من اجمالي مطلوبات المصارف.

سجل معدل نمو فقرة راس المال والاحتياطيات والتخصيصات لهذا العام ارتفاعاً بلغت نسبته (13.4%) قياساً بالعام السابق وسجل نسبة مساهمة بلغت (15.8%) من مجموع مطلوبات الموازنة، فيما سجل بند المطلوبات الأخرى انخفاضاً بنسبة (44.6-%) عن العام السابق، اذ بلغت نسبة مساهمته (36.1%).

مع الإشارة الى ان المصارف التجارية لم تلجأ خلال هذا العام الى الاقتراض من البنك المركزي.

شكل (14) الأهمية النسبية لمكونات مطلوبات الموازنة الموحدة للمصارف التجارية لعام 2017

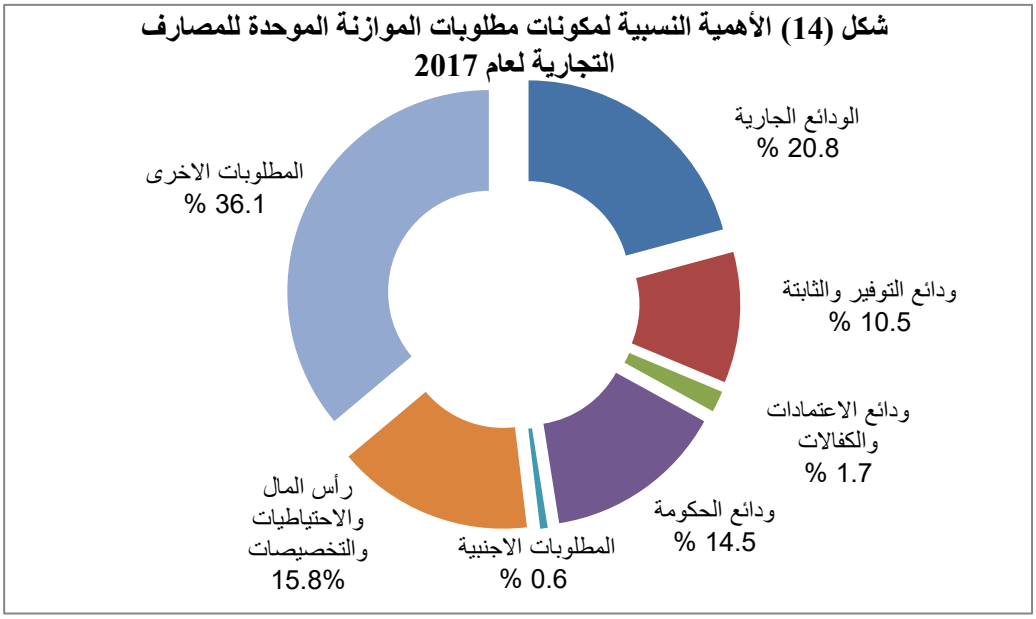

جـدول (8)

الموازنة الموحدة للمصارف التجارية لعامي 2016-2017

مليون دينار

الفقرات	Dec.2016	Dec.2017	نسبة التغير%	الأهمية النسبية%
الموجودات				
نقد في الصندوق	3156285	3893345	23.4	2.6
الودائع الجارية لدى البنك المركزي العراقي	29047870	28215678	(2.9)	19.0
الموجودات الأجنبية	12,144,096	11,902,000	(2.0)	8.0
ديون على الحكومة	21254131	24373280	14.7	16.5
ديون على القطاع الخاص والقطاعات الأخرى	26616637	27809664	4.5	18.8
الأبنية	2239037	2632766	17.6	1.8
الموجودات الأخرى	93132364	49334713	(47.0)	33.3
مجموع الموجودات أو المطلوبات	187590420	148161446	(21.0)	100.00
المطلوبات				
الودائع الجارية	28657797	30818242	7.5	20.8
ودائع التوفير والثابتة	14690777	15612025	6.3	10.5
ودائع الاعتمادات والكفالات	2518049	2521009	0.1	1.7
ودائع الحكومة	23765136	21446440	(9.8)	14.5
المطلوبات الأجنبية	895180	874005	(2.4)	0.6
الاستلاف من البنك المركزي	_	_	_	_
رأس المال والاحتياطيات والتخصيصات	20678663	23458523	13.4	15.8
المطلوبات الأخرى	96384818	53431202	(44.6)	36.1

4-الودائع المصرفية

سجل إجمالي الودائع لدى المصارف العاملة في العراق نهاية عام 2017 ارتفاعاً بمقدار (4.6) ترليون دينار أي بنسبة (7.5%) عن مستواها المسجل عام 2016، ولتشكل مانسبة (29.7%) من الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية ، ليصل إلى (67.0) ترليون دينار مقابل (62.4) ترليون دينار عام 2016 ويعزى هذا الارتفاع في الودائع إلى الارتفاع الحاصل في الودائع الجارية في كل من قطاع المؤسسات العامة، القطاع الخاص والحكومة المركزية بنسبة (10.1%)، (8.7%)،(6.8%) على التوالي ، كذلك ارتفاع ودائع التوفير في قطاع المؤسسات العامة والقطاع الخاص بنسبة (5750%) و(10.6%) على التوالي ، فضلاً عن ارتفاع الودائع الثابتة في القطاع الخاص بنسبة (26.4%) ، وذلك بالمقارنة مع مستواها المسجل نهاية عام 2016.

ويلاحظ عند تحليل هيكل إجمالي الودائع وفقاً للنوع ، فان ارتفاع اجمالي الودائع جاء نتيجة لارتفاع إجمالي الودائع الجارية بنسبة (8.9%) عن العام السابق، لتسجل (47.8) ترليون دينار مقابل(43.9) ترليون دينار لعام 2016، وودائع التوفير بنسبة ارتفاع (10.7%)، في المقابل سجلت الودائع الثابتة انخفاضاً بنسبة (3.2-%) عن العام السابق.

شكل (15) الودائع لدى المصارف العاملة في العراق حسب نوع الوديعة لعامي 2016-2017

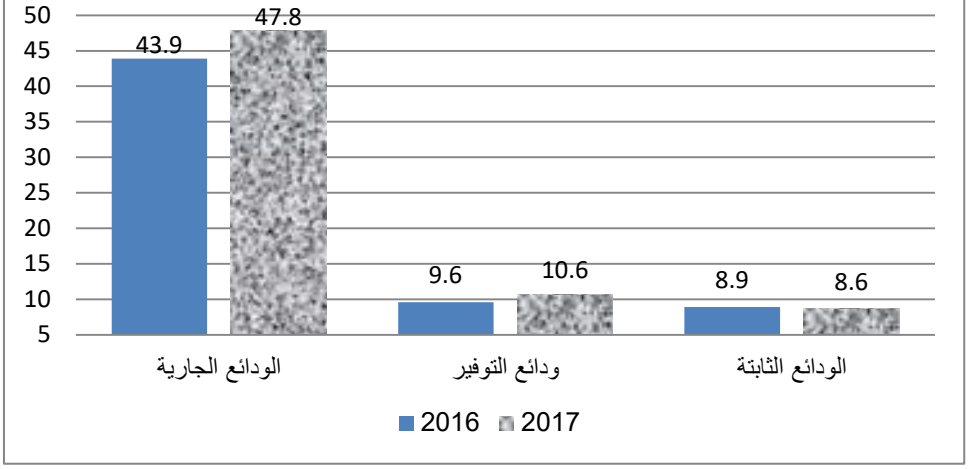

وعلى صعيد هيكل الودائع حسب القطاعات، يلاحظ ارتفاع كل من ودائع الحكومة المركزية بنسبة (3.7%) عن العام السابق ، وودائع القطاع الخاص بنسبة (10.1%)، في المقابل ارتفعت ودائع المؤسسات العامة بنسبة (7.1%)، ولتشكل كل منهم مانسبته (22.1%)، (38.9%) و (39%) على التوالي من إجمالي الودائع كما موضح في ملحق الجدول (10).

شكل (16) الودائع لدى المصارف العاملة في العراق حسب القطاع لعامي 2016 و2017

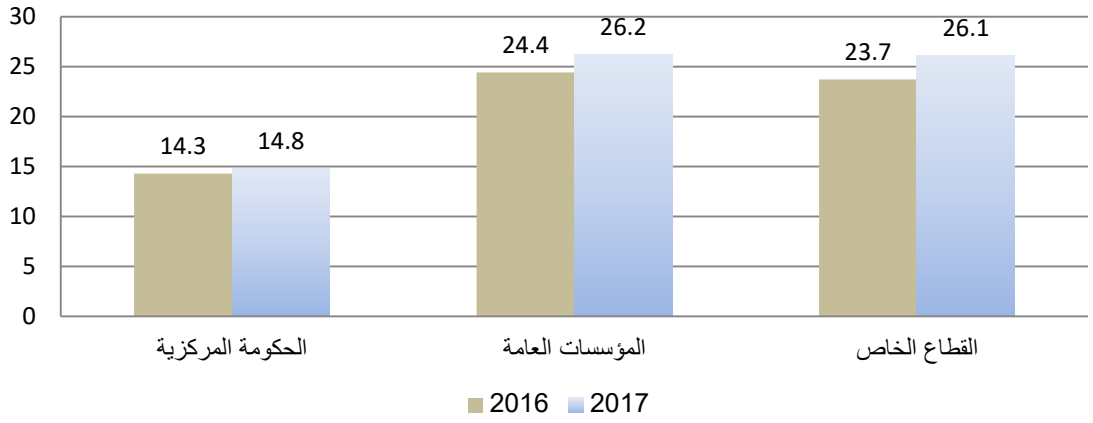

5-الائتمان المصرفي

سجل الرصيد القائم لإجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل المصارف العاملة في العراق نهاية عام 2017 ارتفاعاً مقداره (0.8) ترليون دينار، وبنسبة (2.1%) عن العام السابق ليصل إلى (38) ترليون دينار مقابل (37.2) ترليون دينار، فيما شكل مانسبته (16.8%) من الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية ، ومن ملحق الجدول (11) وفقاً للجهة المقترضة ،يلاحظ ارتفاع رصيد التسهيلات الائتمانية (النقدية) الممنوحة إلى القطاع الخاص هذا العام بنسبة (7%) مقارنة بالعام السابق والذي احتل المرتبة الأولى من حيث نسبة مساهمته البالغة (51.3%) من اجمالي الائتمان النقدي الممنوح ، بالمقابل انخفض رصيد التسهيلات الائتمانية الممنوح إلى الحكومة المركزية والمؤسسات العامة بنسبة (2.9-%) و(2.2-%) عن العام السابق وبنسبة مساهمته بلغت (29.7%) و (19.0%) من اجمالي الائتمان النقدي الممنوح.

شكل (17) الائتمان النقدي الممنوح من المصارف العاملة بالعراق حسب القطاعات لعامي 2016-2017

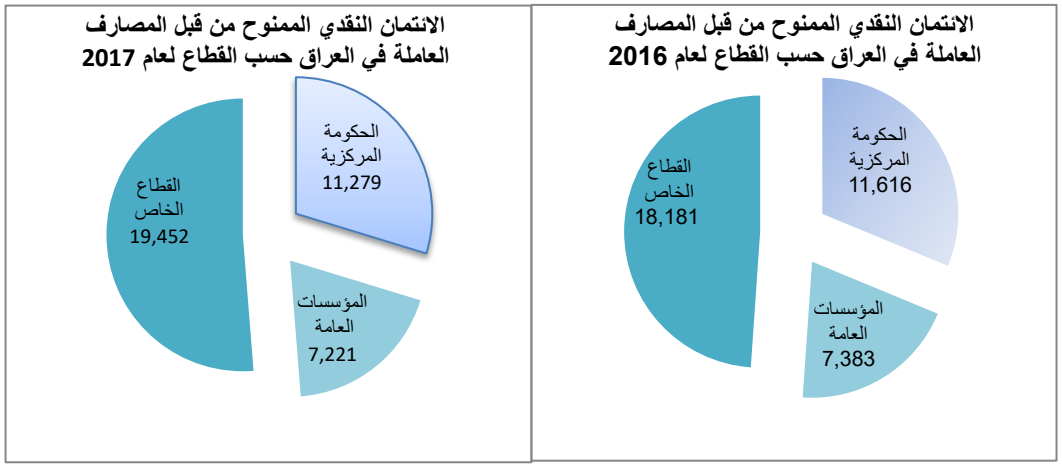

اما فيما يخص توزيع التسهيلات الائتمانية وفقاً لتصنيفها النوعي ، فقد استحوذت فقرة القروض والسلف غالبية الائتمان الممنوح من المصارف العاملة في العراق لتسجل نسبة نمو بلغت (1.2%) وبنسبة مساهمة (81.6%) من إجمالي رصيد الائتمان، يليها فقرة الديون المتأخرة التسديد لتسجل نسبة نمو بلغت (29.7%) عن العام الماضي وبنسبة مساهمة (11.4%)، كذلك ارتفاع الاوراق التجارية المخصومة بنسبة(91.8%) وبنسبة مساهمة (0.8%) ، فيما انخفض رصيد الحسابات المكشوفة بنسبة (23.4-%) وبمساهمة (6.2%) من اجمالي رصيد الائتمان، ملحق جدول (11).

شكل (18) الائتمان النقدي حسب النوع لدى المصارف العاملة في العراق لعامي 2016 و2017

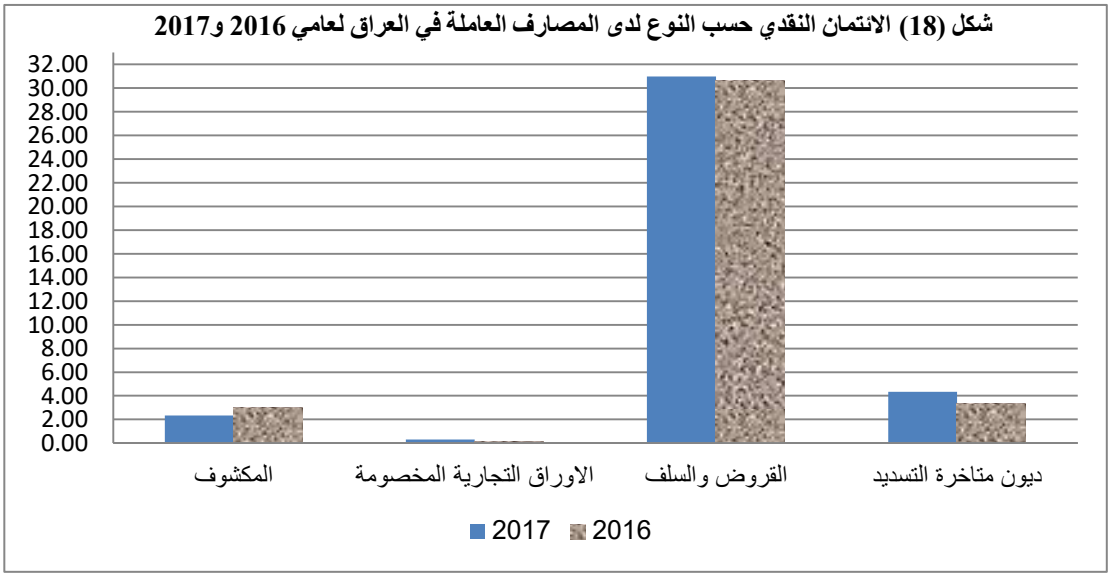

وعلى صعيد التوزيع القطاعي للتسهيلات الائتمانية التعهدية الممنوحة من قبل المصارف العاملة في العراق فقد سجل الائتمان النقدي ارتفاعاً بنسبة (2.1%) عام 2017 عن العام السابق ليسجل (37.9) ترليون دينار مقابل (37.2) ترليون عام 2016. احتل قطاع خدمات المجتمع المرتبة الأولى من اجمالي الائتمان النقدي بنسبة (38.2%) يليه قطاع التشييد والبناء بنسبة (20.8 %) ثم جاء قطاع التجارة، المطاعم والفنادق بالمرتبة الثالثة وبنسبة (16.1%) فيما سجلت بقية القطاعات ما نسبته (24.9 %) من اجمالي الائتمان النقدي.

اما على صعيد الائتمان التعهدي الممنوح من قبل المصارف التجارية العاملة في العراق فقد سجل انخفاضاً بنسبة (16.9- %) لعام 2017 عن العام السابق مسجلة ما مقداره (27.7) ترليون دينار مقابل (33.3) ترليون دينار عام 2016. وقد تصدر قطاع التجارة، المطاعم والفنادق المرتبة الأولى من اجمالي الائتمان التعهدي الممنوح بنسبة (73.9%) يليها قطاع

خدمات المجتمع بنسبة (10.6 %) فيما سجل العالم الخارجي المرتبة الثالثة بنسبة (7.3 %)، بينما سجلت بقية القطاعات (8.2 %) من مجموع الائتمان التعهدي الممنوح كما هو في ملحق جدول (12).

شكل رقم(19) التوزيع القطاعي للائتمان النقدي والتعهدي الممنوح من قبل المصارف التجارية لعام 2017

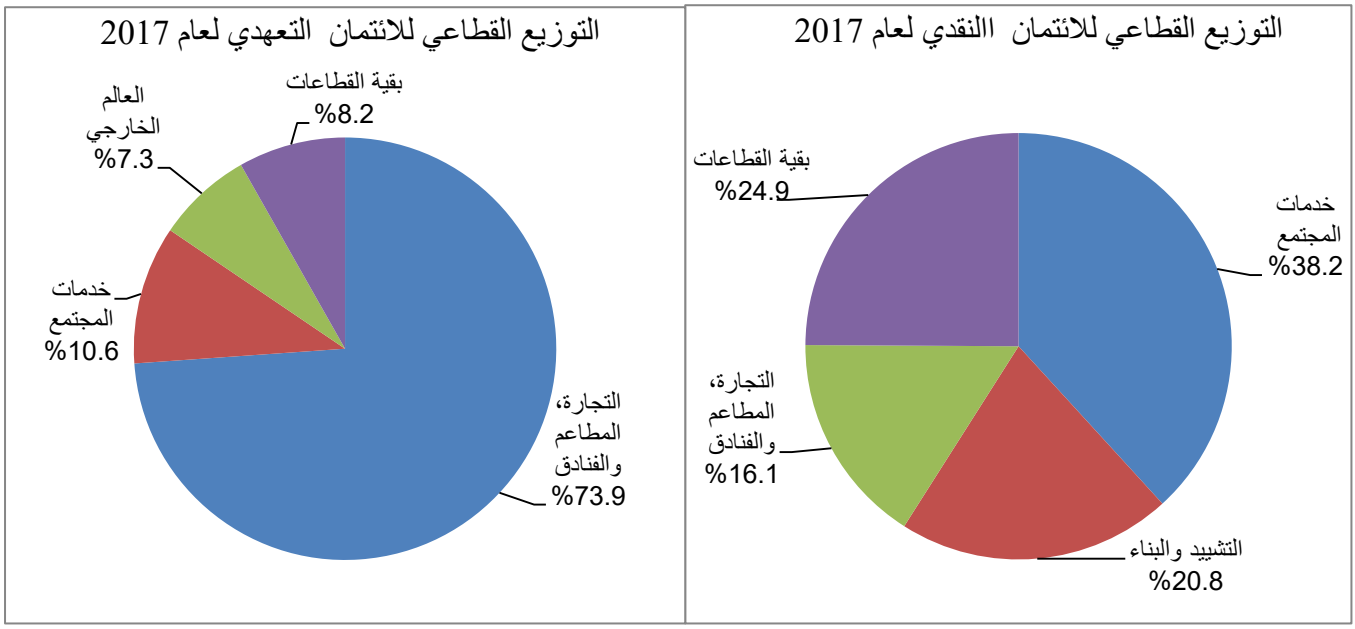

الفصل الرابع

تطورات قطاع المالية العامة

Developments in the Public Finance Sector

تطورات المالية العامة

من خلال متابعة تطورات الموازنة العامة للدولة نلاحظ الآتي: -

- سجلت الموازنة العامة الاتحادية فائضاً مالياً مقداره (1.8) ترليون دينار مشكلاً ما نسبته (1 %) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، مقابل عجز مالي قدره (12.7-) ترليون دينار وبنسبة (6.2 -%) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية عام 2016، وكما مبين في جدول (9).
- ارتفعت الإيرادات العامة الفعلية بنسبة (42.1 %) عن عام 2016 مشكلة ما نسبته (34.2%) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، كما سجل الانفاق العام (الفعلي) ارتفاعا بنسبة (12.6%) قياساً بعام 2016 مشكلة ما نسبته (33.4 %) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، وكما مبين في الجدول (9).

جدول (9)

تطور الإيرادات والانفاق الفعلي للموازنة العامة للدولة للمدة 2015-2017

مليار دينار

الأبواب	2015	2016	2017
الإيرادات الفعلية	66470.3	54409.3	77335.9
معدل النمو%	(37.1)	(18.1)	42.1
النفقات الفعلي	70397.5	67067.4	75490.1
معدل النمو %	(38.0)	(4.7)	12.6

المصدر وزارة المالية/ دائرة المحاسبة

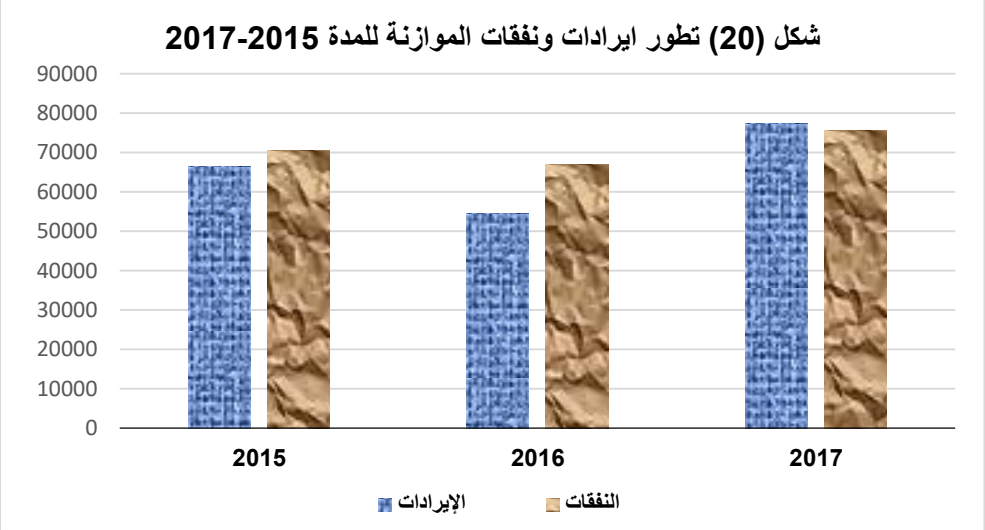

الإيرادات العامة

سجلت الإيرادات العامة الفعلية خلال عام 2017 ارتفاعاً قدره (22.9) ترليون دينار، أي بنسبة (42.1 %) عن العام السابق لتسجل (77.3) ترليون دينار عام 2017 مقابل (54.4) ترليون دينار عام 2016 وكما في ملحق الجدول (13)، فيما بلغت نسبتها من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (34.2 %)، ويعزى ارتفاع الإيرادات العامة بالدرجة الأساس الى الارتفاع الملحوظ بالإيرادات النفطية والثروات المعدنية بمقدار (20.8) ترليون دينار وبنسبة (47 %) عن العام السابق، إذ سجلت نسبة مساهمة بلغت (84.1 %) من إجمالي الإيرادات، تليها الضرائب على الدخول والثروات بنسبة (40.4 %) وبنسبة مساهمة (5.9 %) من إجمالي الإيرادات، وسجلت الإيرادات الأخرى نمواً بنسبة (18.8 %) وبنسبة مساهمة (2.9 %)، وسجلت الضرائب السلعية ورسوم الإنتاج ارتفاعاً واضحاً وبنسبة (179 %) وبنسبة مساهمة (2.3 %) من إجمالي الإيرادات العامة، أما المتبقي من أبواب الإيرادات المتمثلة بـ (الرسوم، حصة الموازنة من أرباح القطاع العام، الإيرادات الرأسمالية) فقد سجلت ارتفاعاً بنسبة (17.8 %،2.7 %، 38.9%) على التوالي وبنسبة مساهمة (2 %) من إجمالي الإيرادات، فيما سجلت الإيرادات التحويلية انخفاضا واضحاً وبنسبة (27.1- %)، مشكلة نسبة مساهمة بلغت (2.3 %) من إجمالي الإيرادات العامة، وكما موضح في الجدول (10).

جدول (10)

معدل نمو أبواب الإيرادات الفعلية مرتبة بحسب نسب مساهمتها في إجمالي الإيرادات لعام 2017

أبواب الإيرادات/ الفعلية	معدل النمو%	نسبة المساهمة %
الإيرادات النفطية والثروات المعدنية	47	84.1
الضرائب على الدخول والثروات	40.4	5.9
إيرادات أخرى	18.8	2.9
الإيرادات التحويلية	-27.1	2.8
الضرائب السلعية ورسوم الإنتاج	179	2.3
الرسوم	17.8	1.0
حصة الموازنة من أرباح القطاع العام	2.7	0.9
الإيرادات الرأسمالية	38.9	0.1
المجموع		**100**

المصدر: وزارة المالية/ دائرة المحاسبة

شكل (21) ايرادات الموازنة العامة الفعلية للدولة 2017

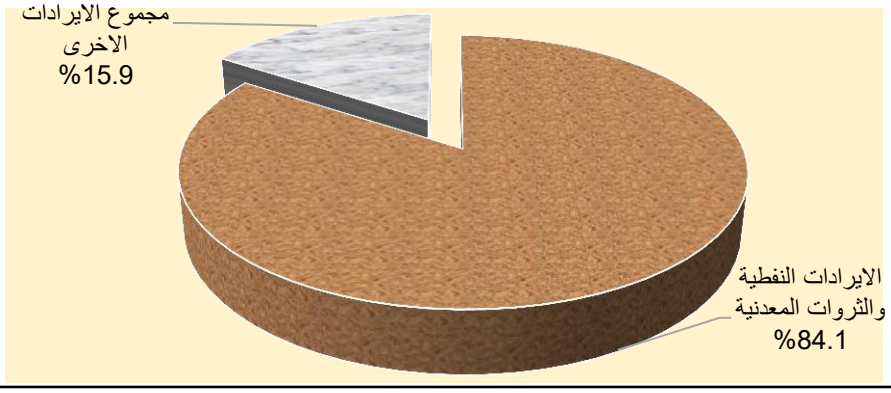

الانفاق العام

سجل الانفاق العام الفعلي لعام 2017 ارتفاعا مقداره (8.4) ترليون دينار، أي بنسبة (12.6 %) مقارنة بعام 2016 ليبلغ (75.5) ترليون دينار مقابل (67.1) ترليون دينار لعام 2016 وبنسبة (33.4 %) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، وذلك نتيجة للارتفاع الحاصل في الانفاق العام بشقيه (الجاري والاستثماري) وبنسبة (15.3%، 3.6 %) على التوالي مقارنة بعام 2016،وكما مبين في الجدول (11) .

جدول (11)
الانفاق العام الفعلي لعامي 2016 و 2017

مليار دينار

الانفاق العام	المبلغ		نسبة التغير %	النسبة الى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية %	
	2016	2017		2016	2017
الانفاق الجاري	51173.4	59025.7	15.3	25.1	26.1
الانفاق الاستثماري	15894.0	16464.4	3.6	7.8	7.3
اجمالي الانفاق العام الفعلي	67067.4	75490.1	12.6	32.9	33.4

المصدر: وزارة المالية/ دائرة المحاسبة

شكل (22) الانفاق العام الفعلي لعامي 2016 و2017

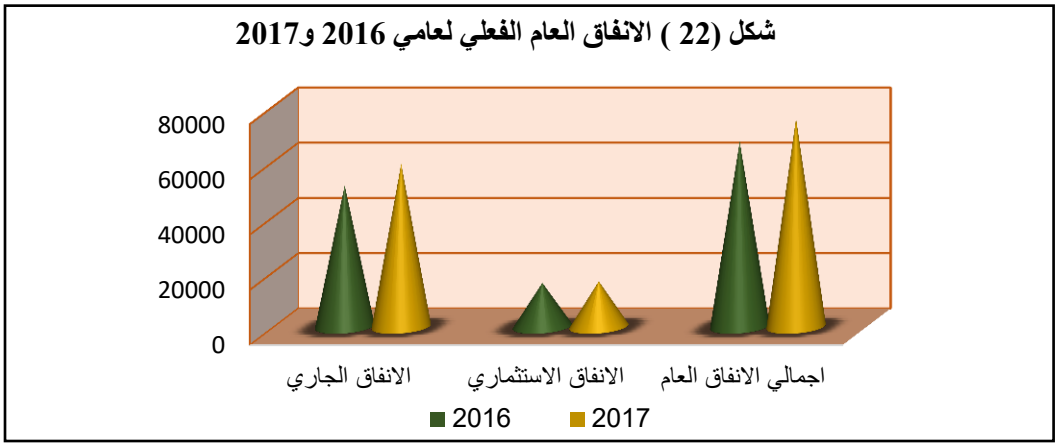

الانفاق الجاري

سجل الانفاق الجاري لعام 2017 ارتفاعاً ملحوظاً بنسبة (15.3 %) أي بمقدار (7.8) تريليون دينار ليبلغ (59.0) تريليون دينار مقابل (51.2) تريليون دينار عام 2016 كما في ملحق جدول (14)، مشكلاً نسبة (26.1 %) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، ويعزى ذلك الى الارتفاع الحاصل في جميع مكونات الانفاق الجاري، فقد سجلت فقرة تعويضات الموظفين ارتفاعا بنسبة (3.2 %) ، إذ تشكل هذه الفقرة النسبة الأكبر من إجمالي الانفاق الجاري والبالغة (55.7 %)، تليها فقرة الرعاية الاجتماعية وبنسبة (43.2 %) وبنسبة مساهمة (25.1 %) من إجمالي هذه النفقات، كما سجلت فقرات(المنح والاعانات وخدمة الدين، المستلزمات السلعية والمستلزمات الخدمية) ارتفاعاً بنسبة (5.3 %، 135.3%، 10.7 %) على التوالي من إجمالي الانفاق الجاري، فيما شكلت نسب مساهمتها من اجمالي هذا الانفاق (11.6%) ، (4.9%) و(1.3%) على التوالي ، أما باقي أبواب الصرف فقد سجلت ارتفاعا بنسب متفاوتة تراوحت بين (370 % كحد أعلى و 9.4 % كحد أدنى)، فيما شكلت نسبة مساهمة بلغت (1.4 %)، وكما موضح في جدول (12).

جدول (12)

معدل نمو أبواب الصرف (الانفاق الجاري) مرتبة بحسب نسب مساهمتها في إجمالي الانفاق الجاري لعام 2017

ابواب الصرف	معدل النمو %	نسبة المساهمة %
تعويضات الموظفين	3.2	55.7
الرعاية الاجتماعية	43.2	25.1
المنح والاعانات وخدمة الدين	5.3	11.6
المستلزمات السلعية	135.3	4.9
المستلزمات الخدمية	10.7	1.3
صيانة الموجودات	9.4	0.6
البرامج الخاصة	370.0	0.4
الالتزامات والمساهمات	20.8	0.2
النفقات الراسمالية	17.1	0.2

المصدر: وزارة المالية/ دائرة المحاسبة

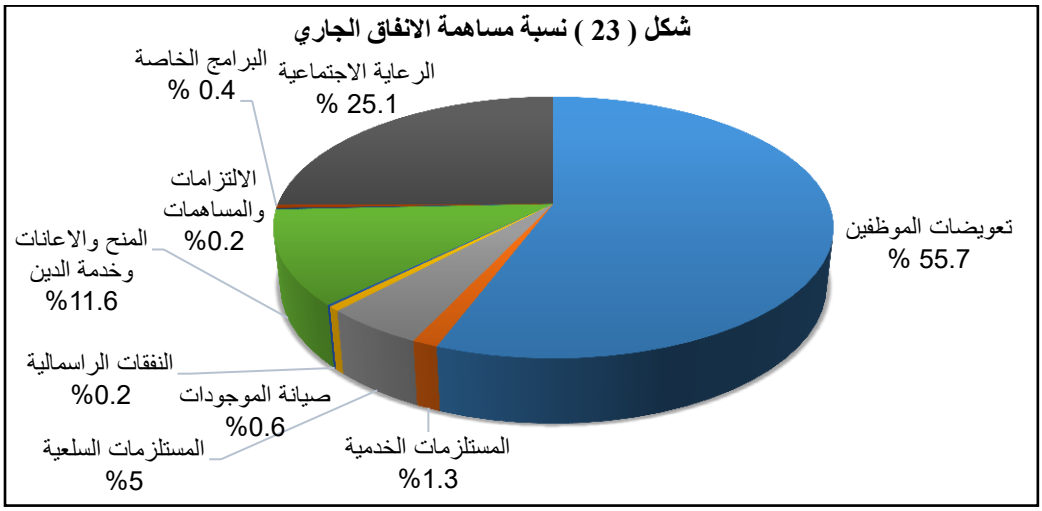

الانفاق الاستثماري

سجل الانفاق الاستثماري لعام 2017 ارتفاعاً قدره (0.6) ترليون دينار وبنسبة (3.6%) ليبلغ (16.5) ترليون دينار وبنسبة (7.3%) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، مقارنة بـ(15.9) ترليون دينار عام 2016 وبنسبة (7.8%) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، حيث استحوذ القطاع الصناعي على أعلى نسبة تخصيص من إجمالي إنفاق الموازنة الاستثمارية مسجلاً نسبة مساهمة بلغت (86.3%) يليه قطاع المباني والخدمات بنسبة (11.5%)، كما سجل القطاع الزراعي نسبة مساهمة بلغت (0.3%) ، فيما حصلت بقية القطاعات على النسبة المتبقية البالغة (1.9%) من إجمالي الانفاق الاستثماري، وكما موضح في الجدول (13).

جدول (13)

نسب نمو أبواب الصرف (النفقات الاستثمارية) مرتبة بحسب نسب مساهمتها في إجمالي النفقات الاستثمارية لعام 2017

أبواب الصرف	نسب النمو %	نسبة المساهمة في إجمالي النفقات الاستثمارية%
القطاع الصناعي	6.8	86.3
قطاع المباني والخدمات	-5.6	11.5
قطاع النقل والمواصلات	-16.7	1.4
قطاع التربية والتعليم	31.3	0.5
القطاع الزراعي	-82.8	0.3
المجموع		**100**

المصدر: وزارة المالية/ دائرة المحاسبة

شكل (24)

مكونات نفقات الموازنة الاستثمارية لعام 2017

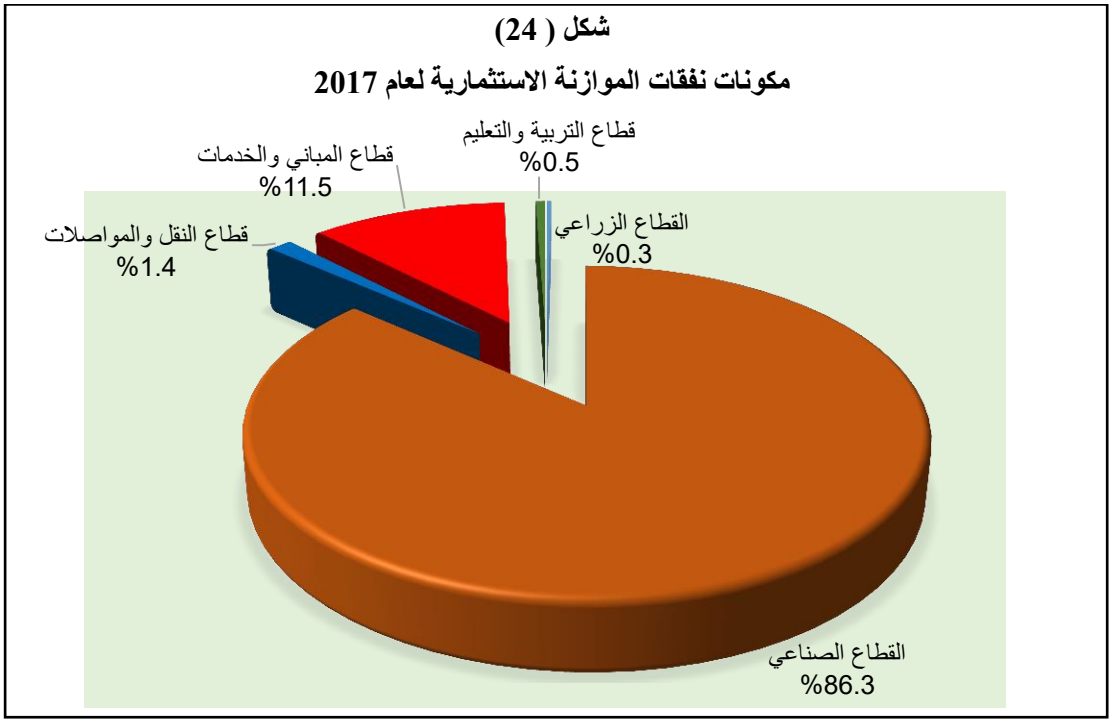

الفصل الخامس

تطورات القطاع الخارجي

وميزان المدفوعات العراقي

Developments of External Sector and Iraqi Balance of Payments

Statistic & Research Department

تطورات القطاع الخارجي وميزان المدفوعات العراقي

أولا- التجارة الخارجية

تشكل التجارة الدولية أداة تمكينيه قوية لتحقيق التنمية الاقتصادية لما لها من أهمية بالغة في تدفق الأموال والتكنولوجيا، حيث يعتمد العراق على الصادرات النفطية في تحقيق فوائض مالية ضرورية لتمويل خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما تساهم الاستيرادات الرأسمالية في تحسين القدرة الإنتاجية لكافة القطاعات والتي تسهم بشكل مباشر وغير مباشر في النمو الاقتصادي.

في ضوء البيانات المتاحة سجل حجم التجارة الخارجية ارتفاعا بلغت نسبته (27.8%) ليبلغ (114) ترليون دينار، مقابل (89.2) ترليون دينار، ويعزى ذلك الى ارتفاع قيمة كل من الصادرات والاستيرادات، إذ ارتفعت الصادرات بنسبة (39.6 %) لتسجل (68.2) ترليون دينار مقابل (48.8) ترليون دينار، وذلك لارتفاع صادرات النفط الخام والمنتجات النفطية الى (68.1) ترليون دينار مقابل (48.8) ترليون دينار العام السابق، نتيجة لارتفاع معدل سعر برميل النفط في الأسواق العالمية الى (49.3) دولار للبرميل الواحد مقارنة مع (36) دولار عام 2016، كما ارتفعت الاستيرادات على أساس سيف بنسبة (13.5%) عن العام السابق لتسجل (45.9) ترليون دينار مقابل (40.4) ترليون دينار عام 2016، وكما موضح في الجدول (14).

جدول (14)

مؤشر حجم التجارة الخارجية لعامي 2016- 2017

مليار دينار

	2016	2017
حجم التجارة الخارجية	89248.1	114048.8
الصادرات	48814.2	68149.9
الاستيرادات*	40433.9	45898.9

المصدر: البنك المركزي العراقي/ دائرة الإحصاء والأبحاث

*احتسبت الاستيرادات على أساس سيف

البيانات أولية قابلة للتحديث

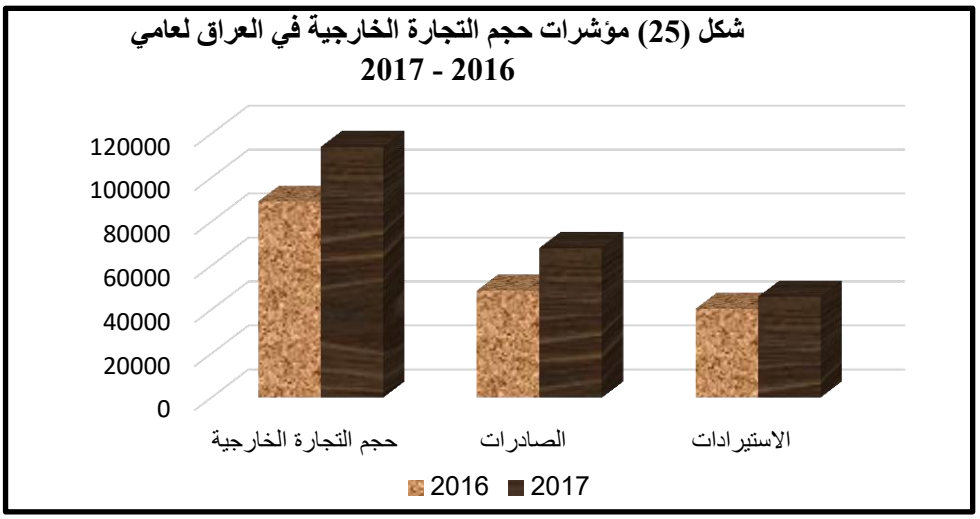

1- أهم شركاء التجارة الخارجية في العراق

تعتبر الدول الآسيوية من أكبر الشركاء التجاريين حيث تعد سوقاً رئيسية لصادرات العراق، فقد استحوذت على نسبة (61.4%) من إجمالي الصادرات العراقية لعام 2017 فيما بلغت استيرادات العراق من هذه الدول نسبة (49.1%) ، تليها دول أوربا الغربية بنسبة (24.3%) من اجمالي صادرات العراق تقابلها نسبة (13%) من استيرادات العراق، كما بلغت نسبة صادرات العراق الى كل من دول أمريكا الشمالية والدول العربية (7.8%) و(5.3%) على التوالي مقابل (5.0 %) و (25.8 %) من صادراتها الى العراق على التوالي، أما النسبة المتبقية من الصادرات والبالغة (1%) فكانت لدول أمريكا الجنوبية ودول افريقيا عدا العربية مقابل نسبة استيرادات العراق من هذه الدول والبالغة (1.4%)، وبلغت نسبة استيرادات العراق من دول أوربا الشرقية (5.6%) من اجمالي الاستيرادات، اما النسبة المتبقية من استيرادات العراق والبالغة (0.1 %) فكانت من نصيب دول اوقيانوسيا كما هو موضح في الجدول (15) .

جدول (15)
تطور حجم التجارة مع أهم الشركاء التجاريين خلال عامي 2016-2017

مليار دينار

الدولة	2016		2017		المساهمة في اجمالي الصادرات عام 2017 %	المساهمة في اجمالي الاستيرادات عام 2017 %
	الصادرات	الاستيرادات	الصادرات	الاستيرادات		
الدول العربية	2606.3	10447.7	3679.9	11842.4	5.4	25.8
دول اوربا الغربية	11851.9	5264.6	16560.6	5966.2	24.3	13.0
دول اوربا الشرقية	0	2244.6	0	2570.4	0.0	5.6
الدول الاسيوية	29967.2	19849.3	41843.7	22536.2	61.4	49.1
دول افريقيا عدا العربية	107.6	40.3	136.2	46.2	0.2	0.1
دول أمريكا الشمالية	3822.6	2021.2	5316.2	2294.6	7.8	5.0
دول أمريكا الجنوبية	458.6	534.3	613.3	596.7	0.9	1.3
دول اوقيانوسيا	0	31.9	0	46.2	0.0	0.1
المجموع العام	**48814.2**	**40433.9**	**68149.9**	**45898.9**	**100.0**	**100.0**

المصدر: البنك المركزي العراقي / دائرة الإحصاء والأبحاث
البيانات أولية قابلة للتعديل

شكل (26)
الاهمية النسبية لاستيرادات العراق حسب التوزيع الجغرافي لعام 2017

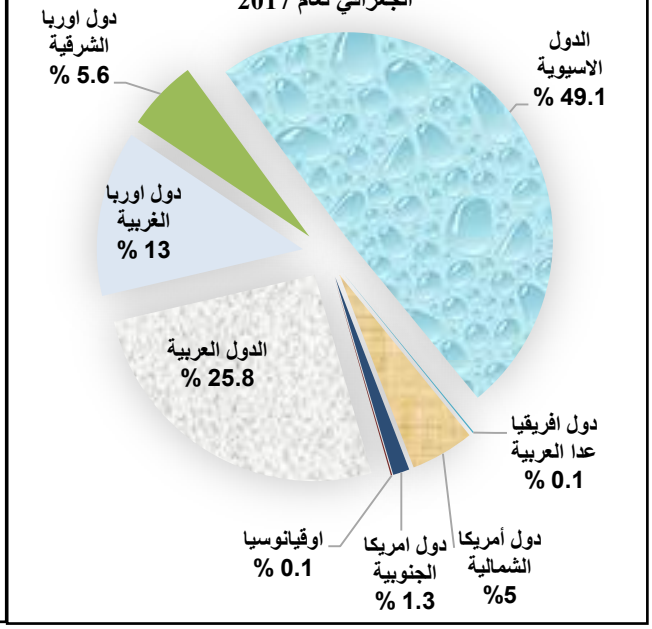

شكل (27)
الاهمية النسبية للصادرات العراقية حسب التوزيع الجغرافي لعام 2017

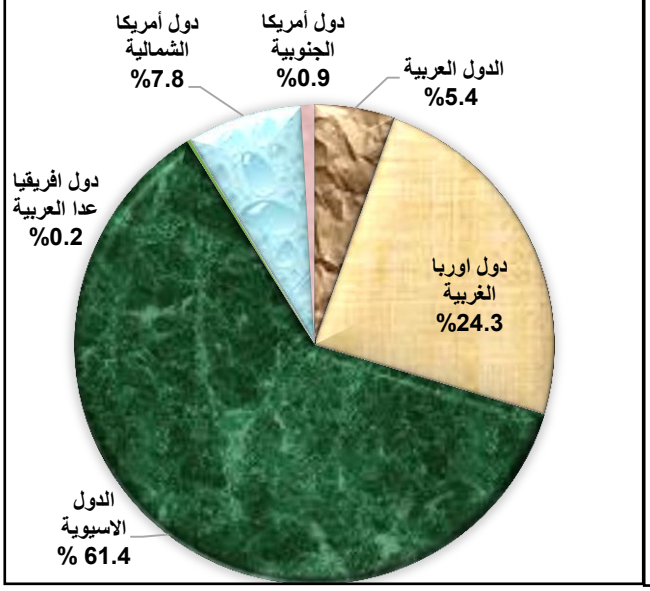

2- التركيب السلعي للصادرات العراقية

سجلت فقرة الوقود المعدنية التي تضم (النفط الخام والمنتجات النفطية) أعلى نسبة مساهمة بلغت (99.8%) من اجمالي الصادرات العراقية، فيما سجلت بقية الفقرات (المواد الغذائية والحيوانات الحية، المواد الخام غير الغذائية عدا الوقود، المواد الكيميائية، سلع مصنعة، مكائن ومعدات نقل والسلع غير المصنفة) النسبة المتبقية والبالغة (0.2 %)، وكما مبين بالجدول (16).

جدول (16)
الهيكل السلعي للصادرات لعامي 2016 - 2017

مليار دينار

السلع	2016	الأهمية النسبية %	2017	الأهمية النسبية %
المواد الغذائية والحيوانات الحية	1.2	0.0	33.2	0.1
المشروبات والتبغ	0	0.0	0	0.0
المواد الخام غير الغذائية عدا الوقود	4.7	0.0	15.4	0.0
*الوقود المعدنية وزيوت التشحيم المتعلقة بها	48807.1	100.0	68066.9	99.8
زيوت وشحوم حيوانية ونباتية	0	0.0	0	0.0
المواد الكيمياوية	0	0.0	0	0.0
سلع مصنعة	1.2	0.0	1.2	0.0
مكائن ومعدات نقل	0	0.0	33.2	0.1
مصنوعات متنوعة	0	0	0	0.0
السلع غير المصنفة	0	0.0	0	0.0
المجموع	**48814.2**	**100.0**	**68149.9**	**100.0**

المصدر: البنك المركزي العراقي/ دائرة الإحصاء والأبحاث
*تتضمن الصادرات النفط الخام والمنتجات النفطية
البيانات أولية قابلة للتعديل

شكل (28) الهيكل السلعي للصادرات العراقية عام 2017

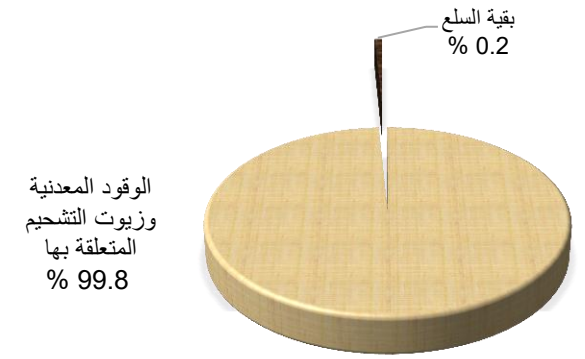

3 . التركيب السلعي للاستيرادات العراقية

سجلت فقرة المكائن ومعدات النقل أعلى نسبة مساهمة في إجمالي الاستيرادات لعام 2017، إذ بلغت (38.5%) يليها فقرتي (مصنوعات متنوعة) و (سلع مصنعة) لتسجل نسبة (15.8%) و(11.4%) على التوالي من إجمالي الاستيرادات، فيما سجلت فقرات (الوقود المعدنية وزيوت التشحيم)، (المواد الكيمياوية)، (زيوت وشحوم حيوانية ونباتية) وفقرة (المواد الغذائية والحيوانات الحية) النسب البالغة (9.8%، 6.7%، 6.4%، 5.4%) على التوالي، أما بقية الفقرات (السلع غير المصنفة) ، (المواد الخام باستثناء الوقود) وفقرة (المشروبات والتبغ) فقد سجلت النسب المتبقية البالغة (2.9%،1.8%،1.3%) على التوالي من إجمالي الاستيرادات وكما مبين بالجدول (17).

جدول (17)
الهيكل السلعي للاستيرادات لعامي 2016 - 2017

مليار دينار

السلع	2016	الأهمية النسبية %	2017	الأهمية النسبية %
المواد الغذائية والحيوانات الحية	2183.2	5.4	2479.3	5.4
المشروبات والتبغ	526.0	1.3	596.7	1.3
المواد الخام غير الغذائية عدا الوقود	728.1	1.8	826.4	1.8
الوقود المعدنية وزيوت التشحيم المتعلقة بها	3962.1	9.8	4498.0	9.8
زيوت وشحوم حيوانية ونباتية	2587.4	6.4	2937.5	6.4
المواد الكيمياوية	2709.1	6.7	3074.9	6.7
سلع مصنعة	4609.8	11.4	5232.1	11.4
مكائن ومعدات نقل	15566.9	38.5	17671.2	38.5
مصنوعات متنوعة	6388.7	15.8	7252.0	15.8
السلع غير المصنفة	1172.6	2.9	1330.8	2.9
المجموع	**40433.9**	**100.0**	**45898.9**	**100.00**

المصدر: البنك المركزي العراقي/ دائرة الإحصاء والأبحاث
ملاحظة: قيمت الاستيرادات على أساس سيف (cif)
البيانات أولية قابلة للتعديل

شكل (29) الهيكل السلعي للاستيرادات العراقية عام 2017

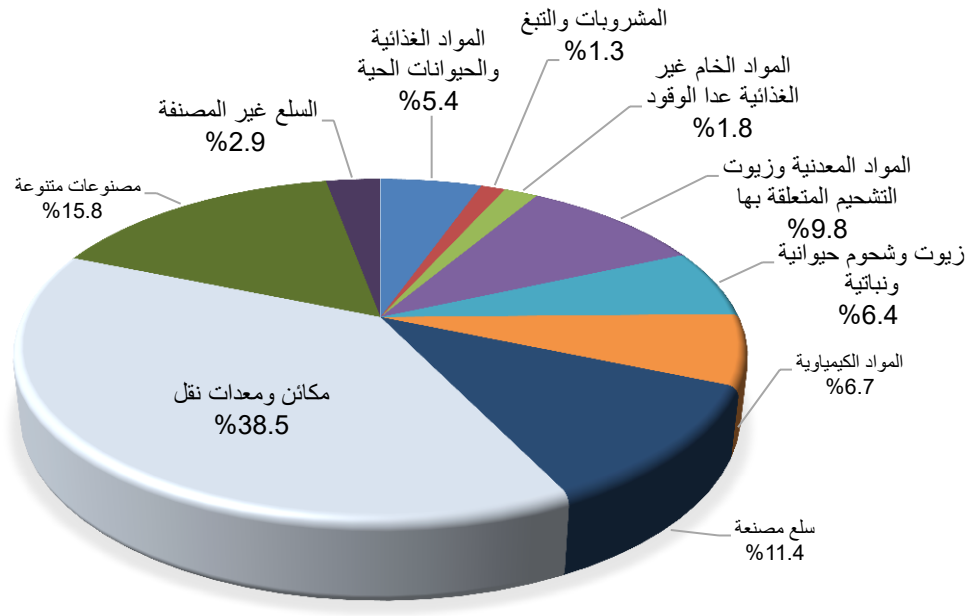

ثانياً: ميزان المدفوعات

في ضوء ما متوفر من بيانات، أظهرت نتائج ميزان المدفوعات العراقي خلال عام 2017 فائضاً مقداره (2701.2) مليون دولار كما هو مبين في ملحق جدول (15) ، لقد أسهمت عدة عوامل في تحقيق هذا الفائض، والتي تنعكس من خلال استعراضنا لمكونات ميزان المدفوعات العراقي وعلى النحو الاتي:-

شكل (30) ميزان المدفوعات العراقي لعامي 2016-2017

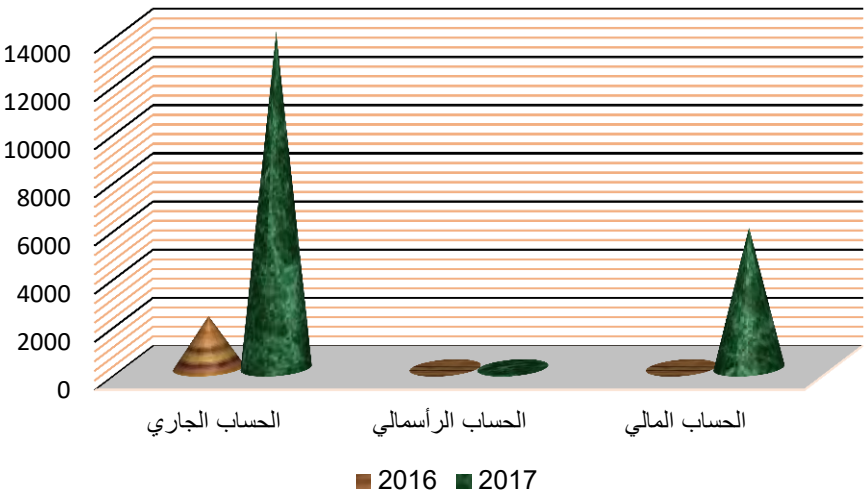

اولاً- الحساب الجاري

يعكس مؤشر الحساب الجاري في ميزان المدفوعات سلوك الدولة من خلال الموازنة العامة للدولة وسلوك القطاع الخاص، ومن خلال البيانات المتاحة لدينا، سجل صافي الحساب الجاري فائضاً مقداره (13954.5) مليون دولار خلال عام 2017، ونستعرض أدناه تفاصيل مكونات هذا الحساب وعلى النحو الاتي: -

1- الميزان التجاري

حقق الميزان التجاري خلال عام 2017 فائضاً بقيمة (24608.3) مليون دولار على اساس فوب، حيث سجلت الصادرات الكلية مبلغاً مقداره (57559.1) مليون دولار، أما الاستيرادات الكلية فقد سجلت مبلغاً مقداره (38765.7) مليون دولار على اساس سيف و (32950.8) مليون دولار على اساس فوب ، حيث تم استقطاع نسبة (15%) من قيمة الاستيرادات الكلية عن تكاليف الشحن والتأمين لتحويلها من سيف الى فوب .

2- صافي حساب الخدمات

أظهر صافي حساب الخدمات خلال عام 2017 عجزاً مقداره (10396.4) مليون دولار وجاء العجز المتحقق في هذا الحساب نتيجة زيادة المدفوعات البالغة (16441.6) مليون دولار اغلبها مدفوعات تتعلق بتكاليف الشحن والتأمين على الاستيرادات لتحويلها من سيف الى فوب .

في حين بلغ جانب المقبوضات مبلغاً مقداره (6045.2) مليون دولار تحقق أغلبها في بند السفر والذي يضم القادمين الى العراق من الرعايا العرب والأجانب لأغراض السياحة وزيارة العتبات المقدسة.

3- حساب الدخل الأولي

حقق صافي حساب الدخل الأولي خلال عام 2017عجزاً بلغ (1440.7) مليون دولار وفيما يلي تفصيلًا لهذا الحساب: -

أ- تعويضات العاملين: تمثل المبالغ المحولة من قبل العاملين الذين يعملون خارج موطنهم الأصلي لإقل من سنة، وحقق صافي حساب تعويضات العاملين خلال عام 2017 فائضاً بلغ (35.0) مليون دولار.

ب-دخل الاستثمار: حقق صافي حساب دخل الاستثمار عجزاً بلغ (1475.7) مليون دولار نتيجة لزيادة المدفوعات، أغلبها مدفوعات تتعلق بأرباح الشركات الأجنبية العاملة في العراق المحولة الى الخارج، إضافة الى مدفوعات وزارة المالية إلى الخارج عن فوائد الدين العام الخارجي.

4- حساب الدخل الثانوي

حقق صافي حساب الدخل الثانوي خلال عام 2017 فائضاً مقـداره (1183.3) مليون دولار نتيجة لزيادة المقبوضات في جانب التحويلات الرسمية البالغة (554.2) مليون دولار عن المنح المقدمة الى العراق من المنظمات الدولية كمساعدات انسانية الى النازحين من المناطق الساخنة ، في حين حقق جانب المدفوعات لهذا الحساب مبلغاً مقداره (22.9) مليون دولار ، فيما حقق صافي التحويلات الخاصة فائضاً بقيمة (652.0) مليون دولار، عن المساعدات العائلية المقدمة من قبل غير المقيميين الى ذويهم ، وتحويلات العاملين الذين يعملون خارج موطنهم الأصلي لأكثر من سنة ، إضافة الى المنح المقدمة الى العراق من المنظمات الانسانية عدا الدولية للنازحين من المناطق الساخنة .

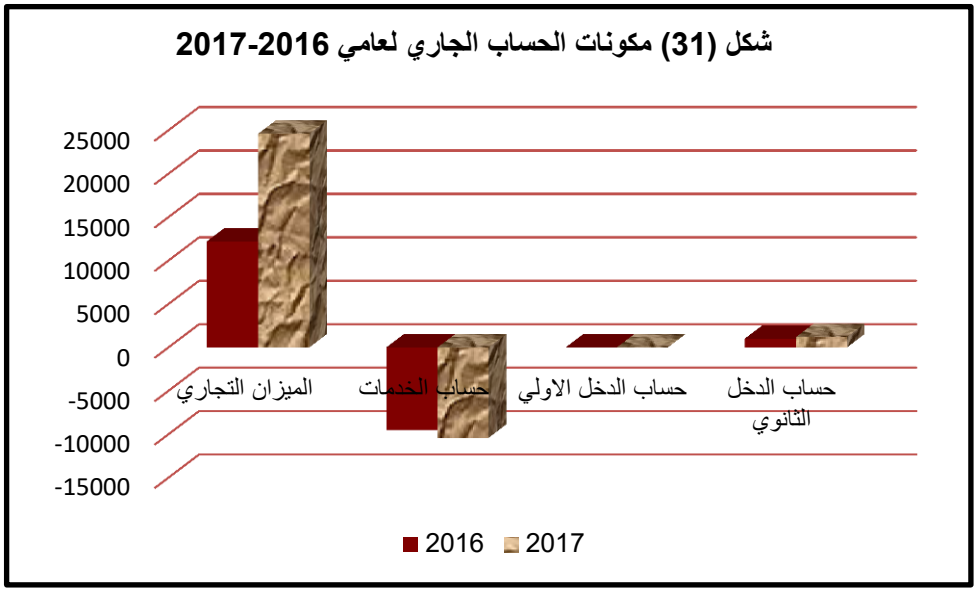

ثانياً- الحساب الرأسمالي

حقق صافي الحساب الرأسمالي خلال عام 2017عجزاً مقداره (0.9) مليون دولار، ويمثل هذا الحساب التحويلات الرأسمالية الناتجة عن التصرف في الاصول الثابتة إضافة الى المنح الرأسمالية المقدمة الى العراق من قبل منظمات دولية.

ثالثاً – الحساب المالي

حقق صافي الحساب المالي خلال عام 2017 مبلغاً مقداره (5837.8) مليون دولار، وقد ظهر هذا الحساب بإشارة موجبة نتيجة للتطورات التي طرأت على كل من الأصول والخصوم المالية لهذا الحساب، وفيما يلي استعراضاً لمكوناته:-

1- صافي الاستثمار المباشر

حقق صافي هذا الحساب خلال عام 2017 مبلغاً مقداره (5110.2) مليون دولار، نتيجة الزيادة في الاصول المالية الخارجية بقيمة (77.8) مليون دولار، مع انخفاض في الخصوم المالية بقيمة (5032.4) مليون دولار، عن تسديد الكلف الرأسمالية للحقول النفطية المقدمة من قبل مقاولي عقود الخدمة للشركات النفطية الأجنبية العاملة في العراق.

2- صافي استثمار الحافظة

حقق صافي استثمار الحافظة خلال عام 2017 مبلغاً مقداره (2005.2) مليون دولار، وقد ظهر هذا الحساب بإشارة سالبة نتيجة لزيادة الخصوم المالية لوزارة المالية عن سندات الدين (اليورو بوند) البالغة (2000.0) مليون دولار ، وانخفاض في الأصول المالية عن الاستثمار في المحفظة الاستثمارية للأوراق المالية لوزارة الدفاع بقيمة (9.7) مليون دولار ، في حين حققت القطاعات الأخرى زيادة في كل من الأصول والخصوم المالية نتيجة الاستثمار في المحفظة الاستثمارية بقيمة (5.3 و 0.8) مليون دولار على التوالي .

3- صافي الاستثمار الآخر

حقق صافي الاستثمار الآخر خلال عام 2017 ، مبلغاً مقداره (31.6) مليون دولار نتيجة زيادة الأصول المالية للقطاع الرسمي بقيمة (3216.4) مليون دولار ، في حين حققت الأصول المالية لكل من شركات الإيداع الأخرى والقطاعات الأخرى انخفاضاً بقيمة (241.5، 388.0) مليون دولار على التوالي ، كما حققت الخصوم المالية للقطاع الرسمي زيادة بقيمة (2577.1) مليون دولار نتيجة زيادة المسحوب من القروض الخارجية الممنوحة للعراق ، في حين بلغت تسديدات الأقساط عن هذه القروض قيمة مقدارها (805.2) مليون دولار ، وانخفاض في التزامات الحكومة تجاه مقاولي عقود الخدمة للشركات النفطية الأجنبية العاملة في العراق بقيمة (637.3) مليون دولار مع انخفاض في الخصوم المالية لشركات الإيداع الأخرى بقيمة (21.8) مليون دولار .

4- الأصول الاحتياطية (الاحتياطيات الرسمية)

حققت الأصول الاحتياطية للبنك المركزي خلال عام 2017 فائضاً بلغ (2701.2) مليون دولار، نتيجة زيادة استثمارات البنك المركزي في محفظة الأوراق المالية .

5- فقرة صافي السهو والخطأ

حققت فقرة صافي السهو والخطأ خلال عام2017، مبلغاً قدره (8115.8) مليون دولار، وقد ظهرت هذه الفقرة بإشارة سالبة مما يعني إن هناك معاملات مدينة لم تسجل في ميزان المدفوعات، أو إن هناك معاملات تخص الاستيرادات سواء الحكومية أو للقطاع الخاص لم تغطى بالكامل، أو قد تكون هناك قيود دائنة قدرت أكثر.

الفصل السادس

تطورات نظام المدفوعات العراقي

Developments of the Iraqi Payment System

Statistic & Research Department

دور البنك المركزي في تطوير نظام المدفوعات

يُعد نظام المدفوعات العراقي نظاماً لتبادل المدفوعات الكترونياً ضمن الجهاز المصرفي من خلال شبكة آمنة وكفوءة ، ويعتبر البنك المركزي الجهة المسيطرة والمدير التشغيلي له باعتباره المالك للنظام ويدير حسابات التسوية للمشاركين ليضمن وضوح وكفاءة انظمة الدفع وعمليات التقاص، وتشير التطورات لعام 2017 الى :-

1- المشاركة في نظام الدفع الاقليمي العربي لتسوية المدفوعات العربية البينية لمقاصة وتسوية المدفوعات العربية البينية المرتبطة بالتعاملات الاقتصادية الاستثمارية عبر الحدود بين الدول العربية من خلال ربط البنوك المركزية العربية لتعزيز التجارة العربية البينية والاسهام في زيادة التدفقات النقدية والاستثمارية بين الدول العربية حيث تم تصميم النظام من قبل شركة استشارية (شركة BOOZ) وتمت الموافقة على التصميم واعتماده من قبل السادة محافظي البنوك المركزية العربية.
2- أتمتة جميع التحويلات المالية بين دوائر ومؤسسات الدولة واستحصال المستحقات عن طريق نظام المدفوعات العراقي من خلال نظام المقاصة الإلكتروني (C-ACH) باستخدام أوامر الدفع (CT) بدلاً من الصكوك، وقد تم البدء بالعمل في بعض الوزارات، كما تم أتمتة عمل لجان المشتريات في هذا البنك عن طريق استخدام أوامر الدفع الإلكترونية (CT) في دفع المستحقات للجهات الخارجية بدلاً عن النقد أو الصكوك.
3- استمرار العمل بتقييم نظام المدفوعات ومدى امتثاله للمعايير الدولية وبالتعاون مع البنك الدولي لتقليل المخاطر المتعلقة بالسيولة والإئتمان وللارتقاء بأنظمة الدفع والتسويات في العراق ضمن الاتفاقية مع البنك الدولي والتي تعنى بأنظمة الدفع الالكترونية في العراق، حيث تم الانتهاء من مسودة (2) من أصل (4) قانون المدفوعات الوطني، لائحة الوكلاء.
4- استكمال عمليات الربط مع المقسم الوطني من قبل المصارف (التجاري، بغداد، الخليج، العراق الأسلامي، الدولي الأسلامي، الأئتمان، التنمية، الأهلي، الشرق الأوسط وشركة بوابة العراق) بعد الانتهاء من الاجراءات الادارية والفنية والتنظيمية والأنطلاق الفعلي للنظام .
5- تشكيل مجلس المدفوعات الوطني العراقي ضمن الهيكل التنظيمي للبنك المركزي، والذي يعد حلقة استشارية لدعم البنك المركزي في تحديد أهدافه وتوضيح التوجه

الستراتيجي له، وتم اعلام مكتب رئيس الوزراء باضافة المجلس ضمن الهيكل التنظيمي للبنك.

6- بعد نجاح مشروع توطين رواتب موظفي البنك المركزي، تم تعميم المشروع على باقي الوزارات والمؤسسات الحكومية وتشكيلاتها كافة أذ تم توطين رواتب شركة خطوط الانابيب النفطية و رواتب وزارة الكهرباء(مركز الوزارة)/ مفتش عام وزارة الكهرباء، وديوان الرقابة المالية .

7- تشكيل فريق عمل من دوائر البنك المركزي لتنفيذ واعداد مسودة ستراتيجية الشمول المالي وتحديد الخدمات المصرفية المقدمة من قبل المصارف العاملة في العراق وتحديد المؤشرات الخاصة بالشمول المالي وارسال استمارات خاصة للمصارف كافة ومزودي خدمات الدفع الالكتروني شركات التحويل المالي لقياس نسبة الشمول المالي في العراق.

8- اعتماد الرقم المصرفي الموحد (IBAN) لغرض توحيد أرقام الحسابات المصرفية في جميع المصارف العاملة في العراق الذي يساهم في تحسين مستوى الخدمات المالية والمصرفية من خلال توحيد تركيبة ومواصفات رقم الحساب داخل القطاع المصرفي وقد تم إختيار الصيغة الخاصة بالرقم المصرفي للعراق (IBAN) حيث يتكون من (23) مرتبة.

جدول (18) يوضح أعداد المصارف المشاركة والمبالغ المحولة بالدينار والدولار من قبل المشاركين في أنظمة المدفوعات العراقي.

اسم النظام	عدد المصارف المشاركة في النظام	عدد فروع المصارف المشاركة	عدد التحويلات بالدينار	عدد التحويلات بالدولار	المبلغ بالدينار (مليار)	المبلغ بالدولار (مليار)
نظام RTGS	(70) مصرفاً بالأضافة الى(وزارة المالية، هيئة التقاعد ودائرة رعاية القاصرين)	—	72036	9927	160588.9	3268.7
نظام C- CAH أ- أوامر الدفع الدائنة CT ب- الصكوك الالكترونية CH	(66) مصرفاً بالأضافة الى (البنك المركزي ووزارة المالية)	(40) فرعاً	أ- عدد التحويلات بـ(CT) بلغ (94186) ب- عدد التحويلات بـ(CH) بلغ (477886)	أ- عدد التحويلات بـ(CH) بلغ (1443) ب- عدد التحويلات بـ(CH) بلغ (1883)	أ- المبلغ بـ(CT) (1809.6) ب- المبلغ بـ(CH) (23506)	أ- المبلغ بـ(CT) (88) ب- المبلغ بـ(CH) (410)
نظام IBCS أ- أوامر الدفع الدائنة CT ب- الصكوك الالكترونية CH	(5) مصرفاً	(17) فرعاً	أ- التحويلات بـ(CT) بلغ (600692) ب- عدد التحويلات بـ(CH) بلغ (16776)	أ- عدد التحويلات بـ(CH) بلغ (501) ب- عدد التحويلات بـ(CH) بلغ (32)	أ- المبلغ بـ(CT) (1321) ب- المبلغ بـ(CH) (26553.4)	أ- المبلغ بـ(CT) (41.9) ب- المبلغ بـ(CH) (2.9)

الخطط المستقبلية لتطوير أنظمة الدفع الإلكتروني في العراق

1- تفعيل أداوات الدين المباشر: (Debit Collection) يهدف المشروع إلى تفعيل نوع من أنواع أوامر الدفع في نظام المقاصة الإلكتروني (C-ACH) ويتم عن طريقه استحصال المستحقات لصالح الجهة المرسلة وتحدد بفترة استحقاق متفق عليها في العقد المبرم بين الجهتين المرسلة والمستلمة.
2- وضع المعايير والمقاييس الفنية لخدمات الدفع الإلكترونية المقدمة من قبل المصارف.
3- تنفيذ نظام الدفع السريع (Fast Payment).
4- مشروع نظام التسوية الاقليمي بين الدول العربية.
5- تنفيذ نظام الإجور (Wages System).
6- تطبيق مبادىء البنية التحتية للاسواق المالية بالتعاون مع البنك الدولي.
7- تنفيذ مشروع الجباية الإلكترونية من خلال إتمتة عمل دوائر الجباية باستخدام أداوات الدفع الإلكتروني بدلاً من النقد أو الصكوك.

الملاحق الإحصائية
Statistical Appendices

Statistic & Research Department

ملحق جدول (1)

الناتج المحلي الاجمالي حسب الانشطة الاقتصادية بالاسعار الثابتة لعامي 2016-2017

سنة الاساس 2007=100

مليار دينار

الانشطة الاقتصادية	القيمة المضافة بالاسعار الثابتة لعام 2016	القيمة المضافة بالاسعار الثابتة لعام 2017	الاهمية النسبية %	نسبة التغير%
الزراعة والغابات والصيد وصيد الاسماك	4599	4417.4	2.2	-3.9
التعدين والمقالع :-	121294.8	124604.5	61.5	2.7
ـ النفط الخام	121044.3	124427.6	61.4	2.8
ـ الانواع الاخرى من التعدين	250.4	176.9	0.1	-29.4
الصناعة التحويلية	1659.4	2081.6	1.0	25.4
الكهرباء والماء	2238.1	2501.1	1.2	11.8
البناء والتشييد	13378.1	10029.9	5.0	-25.0
النقل والاتصالات والخزن	15316.2	15725.5	7.8	2.7
تجارة الجملة والمفرد والفنادق وما شابه	14251.2	14745.2	7.3	3.5
المال والتامين وخدمات العقارات والاعمال:-	8665.9	9383.7	4.6	8.3
ـ البنوك والتأمين	951.8	1627.0	0.8	70.9
ـ ملكية دور السكن	7714.1	7756.7	3.8	0.6
خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية:-	19067.1	18982.9	9.4	-0.4
الحكومة العامة	14986.4	14881.4	7.4	-0.7
الخدمات الشخصية	4080.7	4101.5	2.0	0.5
المجموع حسب الانشطة	200469.8	202471.8	100	1.0
ناقصا: رسم الخدمة المحتسب	993.2	943.6		-
الناتج المحلي الاجمالي	199476.6	201528.2		1.0

المصدر: وزارة التخطيط / الجهاز المركزي للإحصاء.

ملحق جدول (2)

الناتج المحلي الاجمالي حسب الانشطة الاقتصادية بالاسعار الجارية لعامي 2016 -2017

مليار دينار

الانشطة الاقتصادية	القيمة المضافة بالاسعار الجارية لعام 2016	القيمة المضافة بالاسعار الجارية لعام2017	الاهمية النسبية %	نسبة التغير %
الزراعة والغابات والصيد وصيد الاسماك	7832.0	7421.6	3.3	-5.2
التعدين والمقالع :-	61362.0	86119.2	37.8	40.3
ـ النفط الخام	60965.3	85794.1	37.7	40.7
ـ الانواع الاخرى من التعدين	396.7	325.1	0.1	-18.0
الصناعة التحويلية	4118.5	5266.9	2.3	27.9
الكهرباء والماء	6334.6	8280.9	3.6	30.7
البناء والتشييد	19170.8	15499.5	6.8	-19.2
النقل والاتصالات والخزن	22683.2	23456.1	10.3	3.4
تجارة الجملة والمفرد والفنادق وما شابه	19781	20204.4	8.9	2.1
المال والتامين وخدمات العقارات والاعمال:-	16113.3	17552.2	7.7	8.9
ـ البنوك والتأمين	1734.2	2958.4	1.3	70.6
ـ ملكية دور السكن	14379.2	14593.8	6.4	1.5
خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية:-	48284.2	43910.2	19.3	-9.1
الحكومة العامة	41523.3	37024.8	16.3	-10.8
الخدمات الشخصية	6760.9	6885.4	3.0	1.8
المجموع حسب الانشطة	205679.5	227711.0	100	10.7
ناقصا: رسم الخدمة المحتسب	1809.7	1715.8		-
الناتج المحلي الاجمالي	203869.8	225995.2		10.9

المصدر: وزارة التخطيط / الجهاز المركزي للإحصاء.

ملحق جدول (3)

عرض النقد (M2،M1) ومكوناته لأشهر عامي 2016 و2017

مليار دينار

المدة	العملة خارج البنوك	الودائع الجارية	M1	أخرى	M2
كانون الثاني2016	35168.6	30592.9	65761.5	16786.8	82548.3
شباط	35899.9	31378.0	67278.0	16515.3	83793.3
آذار	37524.8	31531.5	69056.3	16338.1	85394.4
نيسان	39150.5	31009.5	70160.0	16603.3	86763.3
أيّار	39344.4	31131.9	70476.3	16742.4	87218.7
حزيران	39993.6	29865.2	69858.8	16883.3	86742.1
تموز	40407.0	30345.5	70752.5	16832.8	87585.3
آب	40502.1	30799.4	71301.5	16712.7	88014.2
أيلول	41270.5	30207.2	71477.7	16940.4	88418.1
تشرين الأول	41490.9	29465.9	70956.8	17130.2	88087.0
تشرين الثاني	41158.7	28992.2	70150.9	16988.2	87139.1
كانون الأول	42075.2	28657.8	70733.0	17349.0	88082.0
كانون الثاني2017	40803.9	30209.4	71013.3	17427.7	88441.0
شباط	40474.0	30213.3	70687.3	17408.2	88095.5
آذار	40175.4	30619.7	70795.1	17039.9	87835.0
نيسان	39725.1	29731.8	69456.9	17101.8	86558.7
أيّار	39975.6	29949.3	69924.9	17086.4	87011.3
حزيران	41343.6	29003.0	70346.6	17235.5	87582.1
تموز	41235.9	29941.8	71177.7	17544.3	88722.0
آب	41043.0	29396.1	70439.1	17896.9	88336.0
أيلول	40701.7	29283.0	69984.7	17756.6	87741.3
تشرين الأول	40671.2	29200.1	69871.3	17761	87632.3
تشرين الثاني	39937.8	31054.7	70992.5	17763.6	88756.1
كانون الأول	40343.3	30818.2	71161.5	18279.8	89441.3

ملحق جدول (4)

المعدل الشهري لسعر صرف الدينار العراقي تجاه الدولار الامريكي في السوق المحلية لاشهر عامي 2016 و 2017

دينار / دولار

المدّة	2016	2017
كانون الثاني	1235	1292
شباط	1240	1272
آذار	1261	1254
نيسان	1277	1251
أيّار	1284	1250
حزيران	1266	1248
تموز	1273	1258
آب	1281	1254
أيلول	1289	1255
تشرين الأول	1298	1259
تشرين الثاني	1296	1252
كانون الأول	1303	1251
المعدل	1275	1258

ملحق جدول (5)

الكميات المباعة من الدولار في البنك المركزي لعامي2016-2017

مليون دولار

المدّة	2016				2017			
	نقد	حوالة/ تعزيز رصيد	الاعتمادات	المجموع	نقد	حوالة/ تعزيز رصيد	الاعتمادات	المجموع
كانون الثاني	443	2876		3319	729	1557	1307	3593
شباط	337	2159		2496	700	2491	167	3358
آذار	260	1690	122	2072	861	3047		3908
نيسان	268	1019	945	2232	881	2740		3621
أيّار	304	1180	1090	2574	977	2706		3683
حزيران	451	1017	1602	3070	629	2106		2735
تموز	329	749	1132	2210	795	2843		3638
آب	519	740	1753	3012	931	3494		4425
أيلول	319	513	1484	2316	582	2198		2780
تشرين الأول	478	839	1894	3211	789	2743		3532
تشرين الثاني	472	1293	1680	3445	739	2722		3461
كانون الأول	510	1635	1422	3567	739	2728		3467
المجموع	4690	15710	13124	33524	9352	31375	1474	42201

ملحق جدول (6)

مبيعات ومشتريات الدولار الامريكي خلال عامي 2016-2017

مليون دولار

المدّة	2016		2017	
	المبيعات	المشتريات من وزارة المالية	المبيعات	المشتريات من وزارة المالية
كانون الثاني	3319	1200	3593	2620
شباط	2496	1200	3358	2840
آذار	2072	1250	3908	3800
نيسان	2232	2850	3621	2650
أيّار	2574	2237	3683	3750
حزيران	3070	1659	2735	3300
تموز	2210	2000	3638	3125
اب	3012	2922	4425	4000
أيلول	2316	2000	2780	2570
تشرين الأول	3211	2600	3532	3000
تشرين الثاني	3445	3170	3461	4500
كانون الأول	3567	2565	3467	4200
المجموع	33524	25653	42201	40355

ملحق جـدول (7)

ارصدة الايداعات القائمة بالدينار العراقي لمدة (7 ،14،30) يوم لعامي 2016– 2017

مليار دينار

المدّة	2016			2017		
	(7) أيّام	(14) يوم	(30) يوم	(7) أيام	(14) يوم	(30) يوم
كانون الثاني	674			328	984	1263
شباط	896			416	576	1709
آذار	1372			385	623	1461
نيسان	1151			311	513	1713
أيّار	1267			248	400	1998
حزيران	1062			213	383	2039
تموز	716			257	279	2272
اب	493	1263	808	216	150	2451
أيلول	416	1237	1005	221	144	2405
تشرين الأول	214	1029	1252	227	112	2426
تشرين الثاني	387	1083	1253	170	161	1672
كانون الأول	327	969	1291	101	112	845

ملحق جدول (8)

الاحتياطي الإلزامي نهاية عامي 2016 و2017

مليار دينار

المدّة	2016		2017	
	الودائع الحكومية	ودائع القطاع الخاص	الودائع الحكومية	ودائع القطاع الخاص
كانون الثاني	6149	3165	5721	2850
شباط	6156	3187	5663	2893
آذار	5790	2823	4517	1663
نيسان	5699	2924	4478	1707
أيّار	5825	2860	4536	1691
حزيران	5817	2798	4576	1719
تموز	5729	2774	4560	1656
اب	5555	2845	4477	1700
أيلول	5535	3010	4425	1668
تشرين الأول	5842	2902	4611	1709
تشرين الثاني	5943	2915	4597	1708
كانون الأول	5804	2903	4590	1916

ملحق جدول (9)

حوالات البنك المركزي العراقي أستحقاق (91) و (182) يوم خلال عامي 2016 و2017

ملايين الدنانير

المدّة	2016						2017					
	المبلغ المباع (91) يوم	المبلغ المسدد	معدل سعر الفائدة %	المبلغ المباع (182) يوم	المبلغ المسدد	معدل سعر الفائدة %	المبلغ المباع (91) يوم	المبلغ المسدد	معدل سعر الفائدة %	المبلغ المباع (182) يوم	المبلغ المسدد	معدل سعر الفائدة %
كانون الثاني		400050								60000		2.5
شباط		282000					30000		1.5			
آذار		400040									50000	
نيسان		4000								40000	15000	2.5
أيّار								30000				
حزيران										30000		2.5
تموز										85000	60000	2.5
اب							10000		1.5	10000		2.5
أيلول				50000		2.5	10000		1.5	100000		2.5
تشرين الأول				15000		2.5	40000		1.5	200020	40000	2.5
تشرين الثاني							65000	10000	1.5	105000		2.5
كانون الأول							40000	10000	1.5	105000	30000	2.5
المجموع		1086090		65000		2.5	195000	50000	1.5	735020	195000	2.5

ملحق جدول (10)

رصيد الودائع لدى المصارف التجارية حسب النوع والقطاع لعامي 2016،2017

مليون دينار

الفقرات	2016	2017
الحكومة المركزية	**14270361**	**14804965**
جارية	10490329	11207369
توفير	0	0
ثابتة	3780032	3597596
المؤسسات العامة	**24419952**	**26150312**
جارية	20091448	22128901
توفير	146	8541
ثابتة	4328358	4012870
القطاع الخاص	**23708420**	**26093354**
جارية	13346147	14502740
توفير	9554953	10570546
ثابتة	807320	1020068
المجموع	**62398733**	**67048631**

ملحق جـدول (11)

رصيد الائتمان النقدي المباشر الممنوح من قبل المصارف التجارية حسب النوع والقطاع لعامي2016،2017

مليون دينار

الفقرات	2016	2017
الحكومة المركزية	**11615969**	**11279281**
المكشوف	1228	1247
الاوراق التجارية المخصومة	5469	162
القروض والسلف	11608884	11277483
ديون متاخرة التسديد	388	389
المؤسسات العامة	**7383184**	**7221255**
المكشوف	167926	166454
الاوراق التجارية المخصومة	0	0
القروض والسلف	7209710	7047956
ديون متاخرة التسديد	5548	6845
القطاع الخاص	**18180970**	**19452293**
المكشوف	2898109	2182102
الاوراق التجارية المخصومة	148564	295243
القروض والسلف	11793743	12641614
ديون متاخرة التسديد	3340554	4333334
المجموع	**37180123**	**37952829**

ملحق جدول (12)

التوزيع القطاعي للائتمان النقدي والتعهدي الممنوح من قبل المصارف التجارية لعامي 2016-2017

(مليون دينار)

الأنشطة	الائتمان النقدي		الائتمان التعهدي	
	2016	2017	2016	2017
الزراعة والصيد	2128635	1744180.5	10314	122589
التعدين	770	6	3078	1920
الصناعة التحويلية	1854508	1734325	119708	193818.5
الماء، الكهرباء والغاز	1461699	2295415	201803	247447
التجارة، المطاعم والفنادق	5655983	6099278.5	27002436	20422314
النقل، التخزين والمواصلات	2775601	2642232	191782	175718
التمويل والتأمين	842059	1049714	432857	354937
خدمات المجتمع	14508699	14495900	2788587	2926970
العالم الخارجي	31870	1882	2093428	2022887
التشييد والبناء	7920299	7889896	437614	1182776
المجموع الكلي	37180123	37952829	33281607	27651378

ملحق جدول (13)

مكونات إيرادات الموازنة العامة للدولة (فعلي) لعام 2016 (فعلي) لعام 2017

مليار دينار

أبواب الأيرادات	2016	2017	نسبة التغير%	نسبة المساهمة لعام 2017 %
الإيرادات النفطية والثروات المعدنية	44267.1	65071.9	47	84.1
الضرائب على الدخول والثروات	3229.5	4533.8	40.4	5.9
إيرادات أخرى	1866.9	2217.1	18.8	2.9
الإيرادات التحويلية	3020.5	2202.6	-27.1	2.8
الضرائب السلعية ورسوم الإنتاج	632.3	1764.5	179	2.3
الرسوم	669.2	788.2	17.8	1
حصة الموازنة من أرباح القطاع العام	682.8	700.9	2.7	0.9
الإيرادات الرأسمالية	40.9	56.9	38.9	0.1
المجموع الكلي للأيرادات	**54409.2**	**77335.9**	**42.1**	**100**

المصدر: وزارة المالية/ دائرة المحاسبة

ملحق جدول (14)

(الانفاق الجاري) للميزانية العامة للدولة(فعلي) لعام 2016 (فعلي) لعام2017

مليار دينار

أبواب الصرف	2016	2017	نسبة التغير %	نسبة المساهمة %
تعويضات الموظفين	31833.4	32866.5	3.2	55.7
الرعاية الاجتماعية	10350.6	14822.6	43.2	25.1
المنح والاعانات وخدمة الدين	6514.1	6857.6	5.3	11.6
المستلزمات السلعية	1241.9	2922.5	135.3	4.9
المستلزمات الخدمية	680.8	753.7	10.7	1.3
صيانة الموجودات	327.6	358.5	9.4	0.6
البرامج الخاصة	50.4	236.8	370	0.4
الالتزامات والمساهمات	78.9	95.3	20.8	0.2
النفقات الرأسمالية	95.8	112.2	17.1	0.2
المجموع	51173.4	59025.7	15.3	100

المصدر: وزارة المالية/ دائرة المحاسبة

ملحق جدول (15)

ميزان المدفوعات العراقي السنوي لعام 2017 حسب منهجية الطبعة السادسة

IRAQI BALANCE OF PAYMENTS (BPM6) Annual 2017

Million Of U.S $ (مليون دولار)

Items	(FOB)	(CIF)	الفقرات
first -current account	**13,954.5**		**اولا- الحساب الجاري**
1- Trade balance	**24,608.3**		1- الميزان التجاري
Exports (F.O.B)	**57,559.1**		الصادرات (فوب)
– Crude oil	**57,129.8**		ـ النفط الخام
-*Governmental	**57,129.8**		- *حكومي
- private	**0.0**		- خاص
– Oil Products	**213.5**		ـ المنتجات النفطية
- Governmental	**170.2**		- حكومي
- private	**43.3**		- خاص
– Other exports	**215.8**		ـ الصادرات الاخرى
Imports	**32,950.8**	**38,765.7**	الاستيرادات
1.Government Imports	**5,622.7**	**6,615.1**	1- الاستيرادات الحكومية
A- consumption imports	**2,850.1**	**3,353.0**	أ- الاستيرادات الاستهلاكية
B- capital imports	**618.5**	**727.8**	ب- الاستيرادات الراسمالية
C- Refined oil products	**2,070.4**	**2,435.8**	ج- استيرادات المنتجات النفطية
D- Other Gov.imports	**77.2**	**90.9**	د- الاستيرادات الحكومية الاخرى
E- Cost of currency printing	**6.5**	**7.6**	هـ- تكاليف طبع العملة
2- Private Sector imports	**27,328.1**	**32,150.6**	2- استيرادات القطاع الخاص
A.Cons. goods imports	**6,832.0**	**8,037.6**	أ- استيرادات القطاع الخاص الاستهلاكية
B.Capital goods imports	**20,496.1**	**24,113.0**	ب- استيرادات القطاع الخاص الراسمالية
C.Oil products imports private sector	**0.0**	**0.0**	ج- استيرادات منتجات نفطية قطاع خاص
2- Services Account, net	**-10,396.4**		2- صافي حساب الخدمات
Receipts	**6,045.2**		المقبوضات
Payments**	**16,441.6**		المدفوعات**
3-Primary Incom Account	**-1,440.7**		3 -حساب الدخل الاولي
Compensation of employee	**35.0**		تعويضات العاملين
Investment Income	**-1,475.7**		دخل الاستثمار
– Receipts	**467.2**		ـ المقبوضات
– Payments	**1,942.9**		ـ المدفوعات
- Interest/external debt	**658.3**		- الفوائد على الدين العام الخارجي
- others	**1,284.6**		- اخـرى
4-Secondary Incom Account	**1,183.3**		4 - حساب الدخل الثانوي
Special transfers Included Remittances	**652.0**		التحويلات الخاصة بضمنها تحويلات العاملين
Official	**531.3**		التحويلات الرسمية
– Receipts	**554.2**		ـ المقبوضات
Total of Grants	**510.6**		اجمالي المنح
Other current transfers	**43.6**		التحويلات الجارية الاخرى
– Payments	**22.9**		ـ المدفوعات
Total of Grants	**0.0**		اجمالي المنح
Other current transfers	**22.9**		التحويلات الجارية الاخرى
UN Compensation Fund	**0.0**		صندوق التعويضات
Others	**22.9**		أخرى

* Including the value of oil in kind

*: بضمنها قيمة النفط العيني

**(5814.9) million USD represents the costs of shipment & insurance

بضمنها (5814.9) مليون دولار تكاليف الشحن والتامين.

Note : Primary data adjustable according to Data Source.

ملاحظة : بيانات اولية قابلة للتعديل حسب مستجدات مصادر البيانات.

تابع ملحق جدول (15)

ميزان المدفوعات العراقي السنوي لعام 2017 حسب منهجية الطبعة السادسة

IRAQI BALANCE OF PAYMENTS(BPM6) Annual 2017

Million Of U.S$ **(مليون دولار)**

Items	(FOB)	(CIF)	الفقـــــــرات
second- Capital Account/ net	**-0.9**		**ثانيا- صافي الحساب الراسمالي**
credit	**1.9**		الدائن
debit	**2.8**		المدين
third- Financial Account/net	**5,837.8**		**ثالثا- صافي الحساب المالي**
1- Direct investment /Net	**5,110.2**		1--صافي الاستثمار المباشر(في الخارج - في الداخل)
Abroad	**77.8**		في الخارج(صافي)
In Iraq	**-5,032.4**		في الداخل (صافي)
2- Portfolio Investment /Net	**-2,005.2**		2--صافي استثمار الحافظة (الموجودات-المطلوبات)
– Assets	**-4.4**		ـ الموجودات
a-General Government	**-9.7**		أ - الحكومة العامة
drawing	**5,172.4**		المسحوب (المستثمرة)
paid	**5,182.1**		المسدد (المطفأة)
b-Other sectors	**5.3**		ب - قطاعات أخرى
drawing	**6.3**		المسحوب (المستثمرة)
paid	**1.0**		المسدد (المطفأة)
– Liabilites	**2,000.8**		ـ المطلوبات
a-General Government	**2,000.0**		أ - الحكومة العامة
drawing	**2,000.0**		المسحوب (المستثمرة)
paid	**0.0**		المسدد (المطفأة)
b-other Sectors	**0.8**		ب - قطاعات أخرى
drawing	**1.6**		المسحوب (المستثمرة)
paid	**0.8**		المسدد (المطفأة)
3- Other Investment , net	**31.6**		3- صافي الاستثمار الاخر
a- Official , net	**639.3**		أ- صافي الاستثمار الرسمي
– Assets	**3,216.4**		ـ الموجودات
- Claims held abroad	**-75.1**		- المستحقات من الخارج
- Change In Government Available Stock	**820.5**		- التغير في الرصيد المتاح للحكومة
- Trade Credit	**2,430.3**		- إئتمانات التجارة
- Other equity	**40.7**		- حصص الملكية الأخرى
- Liabilites	**2,577.1**		ـ المطلوبات
- Obligation on government	**-637.3**		- التزامات على الحكومة
- Loan disbursements	**4,019.6**		- المسحوب من القروض
- Amortization	**-805.2**		- التسديدات
- otherr accounts	**0.0**		- حسابات اخرى
b- Private, net/ ODC's	**-219.7**		ب- صافي الاستثمار لشركات الايداع الاخرى (الموجودات - المطلوبات)
– Assets	**-241.5**		ـ الموجودات
– Liabilites	**-21.8**		ـ المطلوبات
c- Forign Deposites,net /Other Sectores	**-388.0**		ج- صافي الودائع في الخارج / قطاعات اخرى
4-Reserve assets	**2,701.2**		4- الاصول الاحتياطية
- Central bank	**2,701.2**		- البنك المركزي
- Reserves	**2,701.2**		- الإحتياطيات
- Reserve Assets	**2,701.2**		- الموجودات الاحتياطية
a-Monetary Gold	**0.0**		أ- الذهب النقدي
b-Special Drawing Rights	**-11.0**		ب- حقوق السحب الخاص
c-Reserve Position in the Fund	**0.0**		ج- وضع الاحتياطي لدى الصندوق
d-Foreign Assets	**2,712.2**		د- الموجودات الاجنبية
1- Currency and Deposites	**-1,263.9**		1- العملة والودائع
–With Monetary Authorties	**-1,269.7**		ـ لدى السلطات النقدية
–With banks	**5.8**		ـ لدى البنوك الخارجية
2- Securities	**3,976.1**		2- الاوراق الماليـــــة
–Equities	**0.0**		ـ سندات الملكية
–notes & Bonds	**0.0**		ـ سندات وإذونات
– Money Market Instrument\Financtial / Derivatives,net	**3,976.1**		ـ ادوات السوق النقدية / صافي المشتقات المالية
3-Other Cliams	**0.0**		3-المستحقات الاخرى
Fourth- Errors and omissions Net: Financial Account-(current account+Capital Account)	**-8,115.8**		**رابعا – صافي السهو والخطأ الحساب المالي –(الحساب الجاري+الحساب الراسمالي)**

Source: Central Bank Of Iraq \ Statistical and Research Department \ Balance Of Payments and External Trade Division.

المصدر: البنك المركزي العراقي/ دائرة الاحصاء والابحاث / قسم ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية

رقم الايداع في دار الكتب والوثائق العراقية (1653) لسنة 2018

Statistic & Research Department